

тоипарікаговч[©]чяноо.fr جريدة شهرية- مدير النشر: اسماعيل المنوزي- العدد: 65 - آكتوبر/نوفمبر 2016 - الثمن 5 داهم _{шиш.ястооныньо} ت<mark>حرر الكادحين من صنع الكادحين انفسهم</mark>

مشروع قانون الإضراب: خطوة إضافية لتوطيد الإستبداد



عين الإنتخابات بالمغرب: تنافس على تديير سياسة مقررة سلفا

افتتــاحـــية:

أكدت انتخابات مجلس النواب يوم السابع من أكتوبر 2016:

- أَنْ آلية النظام السياسية (مجالس "مَثيلية"، ومؤسسات عديدة متنوعة،...) ناجحة في أداء وظائفها في تمويه الاستبداد، وتجسيد تحالف الملكية مع سياسية ممثلة للطبقات السائدة. فعالية خبرة النظام المكتسبة في التدخل في الساحة الحزبية بأدواته القديم منها (أحرار، دستوري، حركة شعبية...) والجديد (البام) حيث حصلت مجتمعة على %48 من مقاعد مجلس النواب. حصلت الأحزاب المتحدرة من الحركة الوطنية البرجوازية على زهاء 20%، وحزب بنكيران على زهاء 32%. - أحزاب الحركة الوطنية (التي شكلت معارضة تاريخية، كانت آخر صيغها "الكتلة الديمقراطية" مطلع سنوات1990) استسلمت وانحطت. والحدود بينها

ما يعطي للنظام أغلبية 68%. ومن جانبه، برهن حزب العدالة والتنمية على تمسكه بثوابت النظام، واستعداده التام للخضوع وتنفيذ السياسة المملاة عليه. ما يعطى للنظام أغلبية تقارب %100 مجلس النواب. - جلِّي أنَّ العدالةُ والتنمية يعبر عن قسم من مُّوجة تدفقت مع صعود الموجة الإسلاموية بالمنطقة، ومنت على أنقاض اليسار التاريخي. وهي موجة إن تعارضت، وحتى تصادمت، مع النظام فليست حاملة لبديل عن الرأسمالية التابعة القائمة، أما سياسيا فلن تأتي إلا بشكل استبداد آخر. - غاب كليا أي صوت معبر عن الطبقة العاملة، ما جعل الشغيلة يتوزعون، كباقى الكادحين، بين دائخين يناصرون هذا الحزب أو ذاك من أحزاب البرجوازية، أو قابعين في بيوتهم، غير آبهين بالسياسة، يضمرون سخطا عاجزاً.

| وبين صنائع النظام الحزبية تنمحي باطراد، | وتغيير بعض قطعها، ليمضي في مواصلة تعديات | لقوى برجوازية ناقصة النزعة الديمقراطية، عُنيفةً على النزر القليل المُتبَقِي من المكاسب، وإبادة اليسار الثوري وتعثره الذاتي. وتشديد الخناق على الحريات الديمقراطية. يضع هذا الوضع على عاتق اليسار سيسعى النظام بعد تجديد واجهته الحكومية الاشتراكي الثوري مهمات جسام: الإنخراط إلى استكمال جبهات هجومه: تكبيل حق في النضّال اليوّمي للشغيلة، وفي التعبئات المرونة أنظمة الوظيفة العمومية، وتعميم والهشاشة بإقرار التشغيل بالعقدة في الوظيفة العمومية، ومراجعة قانون الشغل لجعله مرنا أكثر في مصلحة الرأسمال المحلى والأجنبي، وتقليص النفقات الاجتماعية، وتسديد الديون لإرجاعها للمستوى المقبول من طرف مؤسسات المال العالمية. باختصار سياسة تقشفية صارمة يؤدي ثمنها كالمعتاد من هم في الأسفل، جماهير العمال والمعطلين والمنتجين الصغار... طبقة العمال والطبقات الشعبية المضطهدة، معظمها غير منظم، والباقى تنظيمه ضعيف ومعطوب، والوعى السياسي بالغ التدني، وأشكال قام النظام بتشحيم آليته السياسية، المقاومة مجزأة ومعزولة. تلكُ نتيجة هيمنة تاريخية

الشعبية، لتخصيبها بالخبرة للحركة العمالية، سواء في صوغ المطالب، أو في بناء أدوات النضال المتنوعة، أو في التسيير الديمقراطي للكفاحات، أو ربط الآني بالاستراتيجي. وفي القلب من هذا الانخراط اليومي مهمة تنظيم أفضل قوى النضال في حزب سياسي كامل الاستقلال، براية برنامجيةً معبرة عن مصالح الطبقة العاملة التاريخية. مهمات الصعود من الهاوية، الأقوى، والعمل الصبور، والنفس الطويل. ومهما بدت خارقة، تظل هي السبيل الوحيد نحو التحرر الفعلى من الاستبداد

إِنْ إِدعاء الوقوف على نفس الأُرْضيةُ مع الجماهير مغر لليسار الثوري، ويحمله هذا

الإغراء دوما على النظر إلى الجماهير من

وجهة نظر أيديولوجيته الخاصة به، أو على

ألا يقيم وزنا إلا لوقائع الحياة الاجتماعية

المرتبطة بصورة أوبأخرى بأفكاره ومعاركه.

لكنّ القسم الأعظم من الجماهير، "الذّين

يريدون تحريرهم من نير الاضطهاد الرأسمالي، يجهل كل شيء أو يجهل كل

شيء تقريباً عن صراعاتهم وامتحاناتهم وأفكارهم، ويحيا عبوديته بقدر أو بآخر

من عدم الإدراك، فيوطد بالتالي هيمنة الرأسمال". ["ما الوعي الطبقي؟"، وليهلم

السياسية دلائل استيقاظ الجماهير بعد

تاريخ من الجمود والمحافظة، ويكون

التَصوّيت آحدي وسائلَ هذه المشاركَة؛ في

بداية نهوضهم السياسي يبحث الكَادحون عمن يصلح "لتمثيلهم" وقد يجدونه في

المعارضات الشرعية والإصلاحية، وبعد ذلك يتوجه البحث عن أحزاب أكثر جذرية

إُن هذه ٱلَّحالة غير موجودة بالمغرب حاليا،

لُكُن يوجد عكسها وإن تململ الوضع قليلا

على 20 فبراير: خمول سياسي وقبول بالأمر الواقع تتويجا لعقود من القمع البوليسي وانتفاء كل تقاليد النضال السياسي وانعدام

معارضة نظام حكم الفرد، بعد عَقود من

التخبيل السياسي للطبقة العاملة بسبب تسلط أحزاب ليبرالية وبيروقراطيات على

منظماتها النقابية وعجز اليسار الثوري عن بناء حزب يعبر سياسيا عن مصالحها.

النظير في صفوف الجماهير والطبقة العاملة، التي لم تتعدى نضالإتها انفجارات

غِضب عفويّة مفتقدة لكل أفق سياسي،

أو استغلالها من طرف قوى ليبرالية فتَّى

مناوشتها مع الملكية، لذلك تمكنت هذه

من تنفيس وضع ما بعد الحسن الثاني

دون أن تخاف من انسلال الجماهير من ثغرات "إصلاحاتها الفوقية" بتقديم بعض التنازلات لبناء رمزية "جديدة"، وقد

نجحت في ذلك. نجحت في ذلك. لا يشير تنامي امتناع الجماهير عن

التصويت إلى سمو وعيهم أو امتلاكهم

لوعي طبقي متقدم، بل العكس تماماً.

ويُعبر الموقف الأول عن تصور يتناول وعي

الجماهير كسيرورة مستمرة غير متقطعة

فهو اليومُ أكثر مُنّ أمس وسيغدّو أكثر من

اليوم. وعي الجماهير يتطور في الاتجاهين،

قد يسمو بقفزات حتى يتَّجاوز القادة

الثوريين، وقد ينحط إلى درك السلبية

الامتناع عن التصويت- في ظل هذه المعطيات- دليل تخلف سياسي، دليل تخل الجماهير عن كل سياسة، وليس دليلا علي كونه "نوعا من المشاركة الله لة لم

ولا يغير من هذا وصف هذا الامتناع عن التصويت بـ "المقاطعة العفوية"، التي يجب

على اليسار تبنيها وتوجيهها، فالعفوية

في القاموس الماركسي الثوري يقصد

الاهتمام بالسياسة والمشاركة

رايش، دار الطليعة بيروت، ص 7_8).

يستعد النظام لتنظيم انتخابات برلمانية يوم 07 أكتوبر 2016، وقد جاءت دعوة المقاطعة من طيف سياسي يمينا ويسارا، كل بمبرراته. هناك مبرر نراه جديرا بالنقاش لأنه بالنسبة لنا هو محور الموقف من المشاركة في الانتخابات؛ مقاطعة أو مشاركة.

> نقصد هنا موقفا يتذرع باتساع المقاطعة الواقع الملموس، وأن يسعى إلى تغييره الشعبية، ويدعو الوقوف إلى جانب الجماهير على نفس الأرضية وهي أرضيةالمقاطعة.

رصيد الأمر إذن بعامل ذاتي، وهو وعي الجماهير وفي القلب منها الطبقة العاملة فلماذا تقاطع الجماهير الانتخابات بهذه النسب المرتفعة؟ وهل يعد ذلك مبررا للوقوف على نُفس أرضيةً يعد المقاطعة مع الجماهير؟ وما هي العلاقة بين مقاطعة الجماهير "العفوية" وبين بين مقاطعة الجماهير "ألعفوية" وبين إداعاءات الأحزاب الداعية إلى هذه المقاطعة خاصة اليسارية الجذرية منها؟

المقاطعة دليل سلبية الجماهير

ست مقاطعة جماهير الشعه للانتخابات بالمغرب دليلا عن نشاط سياسي، بل بالعكس مؤشر قبول سلبي بالأمر الواقع، تفويض على بياض من بلوف الجماهير المقاطعة للاستبداد للاُستمرار في نُفس آلية الحكم، شأن تفويض الجماهير المشاركة.

لیس کل عمل نقوم بہ مشارکة سیاسیة، فحتی یکون عمل شیری السیاسة كُل عملُ تقومُ به الجماهي سياسيا يجب أن يؤثر على السياسة العامة للدولة، وهذا لا يحدث في المغرب، ما دامت تلك النسبة المقاطعة من الجماهير تقبل الوضع القائم في

كليبه وإن رفضت بعض جزئياته. تبدأ السياسة الحقيقية حين تحتل بعد الشياسة التحكيمية حين الملاقة المسلمية المسلمين المسلمين، وما دامت هذه الجماهير ساكنة وخاملة وتقبل الوضع التالية، فإن السياسة القائمة التحديد التحديد المسلمية ا حالياً في المغرب هي سياسة القمة والحكم الفردي، سياسة التفاهمات الُفِوقية ٰ والُصراَعات الثانوية بين الأُحزاب بيُنما يجري الاتفاق حول الأمور الجوهرية؛ الخيارات الاقتصادية والاجتماعية وديمومة حكم الفرد.

إُن نسبة المقاطعين نسبة معفلة، نـ ران سبب المناطقة المناطقة الما والما المناطقة المقاطعة لا تناصل، فإن النسبة المقاطعة لا تناصل، فإن النسبة

المصوتة هي التي لديها الوزن الحقيقي بالنسبةللنظام. لا يعني هذا أن نسبة المقاطعة المتنامية لا تشكل مبررا للقلق بالنسبة للنظام، لكنها مبرر من بين مبررات كثيرة للقلق يتعامل معها بسلاسة، ما دام لا يواجه معارضة جذرية تستغل مآزقه ونقاط ضعفهُ.

هل امتناع الجماهير مبرر لموقف المقاطعة؟

يسعى اليساري دائما إلى إيقاظ الجماهير من خمولها السياسي ومن سلبيتها التي تعتبر نقطة قوة رئيسية بالنسبة للطبقة الحاكمة، ويعد تعميد مقاطعة الجماهير السلبية للانتخابات نوعا من المشاركة السياسية"، إعلاء للجانب المتخلفُ والسلبي في سلوك

يعتبر هذا نوعا من اختيار الطريق الأسهل (الأسهل لإبقاء الوضع على ما هو عليه) بمبرر التحليل الملموس للواقع الملموس وعدم إست ... وهو منطق من لا يريد أن يلزم نفسه أ - مد الفعل ، فيعتبر "الواقع للواقعُ الملَّموسُ وُعُدم إسْقاط النماذج، ر أبر بشيء على صعيد الفعل، فيعتبر "الواقع الملموس" هو ما يجب أن يكون، في الوقت الذي لا يجب على المأركسي أن يحلل ويفسر بشكل ملموس فقط، بل أن يسعى إلى تغيير هذا

انها دعوة إلى سلوك سياسي سبقت الجماهير هذه الأحزاب إلى تبنيه؛ دعوة جماهير سلبيه إلى المعصم ... التصويت، يعد دعوة لها للبقاء في دائرة " ا مالقيماً , بالأمر الواقع، جماهير سلبية إلى المقاطعة/الامتناع عن الخمول السياسي والقبول بالأمر الواقر سواء أراد دعاة المقاطعة ذلك أم رفضوه.

وهذا خطأ فادح يقع فيه اليسار المقاطع بالمغرب حين يسقط تحليله، قراءته "الذاتية" على "الواقع الملموس"؛ ويصف امتناع الجماهير عن التصويت موقفا أدركته الجماهير عبر محنها وتجاربها الطويلة ما

إن الجماهير تتمثل تجاربها بطريقتين؛ أما الطريقة الإيجابية فهى استخلاص دروس الهزآئم والانتصارات إعدادا لمرحلة لأحقة منْ الصُراَع والنضَال وَالثورة، وهَذا يستدعي حدودا دنياً من التنظيم وتقاليد سياسية كفاحية إضافة إلى شرط لا غنى عنه وهو وجود الحزب، وهو ما ليس متوفرا في

وأما الطريقة السلبية فهو الاندعاء واستوت في الخمول والسلبية، وهجر السياسة والنضال بشكل عام، وهو ما يقع حاليا في المقاطعين لا يوازيها ارتفاع نسب المضربين أو نسب المنخرطين في النقابات، ولا ارتفاع في المناط السياسي للجماهير بالتوجه نحو أحزاب اليسار، الإصلاحي منها في البداية

بستُ إلا وجها

المقاطع يمتنع عن الإدلاء بصوته، لأنه لا يرى فرقا بين الأحزاب المتنافسة، كلها يرى طرف بين عن همومه اليومية، وسيان فاسدة وبعيدة عن همومه اليومية، وسيان صوت لِهذا أو ذاك أو قاطع.. ولكن هذا لا يعني أنه في حالة وجود قوة سياسية ذات صدقية لن تتوجه لها أعين الجماهير طلبا "لحسن تمثيلها" في المؤسسة البرلمانية أساست

مقابل 37% سنة 2007] والانتخابات البلدية [53,67% سنة 2015 مقابل 51% سنة 2009]، إلى أن الجماهير لا تمتنع عن التصويت انطلاقا عن وعي سياسي وطبقي متقدم، فالتصويت الأعلى في الانتخابات البلدية دليل على خطأ شعار "الجماهير لا تعتبر الانتخاب رهانا لها"، يشير هذا إلى نٍقص التسيس في صفوف الجماهير بدليرً

ذُلُّك الجزء من الجماهير الذي لا زال يأمل

به الهبات النضالية والانفجارات الثورية والنضالات الإضرابية التي تحوضها الجماهير بُشكل عفوي وتلقائي، وعلى اليساريين التدخل فيهاوتوجيههاوتنظيمها. اسدحل فيها وتوجيهها وتنظيمها. هناك عفوية وعفوية، وليس كل "عمل" عفوي [هذا إذا اعتبرنا الامتناع عن العمل عملًا يَجِب على اليساريين دعمه وتبنيه.

ماذا عن مزاج الجماهير؟ إن اليساري ملزم باخذ مزاج الجماهير بالاعتبار، ولكن هذا لا يعني أن يساير المزاج، بَل أَن يَفهمه ويستنتّج منه التّكُتيك الصحيح، ويكون مزاج الجماهير ملائما أكثر في لحُظات المد، لحظات الانتفاضات والتفجرات الثورية، آنذاك تصبح القريحة الشعبية ومبادرات الجماهير معينا لا ينضب ... ربيور المسيورية والمحرب أما في لحظات بالنسبة للمار كسي وللحزب، أما في لحظات الجزر والتخلف السياسي، فهناك مخاطرة التَحُوُلُ من طليعة إلى مَوِّخرة.

جعلها لا تعتبر الانتخابات, هانا لها.

وأما الطريقة السلبية فهو الانكفاء والسقوط المغرب، فالنسب العالية للمقاطعين

كُلِّ هَذَا لا يحدث في المغرب، والمقاطعة الواسعة والسلبية للانتخابات ليست إلا وجها آخَر لفقدًان الثقة في كل أشكال الب بٍما فيها السياسة الثورية، ولجوء إلى أشكال أخرى لحماية الذات مثل النكوس إلى الجماعة والقبيلة والدين والجهوية.

يُشير الفارق في نسب التصويت في الانتخابات البرلمانية [45% سنة 2015 أنها محض اهتمام محلي بالمشاكل المحلية وابتعاد عن أصل المتبداد والنظام الرأسمالي التبعي)، ومؤشر على أن الإيمان بحل مشترك على الصعيد الوطني

غائب عن إدراكها. إن النسبة المصوتة للجماهير تشير إلى



تحسين وضعه بواسطة "المؤسسات"،وج من المصوتين يسعى عن اقتناع (اقتناع ناتج عن حداع) إلى البحث عن من يحسن شَّلِه في البَّرلْمَان، وحتى عند انَّتفاء هِذَا الدافع، فإنه يصوت على من يعتبره أقل فسادا وأقل انتهازية، وواقع المغرب يشير ن هذهُ الأُصواتُ ٱلْعقابِيَّة تَتجه يميناً بدلَّ ن تتجه يسارًا [نتائج تحالف اليسار وبعدها فيدرالية اليسار].

يرسي بهسرد. إن السلوك السياسي لا يمكن استنتاجه فقط من أرقام، بل من الواقع الحي والملموس للجماهير المقاطعة؛ هذه الاخيرة تقاطع لأنها "تحس" بأن "المؤسسات المنتخبة" لا تجلب لها حقا في خدمة عمومية أو شغل أو بنية تحتية (ماء، كهرباء، صَحّة، طرق الَّخ)، فهل تناصِّل الجماهيّر المقاطعة نضَّالًا نشيطاً من أجل هذه المُطالب؟ بالطبع هناك نضالات متفرقة، لكن أغلبية الجماهير قد بلعت خدعة العمل التنموي واستجداءً المنظمات الدولية، وبالتالي لم تبرهن على أن "أن الانتخابات ليست رهانا لها"، بل على أن النضال ليس رهانا لها، في الظرف " " " " "

محض امتناع . . لا فقدان ثقة في حكم الفرد

هناك واقع أكثر ملموسية، وهو أن هذه الجماهير إن فقدت ثقّتها، فقد فُقدتها في بعض أوجه الواجهة المؤسساتية لحكم الفرد فقط، وليس في الملكية ذاتها، فكلما تضاءلت مصداقية الأحزاب والبرلمان والمؤسسات كلما توجهت أعين الجماهير لحظات الجزر النضالي والتخلف سي، فهذا ليس حتمية سياسية- نحو في لحطات الجرر ... و السياسي، فهذا ليس حتمية سا المؤسسة الملكية، وهو ما تزكيه الأحزابُ السياسية نفسها باعتبارها الملكية حكما بينها وفوق الطبقات.

طبعا لا تريد الملكية ذلك، فالواجهة الحكومية بالنُّسبة لها تقيها من شر الغُض الشعبي والاستياء الاجتماعي، ولكن ما دام هذان الأخيران بعيدان عنها، وما دام اليسار والطبقة العاملة ضعيفان، فإنها تتمكَّن كلُّ مرة من تحسين وتجويد لعبتها الانتخابية سلسلها الديمقراطي، بشكل يخدع الُجماهير مرة تلو الأُخرى.

الامتناء سلوك عالمي

لا يتم تعيين تكتيك لحظة س انطلاقاً من بعد واحد للحياة السياسية، أو انطلاقاً من شُروط "بلد واحد" ر. يستدعي ذلك استحضارا للشرط العالمي. فهل المقاطعة أو بالأحرى الامتناع الواسع عن المشاركة في الانتخابات خاص بالمغرب فقط، ويفرضه الشرط الدستوري . وخنق العمل السياسي إلى آخره من مبررات المقاطعة؟ الجواب بالطبع انطلاقا مبرر" التحليل الملموس للواقع العالمي الملموس" هو لا، فالامتناع ليس فقط عن التصويت، ولكِن عن الأشكال التقليدية للحياة السّياسية أصبح سلوكا عالميا.

"لقد فقد كثير من الناس الإيمان بالسياسة... ويقاطع السياسة من يشعرون بالاغتراب وعدم ألرضا عنها وعدم الثقة

بها من المصوتين حتى في أقطار؛ تاريخ الديمقراطية ُ فيها طويل. وإن الانتصار الكاسحُ الذي خققه تُحزَّب العمال في المملكة المتحدة في الأنتخابات العامة لعام 2001 كان مبنياعلى مشاركة % 59 ممن هم في سن الانتخاب من السكان، وكان هذا أقل بعشر نقاط من المشاركة فَى انتخابات العام 1997 وبـ 16 نقطة من المشاركة في انتخابات 1992... وكانت نسبة من أموا الانتخابات في الولايات المتحدة في انتخابات الرئاسة في العام 2000 لا تزيد عن % 5... وكانت نسبة من شاركوا في الانتخابات في العام 1992 % 55، ويزيد عدد من لا يشاركون اليوم في الانتخابات الأمريكية على 90 مليونا". [السيطرة الصامتة، الرأسمالية وم الديمقراطية، عالم المعرفة، العدد 336، 2007، ص -125 126].

إن الالتصاق بالموقف العفوي والتلقائي للجماهير من خلال مقاطعتها للانتخابات يجعل من المقاطعة ليس فقط تكتيكا صالحاً للحظة سياسية معينة، بل تكتيكا عالميا صالحا لكل البلدان، وبذلك تتحول المقاطعة من تكتيك إلى "مُوقَف ثابت" هل المقاطعة دليل تفاقم أزمة النظام؟

إن رسوخ نظام سياسي لا يتم فقط بقوة ترسانته القمعية، بل بدرجة معينة من الشرعية الشعبية تجرى ترجمتها إلى شرعية قانونية ودستورية، فكما قال نابليون: "يمكن فعل أي شيء بالحراب إلا الجلوس عليها". والشرعية الشعبية، أو قبول الشعب بنظام سياسي ما، يعني إما قبولا إيجابيا ونشيطا وقاعدة اجتماعية واسعة ورأسخة حتى وإن رفضه معارضوه، أو قبولا سلبيا ما دام ليس هناك معارضة شعبية وجماهيرية واسعة حتى وإن فقد

النظام قاعدته الآجتماعية النشيطة. دعاة المقاطعة اليساريين بان يدعي نحاة المعاصد المساريين المعرب المقاطعة الواسعة للانتخابات بالمغرب تفاقم أزمة النظام الذي خسر رهان المشاركة، في وقت شق فيه موقف المقاطعة وفرض نفسه في الحقل السياسي

ماذا يقصد بتفاقم أزمة المشروع المخزني ماذا يقصد بتفاقم ازمة المشروع المخزني؟ منذ سنوات واليسار الداعي لمقاطعة الإنتخابات يعلن فشل المشروع المخزني، والنظام ينجح في كل محطة انتخابية في ضمان استمرارية مسلسله الديمقراطي وفي إدماج قوى سياسية جديدة إلى هذا المسلسل، متمكنا بذلك من تحسين آلية التمويه عن استبداده.

رغم ارتفاع نسب المقاطعة- التي تقلق النظام ويسعى دائمًا إلى تجاوزها- إلا أن هذا يبدو مطمئنا بالنسبة إليه مأدامت الانتخاباتُ تؤدى، أياً يكن الأُمرَ، وظيفتها عبر تحقيق التنافس والشرعية، فهناك مرشّحون يفّوزون ولا يجري التشكيكُ في شرعيتهم نتيجة ضَعف المشاركة، وهناك مؤسسات [برلمان وحكومة ومجالس محلية] تقوم بوظيفتها التمويهية وتمرر مخططات النظام الاقتصادية والاجتماعية.

مثال ملموس:

كان مشروع الملكية، قبل حراك العشرين من فبراير بحفز من السيرورة الثورية الإقليمية؛ إعداد حكومة محورها حزب النظام "الأصالة والمعاصرة"، الذي أقامته الملكية لتقليم أظافر حزب العدالة والتنمية، إلا أن الحراك الثوري الإقليمي والتنامية السنال الترابي الترابي إُلِي غرفة انتَظُار/ المعارضة، وهو استعمال الكية "المسلسل الديمقراطي" الذي

أطلقه الحسن الثاني منذ سبعينيات القرن العشرين، وتمكنت الملكية من تجاوز العاصفة الثورية الإقليمية اعتمادا على هذه

الآلية، وتمكنت من تمرير انتخابات المجالس

الجماعية والجهوية، حيث استطاع حزب

العدالة والتنمية رفع عدد الأصوات مقارنة

بالتي حُصل عليها في تشريعيات 2011، بينما استطاع حرب "الأصالة والمعاصرة"

... زيادة أصواته مقارنة بانتخابات 2009

أَتَّحَمَاعِية، وبالتالي الإعداد لحلقة أُخرى من مسلسل دمقراطي لا يشي استمراره بتفاقم "أمرية الله من السنة عليه المنافقة المنافقة

تمكنت الملكيّة من تسويق صورة الاستثناء

الديمقراطي المغربي، داخليا وخارجيا، فعكس دول المنطقة حيث يتصادم الإسلاميون وانظمة الثورة المضادة، يقدم

المغرب صورة نظام ديمقراطى مستقر

المعرب صورة استطاع تفادي ذلك بإدماج الإسلاميين في الحكومة.. إذا كان هذا هو فشل المشروع

تشبيب طاقم مؤسسات الاستبداد

المحلية

تمكن النظام من خلال الانتخابات المحلية

والجهّوية الأخْيرة من إدماج جزء كبيرة من الشبيبة التي كانت قاعدة الحراك السياسي

صيلة سنة 2011، فبعد تمكن النظام من

تمرير دستوره وتجديد واجهته الحكومية

وتراجع الدينامية النضالية محليا وانتصار

الْثُورة المضادة إقليميا، تحولتِ مطامح جزءً

المورة المصادة إطبيعيا، تحويت مطاعج جزء من الشباب إلى المؤسسات أو إلى وهمها، وقد استطاع النظام بذلك تجديد وتشبيب "طاقم" مؤسسات الاستبداد المحلية، حيث أن المرشحين والمرشحات الجدد

مثلوا نسبة 78.8% من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و64.3% من مجموع الترشيحات للانتخابات الجهوية، وأفرزت

النتائج المسجلة على مستوى الانتخابات الجماعية، وجود 15 ألف 28 منتخبا جماعيا جديدا، أي ما يعادل تقريبا نصف

بمحي بعدية التي للمنتخبين، كما بلغت نسبة المترشحين الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة حوالي 30%، إلى جانب تسجيل

نسبة كبيرة على مستوى عدد المترشحين

سبب ببير حلى السبق الهم الترشح لأي المتحقاق انتخابي في السابق، والتي بلغت المجلس الوطني لحقوق

المخزني فكيف سيكون نجاًحه؟ ُ

... ''أزمة المشروعَ المخزني'

● العدد: 65 ●

<u>aroo</u> ● aririm ● ariem ● arios

ما دلالة الإمتناع الشعبي عن التصويث؟ وما البديل؟)

مرابعة المرابعة المر

تخفيف قبضة التزوير

والجهوية].

واصل النظام منذ 2002 تخفيف قبضة وزارة الداخلية على الانتخابات وبالتالي تراجع التزوير السافر المعمول به في عهد الحسن الثاني، وقد أتيج له ذلك بعد إدماجه لمعارضة الليبرالية بزعامة الاتحاد الاشتراكي في آلية التناوب على الحكومة، وبالتالي العدام أي معارضة جدية تستدعي التدخل المباشر لتزوير الانتخابات، ما عدا تحديد دوائر الترشيح بالنسبة للعدالة والتنمية.

سمح النظام- وهو الذي كان يرفض ذلك سابقا- بمراقبة محلية للانتخابات سنة 2002، وبعد ذلك بمراقبة دولية لانتخابات ملمئن لوسط لمن يقم بهذه الخطوة إلا لأنه ما سجله الوفد الدولي المراقب: "التصويت مر على العموم بشكل سلس واتسم بروح الشفافية والمهنية وفي أجواء جيدة. [موقع الملجس الوطني لحقوق، تقرير أولي حول تتبع الانتخابات التشريعية ليستة 2007].

إن سلامة سياسة حزب ما لا تقاس بمدى رفضه لأيديولوجية النظام القائم ومؤسساته، ولا بفهم وظيفة هذه الأيديولوجية والمؤسسات، ولكن أيضا بتقدير مدى نجاحها في أداء الدور المنوط

بها" بيدير معلى عب عي المراكز البعقر بها "تعمل على تكريس وشرعنة الاستبداد وتعمل على تكريس وشرعنة الاستبداد والمعلق الواجهة و تجديد الطواقم؟" بالمغرب في ذلك أم لا؟". وما دام الجواب المشروع المخزين "، ويجب الحديث عن "تفاقم أزمة المشروع المخزين"، ويجب الحديث عن ستمرار "أزمة المشروع اليساري منافرة مع أزمته التاريخية. ما دامت المقاطعة لا تمنع استمرار تجديد واجهة ما دامت المقاطعة لا تمنع النظام وتمنحه الشرعية لمواصلة تحميل أعباء أزمته.. ما دامت المقاطعة لا تمنع كل ذلك فلإ جدوى سياسي منها، فهنا حالة واحدة تجدى معها المقاطعة، هي إذ انجم عنها، إلغاء الانتخابات أو إسقاطها،

إذا نجم عنها أزمة سياسية عامة تهز نظام الحكم وتمنعه من "تحميل أعباء أزمته لكافة الطبقات الشعبية"، ما دامت المقاطعة لا تؤدي إلى ذلك، يجب على اليسار الثوري بالمغرب أن يغير الاتجاه نحو المشاركة في الانتخابات.

المشاركة الثورية بدل المقاطعة السليدة

إذا كانت الانتخابات عدة تعبر بشكل مشوه جدا، ودوما على حساب الاتجاهات الثورية، عن المشاعر الحقيقية للجماهير المضطهدة، فإنها من جهة أخرى تعكس دينامية التطور السياسي، فلو شارك اليسار الثورى بالمغرب في الانتخابات، لانكشفت الأرمة الحقيقة التي تعتري صفوفه، بدل أن تعتري مشاريع النظام.

لذلك فالتمسك بمقاطعة الانتخابات في المغرب موجه بالدرجة الأولى للاحتفاظ بصورة اليسار المتجذر الرافض الدخول في لعبة النظام. لكن ذلك لا يخدع النظام بل يخضع مناضلي اليسار والطبقة العاملة التي تحرم من إدراك وضع منظماتها وأحزابها. إن اليسار الثوري الحقيقي لا يخجل من الاعتراف بضعفه، ويسعى لتجاوزه.

نحن لا نعارض موقف المشاركة بموقف المقاطعة، فكالهما تكتيكان قد يكونان المشاركة التعالفروفة، لكننا نعارض المقاطعة النشيطة بالمقاطعة السلبية، وبدلا من المقاطعة السلبية نطرح المشاركة الثورية في الانتخابات، أو بمعنى أكثر شمولا، استعمال مؤسسات الديمقراطية البرجوازية، استعمال منبر البرلمان لإيقاظ الشعب إلى النضال البرلمان لإيقاظ الشعب إلى النضال

وتُحريف. يوتُحريف. يطرح اعتراض على "استعمال البرلمان مناده منبر للصراع والتحريض الثوري"، مفاده أن البرلمان (كونه محض غرفة تسجيل) والسياق السياسي المغربي لا يوفران يشترط الاعتراض أعلاه ما لا يجب اشتراطه للجواب عن سؤال إمكانية استعمال البرلمان كمنبر للصراع والتحريض، شين البرلمان كمنبر للصراع والتحريض، شين البرلمان كمنبر للصراع والتحريض، شين السياق العام ومحتوى الدستور والقوانين مغزى المشاركة في البرلمان القيام كان مغزى المشاركة في البرلمان القيام

بعمل تشريعي عضوي لتغيير النظام من الداخل والحصول على إصلاحات، وليس لاستعماله منبرا للصراع، ف"الواجب التاريخي للطبقة العاملة هوأن تنتزع هذه الأجهزة من الطبقات الحاكمة وتحطمها بالأجهزة الجديدة للسلطة البروليتارية. يضاف إلى ذلك، أن هيئة الأركان الثورية للطبقة العاملة مهتمة جدا بأن يكون لها والمؤسسات البرلمانية البرجوازية كشافة يسهلون عملها المؤميري". [الحزب الشيوعي والبرلمانية، المؤمير الثاني للأممية الشيوعية].

المؤتمر التابي للاممياسيوسي، لهذه الموضوعة علاقة مباشرة بوعي الجماهير وعلاقته ببناء قوة سياسية معبرة عن الطبقة العاملة، فالدعوة الثوري من استعمال البرلمان ليس صحيحا. فاضطهاد "لنواب الحقيقيين للجماهير أو منعهم من الترشح أو طردهم من مؤسسة البرلمان انتهاء للجماهير في أعين الجماهير، أكثر بسجنهم، هو الذي يرفع من مصداقية اليسار الثوري في أعين الجماهير، أكثر من إدعاء عدرية سياسية ونقاوة أخلاقية، أن تلك المؤسسة لا يمكن أن تعبر أن تعبر عن مصالحها ما دامت ترفض "وابها" المنتخبين وتضطهدهم وتسجنهم، أكثر من مقاطعة هذه المؤسسة.

لا يهتم اليساري الثوري بعدد المقاعد في البرلمان، فهو لا ينوي الدخول في لعبة التصويت على قرارات داخل برلمان منزوع السلطة، إن كوكبة قليلة جدا من النواب الثوريين ستجعل منه منبرا لمخاطبة الجماهير، حتى أكثرها تخلفا ونفخ, وح العصان, في عقولها.

لمخاطبة المجمسيان في عقولها.

إن استعمال منبر البرلمان في المغرب قصد التأثير في الجماهير قد أثبته تاريخ أحزاب غير عمالية (ويا للحسرة): المعارضة الاتحادية ولكن أيضا الأحزاب الرجعية مثل العدالة والتنمية، التي استعملته منبرا للوصول إلى شرائح من الجماهير لا زالت تثق في هذه

المؤسسات. إن المنطلق الماركسي تجاه المشاركة في الانتخابات واضح؛ ما دمنا عاجزين عن الإطاحة بالبرلمان واستبداله بأجهزة

التمثيل الشعبي فليس أمامنا الا استعمال هذا البرلمان "منبرا للصراع والتحريض": "الاشتراك في الانتخابات البرلمان أمر لا بد منه لحزب البروليتاريا الثورية وذلك بالضبط لاغراض تربية الفئات المتأخرة من العمال وما دمنا الغبر والمناز أنواع المؤسسات الرجعية، أيا كانت، يزال هناك عمال ممن خدعهم القسس يزال هناك عمال ممن خدعهم القسس من من اليسارية الأرياف النائية". [لينين، من اليسارية الطولي في الشيوعية"]. وتبلدوا في بيئة الأرياف النائية" (المشاركة (المشاركة اللشارية طبعا)، بينما المقاطعة (المشاركة طبعا) هي الاستثناء، ويرجع ذلك، إلى اللحظات التي يثور فيها الشعب نادرة،

تتمة للصفحة2

دونّ معالجة نقاط القصور هذه، س

ألية الانتخابات في خداع جماهير الشعب وفي صلبها الطبقة العاملة المغربية، التي تعانى من غياب معبرها السياسي المستقل الاشتراكي الثوري. ويجب التأكيد على أن المشاركة في الانتخابات ليست هي جوهر نضال اليسار العمل والسكن، في قوة البروليتازيا الثورية، ومن وجهة نظر أثرها على الجماهير وعن وجهة نظر أثرها على الجماهير معركة تنشب خارج نطاق البرلمانية منها في معركة تبلمانية "الينين].

حمّيمَـــة الإنتخابات والطريق إلى تحمّيق التطلعات العمالية والشعبيـــة:

بقلم: تيار المناضل-ة/ 29 سبتمبر 2016

بينما السلطات الفعلية، على جميع المستويات، مركزة في يد الملكية، في توافق تام مع الجهات التي تملي السياسات النيوليبرالية (البناك العالمي وصندوق النقذ الدولي والاتحاد الأوربي...) ستجري مرة اخرى انتخابات يوم 7 أكتوبر 2016 لتكوين "مجلس نواب" هو في الان ذاته إشراك من موقع هامشي جدا لأحزاب برجوازية المسدة، وقتاع لتمويه الاستبداد القائم بالمغرب منذ الاستقلال الشكلي.

إن جوهر دستور الحسن الثاني للعام 1962 هو الذي لا يزال ينفذ، واضعا السلطة الفعلية بيد شخص واحد، بعيدا عن اي ارادة شعبية، وذلك لخدمة مصالح الأقلية الرأسمالية المحلية وحلفائها الاستعماريين الجدد، من شركات اجنبية تنهب المغرب، وبنوك اجنبية تستنزف موارده بآلية الديون الجهنمية.

النظام يرفض أي تنازل يمس سلطاته، معرضا عن النظام يرفض أي تنازل يمس سلطاته، معرضا عن عن عليها الاستسلام التام بعد استعمالها في حكومة الواجهة (ما سمي تناوبا منذ استعمال عبد الرحمان اليوسفي "وزيرا أولا").

وريرا وقد). لقد فرض الفغط الشعبي، الممارس بتظاهرات حركة 20 فبراير في العام 2011، في خضم الموجة الثورية التي هزت المنطقة، تنازلات طفيفة ووعونا قد يستغرق تطبيقها الناقص حتما عقودا من الزمن. حجم التنازلات متناسب مع حجم الضغط، حيث لم تتمكن حركة 20

فبراير من النمو وبلوغ القوة الكمية والنوعية لاحداث تغيير حقيقي

الفتر المتزايد، والبطالة المستشرية، والتدمير المستمر لما تبقى من خدمات الصحة والتعليم العموميين، وتعاظم مشكل السكن، والمستقبل المظلم امام ملايين الشباب، والقهر الساحق لغالبية النساء، والاستغلال المفرط الطبقة والقهر الساحية كل هذا لن يزداد إلا سوءاً في ظل اي حكومة واجهة جديدة ستنتج عن مهزلة الانتخابات الجارية. هذا لان تحقيق التطلعات الشعبية يستلزم كنس المسرحية السياسية الجارية لستر الاستبداد والظلم، وتغيير النظام ملايين ضحابا النظام السباسي والاقتصادي الاجتماعي هذه الوجهة إلا عند وجود طلبعة والية تباشر التربية هذا الوجهة إلا عند وجود طلبعة والية تباشر التربية الدي تعاون فيه النظام ومعارضته المتحدرة من الحركة الوطنية البرجوازية.

إن المصيبة الكثيرى التي حلت بعمال المغرب وعامة فقرائه هي فشل كل جهود بناء حزب العمال الاشتراكي الثوي، تحت ضربات القمع من جهة والتعثرات الذاتية من جهة أخرى، مصيبة هي في الآن ذاته سبب ونتيجة لتخلف الجماهير الشعبية السياسي الذي ظل يحصر رد فعلها على القهر الطبقي في تفجرات عفوية للغضب لا

افق سياسي لها (1965-1981-1990)...، ويجعلها اداة ضغط غير واعية بيد قوى برجوازية، لاسيما نقابيا، في مناوشات لاصلة لهابمصالحهاالحقيقية، ويجعلها سياسيا تتراوح بين الركض وراء اوهام واضاليل التغيير بالانتخابات والامتناع السلبي الانطوائي عن التصويت. لا سبيل نحو تحقيق التطلعات الشعبية غير بناء ادوات

النضال، بناء ديمقراطيا كفاحيا، وجمع نخبتها الأرفع وعيا والاشد قتالية في حزب مستقل هذا الحزب يعتمد النشال خارج المؤسسات سبيلا رئيسيا للارتقاء بالوعي العمالي والشعبي، سيسلك كل تكتيكات النضال التي يفرضها ميزان القوى بين الطبقات، ومنها الاستعمال المنبري للمؤسسات المنتخبة، وكل القنوات التي من شانها ان توقظ فئات تلو أخرى من جماهير الشعب ضحية التجهيل والتخبيل السياسي.

سجيهس التعمالي التوري، تيار المناضل - الدي هذا منظور التيار العمالي الثوري، تيار المناضل- الدي للم اليوم قلة قليلة من المناضلين والمناضلات، نقابيين وشباب وشابات، الواثقين أن المستقبل لكفاح الطبقة اللملة مهما عظمت الصعاب المتراكمة منذ عقود، ومهما كان ضغط التطورات الإقليمية السلبية التي شهدتها منطقتنافي السنوات الخمس الأخيرة.

منطقتنافي السنوات الحمس الاحيرة. موقفنا من الانتخابات الجارية لا ينقق و ما يسمى "مقاطعة"كما تمارس تاريخيافي صفوف اليسار المغربي ولا مع مبرراته لذلك لأن شروط مقاطعة "ثورية فعلية غير قائمة، ما يجعل رفض الانتخابات تضييع فرصة

استعمال منبري ثوري لها، كما يرفض المشاركة المسوقة للأوهام التي تقوم بها قوى ناقصة النزعة الديمقراطية ولها مسؤولية جسيمة في ما يصيب الحركة النقابية المغربية من أعطاب بيروقراطية وهزائم كارثية. ليس لتيار المناضل قوة تنظيمية تمكنه من استعمال انتخابات النظام براية عمالية واشتراكية مستقلة، ولا توجد تيارات ماركسية ولا حزب عمالي ولو اصلاحي نمنحه دعمنا النقدي ، لكن هذا الواقع العلموس لن يكون مبرر المسايرة مواقف خاطئة من الناحية العملية وضالة سياسيا.

سيصتع النظام ُ حكومة واجهة جديدة لن تختلف عن سابقتهافي شيء فالأحزاب المرشحة لتوليها مجمعة، رغم التظاهر بالاختلاف، على مواصلة تطبيق سياسة صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوربي. سيتصاعد الهجوم على ما تبقى من حقوق ومكاسب ونزر

سيتصاعد الهجوم على ما تبقى من حقوق ومكاسب ونزر يسير من الحريات، واجبنا الانخراط التام في نضالات التصدي للهجوم بروح وحدوية وديمقراطية، وتنظيم قوى النضال،نقابيا وشعبيا، وسياسيا.

التغير الشامل والعميقُ سيكون وليدنضالات طبقية جبارة لم تكن دينامية 20 فبراير الا تمرينا بسيطا قياسا بها. ان تامين الانتصار الناجز لتلك المعركة الفاصلة مشروط بتحقيق الاستقلال السياسي والتنظيمي للطبقة العاملة وهي مهمة انية على عاتق كل المناضلين الاشتراكيين العماليين ببلدنا.

العماليين ببلديا. تيار المناضل-ة 29 سبتمبر 2016 لعن سيمند وي مدور خاضع لتأثير أحزاب برجوازية رجعية دينية، هناك يسار جذري أغلبه يسار ديمقراطي

وقليل منه دو منطورات اسرائية. كل دلك يجعل أي حديث عن المقاطعة في سياق التراجع النضالي البين حاليا بلا معنى، بالإضافة الاعتبارات السالف ذكرها فانه حتى

ببروز نضال طبقي ثوري واسع، عام، سريع وقوي، مع بقاء اليسار الاشتراكي في وضعه الحالي فالمقاطعة الثورية زاتها مهددة بأن

تقودهًا قوى رجعية دينية أقوى من اليسار،

كما أن استعمال الانتخابات وهي المهمة الأصعب يفتقد لظروف التنفيذ-آنيا-فهل

سينتظر اليسار الاشتراكي بسلبية حتى تنضج

_____ بيسر ، مسر ، بي بسببيه حتى نصج الشروط الذاتية؟ هل هناك جواب ملموس للحالة الماثلة أمامنا؟

-3 مشاركة اشتراكية ثورية في

انتخابات النظام: افتراض من أجل

الفهم

لنفترض أنه في وضع مطابق للحالة الراهنة

بالمغرب على جميع الأصعدة (نفس الوضع

العالمي والوطني سياسيا واقتصاديا، نفس

العالمي والوطعي سياسي والمصادية لفس الدستور الممنوح نفس القانون الانتخابي نفس الهيئات السياسية والنقابية) مع افتراض أن اليسار الاشتراكي بالمغرب يضم في صفوفه 3

آلاف مناضِل - ق وتنظيم على أرضيَّة سياسية

الملكية المستبدة) وقرر استعمال الانتخابات المستبدة) وقرر استعمال الانتخابات

كمنبر للتحريض الاشُتُراكي، فكيفِ سينظ

المعركة تلك وما غاياته وسائله لبلوغ أهدافه؟

إن للمشاركة في الحملات الانتخابية والدعاوة الثورية من أعلى المنبر البرلماني دلالة خاصة من أجل الكسب السياسي لأوساط الطبقة العاملة، التي بقيت حتى الآن، تما

الجماهير الكادحة الريفية، بعيدة عن الثورة

وعن السيَّاسة. لذلك سيركز الاشتراكيون علَّى

بلوغ أهداف واضحة تعزز الوعي السياسي الثوري للعمال وتوجه منظور التغير لديهم من

المؤسسات البرجوازية إلى الطريق الاشتراكي المؤسسات المستند على النضال الوحدوي

مثلاً يمكن السعي لتحقيق التواصل المباشر مع 30 ألف عامل-ة في أماكن العمل و30 ألفٍ أخرى من الأجراء والفئات الكادحة

بالأحياء السكنية العمالية باستخدام المنشور

المكتوب وحلقات النقاش واللقاءات الفرديّة

والمهرجانات الخطابية وتنظيم المسيرات

والتظاهرات والحضور في المعارك الجارية.

لا يجب تشتيت جهودهم البسيطة في

مدن رئيسية تجند لها معظم القوى بحركة

تنقيل المناضلين ات لتلك الغاية ولفترة

محددة من منطقة إلى أخرى، وبالنظر إلى

فقر الإمكانات المادية واللوجستيكية وتجاهل

مجموع البلد بل سيتم التركيز على خمس

الجُمَاهيري.

مضادة للرأسمالية التابعة ونظأمها السياس

وقليل منه ذو منظِّوّرات اشتراكيةً.

الماركسيون والإنتخابات إلى مـــؤسسات النظام؟

قلم: بوعزة الخليل

عشية كل جولة انتخابية لتجديد النظام لمؤسساته (البلدية والبرلمانية) يثار النقاش في صفوف اليسار الجدري المغربي. لا يقتصر الإختلاف على الموقف من البرلمانية، بل يطول أوجها أخرى من النضال الطبقي للطبقة العاملة. وأَذ سُبق للمناصل - ة أَن أخضعت للتشريح مواقف اليسار الجذري من الإنتخابات، ونفضَت الغبار المغربيّ عن المنظور الماركسي حول المسألة، واذ تأكِد أن ما من وجّهة نظر أعلنت حُجّا مضادة على صعيّد السند النظري (بما هو حصيلة تجارب تاريخية للحركة العمالية على الصعيد الأممي)، بات واضحا لكل مناضل أن موقفً مقاطعة الانتخابات لمؤسسات النظام الذي أضحى موقفا ثابتا لتيارات اليسار الجذري، لا يمت بصلة لتراث الحركة العمالية المسترشدة بالماركسية.

-1 حجج أنصار المقاطعة: عرض ونقد

برير موقفه الخاطئ بمقياس إلى لماركسية، يتحجّج اليسار الجذري بمبررات كثيرة ومتباينة . كل ُسياق. تارة باسُم انعدام شرط نزاهة وشفافية الانتخابات، وطورا بحجة الدستور اللاديمقراطي ونقص صلاحيات البرلمان، وعدم حياد وزارة الداخلية المشرفة على عملية الانتخاب. ويبلغ المنطق المتهافت مداه الأقصى بتبرير غريب قَوامه «عدم اضفاءِ الشرعية على مُؤسَّسات الاستبداد» وكأن الرُفض الذاتي لمؤسسة رجعية ما يُعني تحطيمهافعلا.

المسيدة المدر. إن كل اطلاع بسيط على الأدب الماركسي، وعلى تجارب الحركة العمالية، سيجعلنا ندرك أن تلك الذرائع والمبررات متهافتة تماما، ولا تصمد أمام

أَى نقد من زأوية نظر ماركسيةِ (1). اشترطُ الماركسيُون أن يكون فمتي اشترط المار دسيون ان يمون البرلمان بسلطات كاملة، ومنتخبا في مبرت بن . ظروف «النزاهة والشفافة»؟ ومتي كان التطُبيق الفُعلي ُ للتكتيك الاشتراكي إضفاء للشرعية على المؤسسات الزائفة؟ إضعاء تسري على مواقف إن إصرار اليسار الجذري على مواقف خاطئة تماما بالرغم من انكشاف خواء مبرراته من زاوية نظر عمالية ماركسية يدل على أن هناك أسبابا أخرى تمنع تصحيح ما تأكد خطؤه وضرره. ً

ان مبررات المقاطعة الانتخابية عند ان الت م مبررات المساحد الديمقراطي لا هذا القسم من اليسار الديمقراطي لا يربطها أي رابط مع صنف اخر من التيارات الشيوعية اليسراوية له موقف مقاطعة مبدئية للانتخابات البرجوازية. فالشيوعية اليسراوية تعتبر البرلمانية البرجوازية ولى عهدها تاريخيا وسياسيا، ومن ثمة وجوب الاستعاضة عنها بأجهزة طبقية عمالية بغض النظر عن ميزان القوى الطبقي ومستوى كفاحية ووعى الطبقة العاملة. أما اليسار الدمقراطي فيريد إزاحة المعيقات التي تكبل البرلمان من أداء مهمته التاريخية والسياسية. بالتالي فخلافنا هذا اليسار الجدري تكتيكي وتوحدنا معه استراتيجية تعيير ثوري أما اليسار

الديمقراطي فحلفاء طريقً. إن حجِج اليسار الديمقراطي تلقي فَى مأزق عظيمة، فالبعض من تلك الحَّجِج، سَتؤدى به إما: `

- إلى المقاطُعة الدائمة، وهذا ضرب من العيتَ السياسي، أو

- إلى المشاركَّة دون تحقق أي من

ما دام غير ممكن أن يسير الأمر على هذا النحو، فإما الإقرار بخطأ موقف المقاطعة الدائمة واستخلاص الدروس الضرورية، وهذا نهج منظمةً سيأسيةً جديّةً، أو سلك طريق المناورة اللا مبدئية بتغيير الاتجاه والتزام الصمت مع ما يستتبعه ذلك من حسارة معنوية وتنظيمية. ألم يقاطع حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي عقودا لنفس المبررات وعاد ليشارك في الانتخابات بصمت مخجل دون تقديم تفسير

. لانقلابه من الشيء إلى ضده. هناك حجج منتشرة بقوة في صفوف إليسار الجذري المغرّبي، لَها وقع تأثّير أُوسعُ ولا يعبرُ عنها بوضوح، مصدرها ر من الوصولية الاشمئزاز والقرف من الوصولية البرلمانية والفساد والخيانة لمصالح

الطبقة العاملة والكادحين، قرف يغذيه الإدراك التام أن النظام له باع طويل وتجربة هائلة في أساليب إفساد الأفراد والمنظمات المحلية والدولية حيث يبتلع كل من يقترب منه. ولتجنب الدنس لا يجب

الجبانة واحتقارها مفيد لكنه لا يجب أن

لا يمكن للطبقة العاملة أن تقضي على الرأسمالية التابعة في معركة طبقية العدو (البرلمان) بمبرر خوفها من تجنيدهم وإفساد قناعتهم الثورية، «أتريدون أن تُنشئوا مجتمعاً جديداً؟ وأنتم تخشون صعوبات تشكيل كتلة برلمانية جيدة،مؤلّفة من شيوعيين أقحاح ومخلصين وبطوليين،

في برلمان رجعي» «2». صحيح أن المجموعة البرلمانية تظهر ميلا

للقرآرات الحزبية. لقد أبانت تجربة الحركة العمالية عن مشاركة برلمانية اشتراكية غنية بالدروس مشار له برنماييه استراتيه عنيه بسروس العظيمة وكأمثلة عن دلك :- أ- كارل ليبتكخت في ألمانيا الذي أنقذ شرف الإشتراكية بدفاعه عن المبدأ الأممي في الاستراكية بدفاعه عن المبدأ الأممي في رفض المجزرة الامبريالية خلال الحرب العالمية الاولى مقابل خيانة اشتراكيين خانوا طبقتهم مفضلين الانحياز إلى بورجوازيات بلدانهم باسم الدفاع عن الوطن - ب- البلاشفة في دوما القيصر الذين شرحوا لعمال روسيا حقيقة الملكية المطلقة وبسطوا رايتهم باستغلال اسطبل الرجعية ذَاك - جُ - العصبة الشيوعية الثورية بفرنسا التي خاضت حملة الرئاسيات بإمكانيات هزيّلة تحت شعار الانتخابات لن تأتى بالتغيير الثورة الاشتراكية سبيلنا.

في انتخابات الى المؤسسات البرلمانية وكيف؟

«من السهل جدا على المرء أن يظهر «ثوريته» عن طريق الشتائم وحدها الموجهة الي الانتهازية البرلمانية، أو فقط عن طريق نفي الأشتراك في البرلمانات، ولكن لهذا السبب بالذات، أي لكون هذا سَهِلاً للغاية، ليس هذا حلا للمهمة الصَّعبة، بل وبالغة الصعوبة».(3)

الاقتراب من المُستنقع الانتخابي. إن التكتيك البرلماني الذي مارسته المعارضة الليبرالية المحبط للشباب

اليساري وصورة البرلماني الليبرالي الذي ليس غير أداة للكذب والغش ونسج الصداقات المربحة وابرام الصفقات كل دلك جعل من مؤسسات النظام مجزرة للشرف النضالي وسيركا لترويض المعارضَة المستقلة (حتى الليبرالية منها). إن الحذر الثوري والتأفف من عفن مؤسسات النظام والغضب من ممارسة المعارضة الليبرالية يعمينا عن إمكانية البرلمانية الثورية.

حُاسمة إن هي عجزت عن خُوض مناوشة تكتيكية ومن المستحيل تصور قدرتها عن بناء بديلها المجتمعي وهي الفاقدة للقدرة على إرسال نخبة من المقاتلين إلى قلعة

إلى الآنتهازية اليميّنية ونوّع من التكيفُ مَع الوسط البرجوازي الذي تُشتغل في ظله، الأ ر العلاج موجود في الدور المركزي الدي يقوم به الحزب العمالي لإخضاعها للرقابة ومنع كل ميل لديها لخَّرق قاعدة الامتثال

-2 - ما الغاية من المشاركة

بالنظر إلى افتقار طبقتنا العاملة لحزبها المستقل ولانعدام تجارب ملموسة للاستعمال الثوري للانتخابات فقد ظل الأمر غريبا عن أذهان الطلائع المناضلة وظلُ راسخا لديها مثال الليبرالي المنحط واستسلامها المشين للاستبداد. علينا إذن الاجابة على سؤال يفرض نفسه على كلّ

مناضل اشتراكي ثوري: ما مضمون المشاركة في الانتخابات إلى المؤسسات البرجوازية في المعرب اليوم وما الاجراءات التي تتطلبها تلك المعرب اليوم وما الاجراءات التي تتطلبها تلك العرب اليوم وما الاجراءات التي تتطلبها تلك المشاركة؟

إن مشاركة الاشتراكيين في الانتخابات إلى المؤسسات البرجوازية (بلدية - برلمانية) تطرح من زاوية نظر تطور الوعي الطبقي ومن هنا يأتي استخدامها من أجل الدعاوة والتحريض،أي لنقدوتفسير الوضع للجماهير من زَاوِيةَ المصالحُ الطَّبقيةُ المتناقضةُ، وبالتالي، تطوير عداء الطبقة العاملة وتنظيمها

ر. للإجهاز على الطبقات المالكة. علينا التأكيد بدءا أن الطريقة الرئي للنضال العمالي ضد البرجوازية وسلطتها قبل كل شيء تتمثل في النشاطات الميدانية حيث تقوم المنظمات الجماهيرية للبروليتاريا (النقاباتُ والأحزابِ السياسيةُ) بتنظيم هذا النشاط وقيادته، أي أن المشاركة الانتخابية جزء ضئيل من جّهد التحريض السياس الذي يضطّلع به الأشتراكيون بشكل دائم برايتهم وشعارتهم وأسأليب عمل طبقية وباستقلالية تامّة.

إُن تجربة الحركة العمالية زاخرة بأمثلة عن ألاستعمال الاشتراكي للانتخاب للمؤسسات البرجوازية لكن علينا مقاربة واقعنا الخاص باستلهام دروس التجارب العمالية تلك أخذين بالاعتبار الخصائص السياسية لبلدنا (ملكية مستبدة) ومميزات الحركة العمالية (غياب حزب عمالي قائم).

يرزح الشعب المغربي تحت نظام رأسمالي يابع تحكمه ملكية مستبدة، نيابة عز البرجوازية الكبيرة (المالية والتجارية والصناعية والفلاحية)، وهي الحامي لمصالح التاريخية للبرجوازية في وجه الطبقة العاملة وباقى الفئاتُ اِلكَادحة، تُحكم نيابة عنها وباني القنات المداحة، محم حيد للمجزها الحكم أصالة عن نفسها وقد فوضتها الاستئثار بالقرار في كل قضايا الحكم، الملكية تنظم التنافس بين أقسام البرجوازية الحاكمة وتراعي مصالح الامبريالية فطالما حافظت على مصالح واستقرار الرأسمال فثمة إجماع لا يخرج عنه ألا الأقسام البرجوازية الأقل شأنا، المتضررة والحالمة بتقليص سلطات الملكية دون المس باستقرار النظام الرأسمالي، تلك قاعدة المعارضة الليبرالية

التّاريخية. إن صلاحية البرلمان بالمغرب تقف عند صلاحيات الملك الواسعة ودوره التشريعي والرقابي يحد منه الدور التشريعي والتنفيذي والرقابي للملكية الحاكمة.

أن الماركسيين لا ينساقون وراء الأوهام، فحتى البرلمان البرجوازي الكامل الصلاحيات والسلطات ليس الا أداة لحكم البرجوازية. أما عندنا فهو وسيلة لتمويه حكم الملكية المستبدة خلف واجهة برلمانية محدودة الصلاحيات والسلطات وأداة تسجيل لقرارات دوائر الحكم الفعلية.

من ناحية أخرى فالطبقة العاملة المغربية بلا تنظيمات جماهيرية قوية (نقابية وسياسية)،

الامكانات المتيسرة بتنظيم حملات دعم عمالية وشعبية وأن يضع المناضلين الأفراد ما لديهم رهن اشارة النضال (سيارة-دراجة-أدوات تصوير -مقرات...).

فما مضمون التحريض الثوري الذي سيتم تبليغه والشعارات الرئيسية التي ستكثف ذَاكَ التحريض؟ أولا: التشهير وفضح حكم الملكية المستبدة وكونها عقبة أمام التحرر الاقتصادي والديمقراطية السياسية، وكشف حقيقة البرلمان بما هو واجهة زائفة لحكم لا ديمقراطُي. ثانيا: تعرية البرجوازية الكبيرة الناهبة لِثروات البلد وباستغلال همجي للعمال أسوة بالإمبريالية الوصية التي تغرف حصتهاالسمينة عبر آلية النهب الاستَعماري والديون الظالمة. ثالثا: أن نشرح ونفسر أن هدف التجرر الشامل والعميق والانعتاق السياسي لا سبيل إليه إلا بنضال عمالي وشعبي جبار يقلب جذريا النظام القائم وبناء بديل يلبي الحاجيات الأساسية اقتصاديا واجتماعيا ويحرر رقبة الجماهير من قبضة إلاستبداد والتخلف وبناء الاشتراكية.

أولئك الآلاف الدين سنصل إليهم، إِن يقتنعوا آليا بما نعرض عليها من رأي سياسي فأغلبهم متأخر سياسيا ومحافظ بل ورجّعي، لكنهم سيتعودون على سماع منظور سياسي صادق وقد يكون صادماً لنزعتهم المحافظة ومنهم من سيلاقينا في نضالات سيجبر على خوضها ويجدنا رقاق نضال يقاتلون بصدق ويقدمون منظورا شاملًا لأسباب قَهْره وبديلًا شاملًا لمأسأة طبقته حينها نكسب مناضلين عماليين بيت على المشروع الاشتراكي. طبعا سيكون من الغباء المنقطع النظير أن نجعل من هدا الجهد بديلا عن عمل، التحريض والدّعاية والتنظيم، الدؤوب الواجب القيام به بشكل دائم قبل الجوقة الانتخابية وبعدها بل إنه استمرار لنفس الجهد مع إستثمار الحظة السياسية حيث تكون أدهان الشعب مركزة علي الأوهام البرلمانية والتنافس بين الأُحزَاب السياسية بما هي تعبير عن مصالح

لن تسمح أجهزة الدولة للاشتراكيين باستغلال عرسها الانتخابي الزائف لبث «سموم أفكارهم الثورية وتلويث عقول رعاياها الخاضعين» وستلجأ إلى كل أسليب التضييق والتشويل فرق المأجورين للتشويش والاعتداء على المناضلين وإن عجزوا عن المهمة ستتدخل أجهزة الدولة القمعية. حينها يتاح للاشتراكيين التشهير بحقيقة الدولة أمام الطبقة العاملة وسيشرحون للعمال ما يخيف البرجوازيين وما يريدون إقباره حتى لا يصل اليهم.

ذلك جزء مما يتوجب القيام به لتنظيم حملة انتخابية براية اشتراكية، لكن الأمر يتطلب أكثر من ذلك؛ سلسلة إجراءات ضرورية قبل وأثناء وبعد الحملة الانتخابية سنعرضها-بتصرف- كما جرى تبنيها في المؤتمر الثاني ر حد جري جيه عي المواهو 1920 للأممية الشيوعية المنعقد في يوليو 1920 وسيندهش المرء لراهنية تلك الاجراءات رغم الفترة الزمنية ألبعيدة التي تفصلنا عن داك التاريخ، لكن الدهشة ستزول حين نعلم أن البرلمانية البرجوازية حافظت على نفس الخصائص والأشكال ماعدا إن العولمة الرأسمالية وجهت لها ضربات قاصمة في القَلاع البرجوازية الكلاسيكية ذاتها(4).

-4 من اجل التطبيق الفعلى للتكتيك الثوري في البرلمان تفرض الاجراءات التالية نفسها:

الإعلام البرجوازي للشيوعيين، سيتم تعبئةً أ-يتأكد الحزب بأكمله ولجنته المركزية

بقلم: بوعزة الخليل

تتمة للصفحة 4

منذ المرحلة التحضيرية التي تسبق الانتخابات،من إخلاص أعضاء المجموعة البر لمانية الشيوعية، وقيمتهم الشيوعية، وله الحق الذي لا نقاش فيه أن يطعن في أي مرشح بعد تعيينه من إحدي المنظمات. إذا لم يكن لديه الاقتناع بأنّ هذا المرشح سينفذ سياسة شيوعية فعلاً. ب-على الحزب الامتناع عن ترشيحً البرلمانيين المٍجربين والمحامين بشكلٍ خاص عليه ألا يخشى تعيين أعضاء بسطاء بدون تجربة كبيرة وعليه أن يرفض باحتقار وبلا رحمة الوصوليين يرطق بالتعدر وبدر اعدة الوحويين القادمين إليه بهدف وحيد هو الدخول إلى البرلمان وعلى اللجان ألا توافق إلا على الأشخاص الذين قدموا طوال سنوات البراهين ألثابتة عن إخلاصهم

ت-ما ان تنتهي الانتخابات تقوم اللجنة المركزية بتنظيم المجموعة البرلمانية وتِصادُق على آختيار رئيسها ومكتبها وأعضائه مع تحديد ممثل دائم يتمتع بحق الفيتو في كل المسائل السياسية الهامة وعلى المجموعة ان تلتزم الهامة وعلى المجموعة ان سرم بطلب التوجيهات المسبقة من اللجنة "ناست حقما تعيين . المركزية. هذه الأخيرة من حقها تعيين خطباء للمجموعة المدعوين للمداخلة حول مسائل هامة وأن تفرض إخضاع الموضوعات والنصوص الكاملة لخطبهم... الموضوعات وانتصوص المست السيهيات لل الموضوعات وانتصوص المستح المستح المستحيد على المرتحة الشيوعية تعهدا أول المعاز المركزية، كي يكون البعاز من اللجنة المركزية، كي يكون المركزية، كي المركزية، كي المركزية، كي المركزية، كي المستحداً المركزية، كي المستحداً المركزية، كي المستحداً ... الحزّب قادرا دائما على استبداله.

ث-إذا تسلل إصلاحيون أو أنصاف إصلاحيين إلى المجموعة البرلمانية-رغم تلك الاجراءات-على الحزب أن يقوم بحملة تطهير للمجموعة البرلمانية مستوحيا المبدأ القائل إن مجموعة برلمانية قليلة العدد ولكن شيوعية حقا تخدم مصالح الطبقة العاملة بشكل أفضل بكثير من مجموعة كبيرة العدد دون سياسة شيوعية

ج-يجب أن تخدم الحصانة البرلمانية التي لا زال يتمتع بها النواب الشيوعيين بموجب القانون البرجوازي، تنظيم الحزب ودعاوته غير الشرعية.

ح-النواب الشيوعيون ملزمون بإخضاع مجال نشاطهم البرلماني لعمل الحزب خارج البرلمان، بالتقدم بمشاريع قوانين ذات هدف برهاني محض ليس بهدفٍ أن تتبناها الأغلبية البرَّجوازية ولكن من أجل الدعاوي

والتحريص والتنبيم. خ-يجب على النائب الشيوعي في المظاهرات والنشاطات الثورية، أن يقف على رأس الجماهير البروليتارية في مكان ظاهر كلياً بالصف الأول.

. د-يتوجب على النواب الشيوعيين، أن يلتزموا، باعتماد كل الوسائل، لإقامة علاقات .. مراسلة وعلاقات أخرى مع العمال والفلاحين والشغيلة الثوريين من جميع الفئات، وأنّ يكونوا دائما تحت تصرف المنظمات الشيوعية مَنُ أُجِل العمل الدعاوي في البلد.

من اجر العمر المحوي عي اجت. ذ-ليس النائب الشيوعي مشرعا بل محرض حزبي مرسل إلى العدو من أجل تنفيذ قرارات الحزب وليس مسؤولا أمام جمهور الناخبين المجهول بل أمام الحزب الشيوعي سواء كان شرعيا أو غير شرعي.

ر-على النواب الشيوعيين أن يتحدثوا بلغة يفهمها العامل والفلاح وبسكل يمكن الحزب ر يربسس يمدن الحزب من نشر خطبهم عبر بيانات يوزعها في أقصى أرجاء البلاد.

الماركسيون والإنتخابات إلى مـــؤسسات النظام؟

رجعلى النوام الشيوعيين استخدام المنبر البرلماني ليس من أجل فضح البرجوازية وخدامها الرسميين بل كل أعداء الشيوعية ونشر أفكار الأممية على نطاق واسع.

س-يجب على النواب الشيوعيين حتى لو ٍكانوا نائبا واحدا أو اثنين، أن يتحدوا الرُ أسمالية بكلَ مواقفهم

على الشيوعيين، أذا حازوا الأغلبية في

1) -أن يشكلوا معارضة ثورية للسلطة المركزية البرجوازية. 2) أن يعملوا بمختلف الوسائل لتقديم

م ال يسمو بما المكان المكان المكان المكان المكان المكان المكان المراءات القتصادية، إنشاء ميليشيا شعبية ىلحِة،الخ...)

سسكواكس... 3) -أن يكشفوا في كل مناسبة، العوائق التى تضعها الدولة البرجوازية بوجه أي اصلاح جذري. 4) -أن يطوروا دعاوة ثورية حازمة، على هذا

الأساس، دون الخوف من النزاع مع السلطة

5) -أن يستبدلوا البلديات في بعض الطُّروف، بسوفيتاتُ للنوابِ العمالِ وينبغي أن يُنُدرج كلُ نشاط بقوم به الشيوعيون في الكنيات في صلب النشاط العام للتقويض النظام الرأسمالي.

-5 فرضية حصول الثوريون على الأغلبية في مجلس ما وتسيير

الدولة

أن الآثّار الخادعة للمُواطنة الشُكلية، والحلقة المفرُغة للصنمية والتشيء، وسطوة الأيدلوجيا السائدة، تجعلُ ارتقاء تدريجيًا للوعي على صعيد الانتخابي مستبعدًا. إن تغيير العالم يمر عبر قلب جنري للعلاقات الاجتماعية، ولا سيما علاقات الملكية. الأمر المتعذر تصوره دون أزمة ثورية، تتغير خلالها الجماهير وتتعلم في بضعة أيام أكثر،مما في سنوات من الرتابة البرلمانية. أما آلة الدولة فالمقصود دوما تحطيمها، وليس تسييرها كما هي، ونزع الطابع الدولاني عن السياسة، والسير على طريق المصحلال الدولة وتجريب أَشكالُ مؤسسيّة لهذا الاضمحلالُ(5ُ). `

-6 ماذا بعد؟

«لا يمكن أن تكون للمقاطعة معنى إلا إذا كانت نشطة، وهذا لا يعني رفضا سلبيا للمشاركة في الانتخابات بل استهانة بها لفائدة الهجوم المباشر، وبهذا المعني تعادل المقاطعة حتما الدعوة إلى الهجوم الأكثر قوة وحزما، هل نحن حاليا إزاء صعود ثوري واُسعُ وعُام، حيث لا معنى لدُعوة ممَّاثلة مُنَّ

وبه المركب. إننا على قناعة أن كل ماركسي ذي بصيرة سيدرك خواء حجج أنصار المقاطعة في سياقُ الوضعُ السياسي العامُ الحالي بالمغرب ونعتقد أن مهمة التوضيح الرفاقي استنفذت مًا بذل فيها من جهد، وليسُ لك من وسيلة لمنع من يصر على الارتطام بالحائط الا أن تترك الوقت يفعل فعله. أما ما نراه يستحق

النقاش من الآن وصاعدا هو النقاش بين الاشتراكيين الذين تأكد لهم ضرورة الاستعمال الثوري للبرلمانية حول القضايا السياسية والتنظيمية الملموسة للجواب على الصعوبات العظيمة التي يواجهها التطبيق العملي لهذا الخيار، وهي صُعوبات مردها إلى العوائق الذاتية لبناء المنظمة الأشتراكية الثورية في مغرب اليوم، فعدم التقدمُ في الحُلَّ العمليُ لأزمَّةُ العاملُ الذاتي ستجبر كل النقاشات حول الموقف من الانتخابات للمؤسسات البرجوازية مقتصرة على التوضيح الدعاوي الموجه لطليعة محدودة لا خطة عمل سياسية

موجهة لجماهير الطبقة العاملة.

-1أزنزار، (2016)، ما دلالة الامتناع الشعبي عن التَّصَويت؟ وما البديل؟ الموقع الالكترونيّ لجريدة المناضل -ة: Almounadila.info. -2لينين، الفصل السابع من كتيب «اليسارية: مرض الشيوعية الطفولي»، الطبعة الالكترونية، منشورات جريدة المناّضل-ة.

-4قرارات المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية (يوليو1922). الموقع لجريدة المناضل-ة: .Almounadila.info

--5لينين، (1907) ضد المقاطعة. الطبعة الالكترونية، منشورات جريدة المناضل-ة. -6دانيال بنسعيد، (2007). هل تجب المشاركة في الانتخاباتُ؟ مقابلةْ، تعريب جريدة المناضل-ة، العدد 15.

<u>مشروع قانون الإضراب:</u> خطوة إضافية لتوطيد الاستبداد

تعتزم الديكتاتورية القائمة ببلدنا الإقدام على خطوة إضافية في الهجوم على الحريات النقابية. فقد تدارس مجلس حكومة الواجهة يوم 28 يوليو 2016 مشروع القانون التنظيمي رقم 15-97 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، مع تفويض لجنة حكومية لإدخال بعض التعديلات عليه تمهيدا لعرضه على المجلس الوزاري.

هذا القانون سيلغي عملياً حق الطبقة الفحامات الأجراء دوما حريصين على تقديم العاملة في الإضراب (بالقطاعين الخاص الضورية رغم الاضراب، سواء في العام)، بمنع أشكال منه، بمقدمتها والعام، بست استان التضامني، الاضراب السياسي والاضراب التضامني، والاضراب اللامحدود، وبتقييد بعض آخر بشروط دقيقة صارمة ستجعله في حكم المستحيل، وإبطال مفعول الحالات التي قد تنجو من المنع والشروط المعقدة، بتمكين أرباب العمل من الوقت الكافي لنزع أي قوة ضغط عن الاضراب، سواء لبرع اي دوه صغط عن الاصراب سواء بإجبارية عملية تفاوض ومصالحة وتحكيم مديدة، أو بفرض أجال سابق إعلام، أي رفض استعمال سلاح الإضراب بشكل مفاجئ حتى يتسنى لأرباب العمل اتخاذ الإجراءات المسبقة بقصد أقصى إبطال المنا المدارة الدارة الدارة الدارة الدارة الدارة المدارة ال للمُفعول الاقتصادي للإضراب، هذا ناهيك عن منع وتجريم حواجز حراسة الإضراب les piquets de Greve، وكذا منع احتلال المعامل ومقرات العمل. أو باستصدار قرارات قضاء استعجالي تنسف الإشراب، وتمكين أرباب العمل من كل أسأليبهم المعهودة في ترحيل السلع والآلات عند الإضراب، واستعمال المفوضين القضائيين لِإُشاعة الترهيب أثناء الاضراب، أو تمكين أباب العمل من تجنيد كاسري الاضراب بمبرر ضمان "حد أدنى من الخدمة"، وبتكريس الفصل 288 من القانون الجنائي ر. ر. من المقوبات الحبسية في التنصيص على العقوبات الحبسية في حق العمال المضربين، ومنع اعتمامات المناسبة المناس عق المسان المسريين و ي الأجراء، ومصادرة حق اتخاذ قرار الاضراب بالتدخل في هذا الشأن الذي يهم العمال ولا يحق لغيرهم حشر أنفه فيه. وفوق ولا يحق لغيرهم حشر أنفه فيه. وفوق القن والنا المالية التي تخرب يوما تلو الآخر الخدمات العمومية بإلغاء مجانيتها وإهدائها للخواص المتعطشين الى الربح، نسمح لنفسها بالحديث عن ما تسميه حدا

أدنى من الخدمة لتبرر به منع الأضراب،

في القطاعات الأخرى.

ان منطق الدولة، التي تبنت مشروع منظمة أرباب العمل لإلغاء الاضراب، وزادته تشديدا من عندها، هو إلغاء حق اضراب الطبقة العاملة بِكِلِّ المبرراتُ الممكنة. وستكونَ النتيجة . أولى لتنفيذ مشروع هذا القانون هو مزيد المعتقلين النقَابيين، ومزيد من تهرب أرباب العمل من تطبيق ما في صالح العمال فَى قانون الشغلِّ. وبالرغِّم من وَّضعيةً الضعف التي يوكرد التي يوجدعليها جهاز تفتيش الشغل (ضعف وسائل التفتيش وقلة الأطر الذين لا يتجاوز ونساط التقنيس وقعة الأطر الدين لا يتجاور عددهم 300 مفتش على الصعيد الوطني)، وفساد قسم منه، فإن الإضراب العمالي والخوف منه يجبران أرباب العمل على تطبيق جوانب من قَانَون اَلشغل. عند الالغاء العملي للإضراب بهذا القانون الجديد، وانتفاء خوف أرباب العمل من الاضراب، سيسود قانُون الغُابِ في العلاقات الشغليّة بشكلٌ غيّر مسبوق. يسعى البرجوازيون ودولتهم الى تحويل البشر العامل الى آلات طيعة لا إرادة لها، وَلاَ حق لَها في رفض العمل في ظُرُوفُ القهر وفرط الاستغلال.

بهذا تُحطى الطبقة العاملة بالقسط الاوفر من استبداد الحاكمين، حيث تنضاف قيُودُ قانون الاضراب الى ما يعانيه الأجراء، علَى نحو مشترك مع فئات اجتماعية اخرى، من إعدام للحريات، بمقدمتِها الحرية السبياسية المطلق، وحيث حرية التعبير والتجمع والتظاهر حبر على ورق. ما يشجع دولة الرأسماليين على سن قانون منع الاضراب إنماهوموقفالقيادات النقابية المتعاونة معها

بمنطق "الجِوار والتعاون الطبقى والشراكة الاجتماعية" من اقتطاع أجور المضربين. فعوض التصدي لذلك الاقتطاع بالنضال، كان الموقف العملي للقيادات هو مسايرة الدولة بالإمتناع عِن أي مبادرة نضُالية لوُقف الْاقتطاع من الأجور، رغم أن إضراب مدرسي جهة سوس - ماسة درعة، في العام 2010، دل على إمكان فرض التِّراجع عن اقتطاع أجور المّضربينّ. وكذلكُ شأن ضرب مكاسب التقاعد، حيث تعاونت القيادات مع الدولة، منذ سنة 2004، فيما باللجنتين الوطنية والتقنية لإصلاح أنظمة التقاعد، وكثرت التصريحات حول رفض مخطط الدولة مع تركه عمليا يمر بالاستنكاف عن أي مبادرة نضالية. لذا يجب على مناضلي طبقتنا الا يطمئنوا لها قد يصدر مِن تصريحات وكلام بيانات وأن ينتبهوا لُلأفعال وليس للأقوال. إنَّ الموقَّفُ يسبهوا للربعان وليس درون أي العملي للقيادات من مشاريع قوانين الإضراب المتعاقبة منذ العام 2001 كان خلوا من أي تنوير أو تعبئة او خطوة نضالية ميدانية.

إن تُخُطُورة قانوُن الإِضُراب تَلزم المناضلين النقابيينُ بالقاعدة، وبالقيادات التحتية (مكاتب الفروع، والمكاتب الإ قليمية والجهوية والمكاتب النقابية بالمقاولات...)، بالمبادرة الى التعبئة ضد هذا الظلم السافر، وبالتجاوب مع كل الخطوات الوحدوية الساعية الى جعل مناضلي الطبقة العاملة صفا واحدا ضد هذا القانون. وإن المبادرة الى بدء التعبئة هو بالذات مَا سَيْرَغم القيادات على

وقف تعاونها مع العدو. إِن حق الْأَضْرابِ انتزعهِ عمال المغرب، جنبا إَلَى جنب مع رفاقهم الأجانب إبان الأستعمار، بممارسته. وتكرس قانونيا باضطرار الملكية بمهارسته وعرس عبوية بالسرر المارية إلى التنصيص عليه في جميع دساتيرها الممنوحة، ابتداء من أول دستور لها في ا إلى المستور عند في المستور لها فَي العام 1962، لما كانت بمواجهة قوى

معارضة وطنية راديكالية ونقابة عمالية في عز عنفوانها. وطيلة عقود ما بعد الاستقلال مر عمورة. وعيد حوود ما بعد المستعرل الشكلي، لم يجرؤ النظام على شطبه من الدستور، بيد أنه ضيق من حدود ممارسته الدستور، بيد أنه ضيق من حدود ممارسته الى أقصى ما أمكنته موازين القويّ. فقد جري سجن مئات النقابيين بمقتضى الفصل 288 من القانون الجنائي بدعوى حرية العمل المزعومة، وظل الفصل الخامس من مرسوم 1958 سيفًا فوق رقاب موظفي الدولة. وتم قمع الاضرابات العمالية باقتحامها بقوات التدخل السريع والدرك، واطلاق ألنار علم فقراء الشعب في الإضرابين العامين 1981 بالبيضاء و1990 بفاس، وأغتيل مناضلون عماليون نقُابيون(الفريزي،النعيمي،موناصير، لعرج...)، وشردت آلاف الأسر العمالية في خضم اضرابات تاريخية بقطاع النسيج والمناجم، ومجال الصناعة التحويلية، وقطاع الصيد البحري، والضيعات ومحطات التلفيف الزراعية، وطُرد الأف النقابيين من العمل في نُيُاقَ اضرَاباتُ تم التنكيلَ بَهَا، وغَير هذا منَّ الصفحات المظلمة من جرائم الاستبداد، سواء فيما سمي "بسنوات الرصاص" أو في ظل

يد سبي بسبوت الرصاص أو في طل "العهدالجديد" المزعوم. إن مناضلي ومناضلات تيار المناضل-ة، إذ إن تتنطبني وتفضيرت بيور استنطب ها إن يعبرون عن رفضهم المبدئي لكل تشريع «يقنن» وبالتالي يقيد حق الإضراب، يؤكدون أن تفاقم الأزمة البنيوية الشاملة التي يتخبط فيها نظام الرأسمالية التابعة بالمغرب مافتئت تهدد،بجلاء متزايد، كل الحريات الديمقراطية ب حريد حديد وسرات النظام للبيروقراطيات النظام النظ النقابية وحرية العمل النقابي، وكبح نشاط الأجراء المنظمين بالنقابات عبر ألف شكل من أتفاقيات التوافق والتعاون الطبقيين. ولا يمكن للبيروقراطية أن تفعل ذلك

| سوى بخنق الديموقراطية النقابية، وبتقييد متزايد الحدة لحق أعضاء النقابات بخصوص التقرير الحر من جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تهم العمال. يُتمثل واجبُ الثوريين فتّي حفز توجهٍ

نقابية ديمقراطية ومكافحة، وصياغة أكثر المقترحات انسجاماً ودينامية في الدفاع عنُ الحقوق والحريات الديمقراطية، وقي مقدمتها الحرية النقابية، والنقاب من أجل إعادة إرساء وتوسيع الديموقراطية داخل النقابة كوسيلة ر أربي عنها لتعزيز قاعدتها الجماهيرية وقوتها الضاربة ضد أرباب العمل وضد الدولة البرجوازية.

ابن مناضلي ومناضلات تيار المناضل-ة، يسعون لتوحيد الجهود مع كل المدافعين عن حق الاضراب بوجه الهجمة البرجوازية الجارية، مواصلين بذلك جهودهم الدعاوية والتحريضية والميدانية في الدفاع عن مصالح طبقتنا بروح وحدوية ديمقراطية وكفاحية فمنذ صدور جريدة المناضل-ة قبل زهاء 12 نة، مدتُ مناضَّلي طبقتناً بمادةً وأفرة حول الموضوع من زاوية نظر مصالح الطبقة العاملة الآنية والتاريخية. ومع وعي كل المصاعب التي ما تزال تعترض العمل الوحدوي بالقاعدة، سنظل متمسكين بخيار العمل المشترك مع كل مناضلي طبقتنا، ونعتبر التصدي لمسروع القانون التنطيمي للإضراب فرصة لتوحيد الجهود لبناء قطب معارض لسياسات القيادات التي تُفرط في حقوقناً ومكاسبنا، على طريق مراكمة القوى لبناء حزب العمال الاشتراكي ـر، حمد دسوى ببناء حزب العمال الاشتراكي الكفيل بتعبثة وتنظيم القوى العمالية القادرة على صد هجمات البرجوازية ودولتها، والتقدم نحوالتغيب الحذي

ت. نحوالتغيير الجذري. لنتحد من أجل اسقاط مشروع قانون منع

ومن أجل الظفر بالحرية النقابية الحقيقية، | وباقىالحرياتالسياسية

<u>الإنتخابات بالمغرب</u> تنافس على تدبير سياسة مقررة سلفا

ىقلم: الهاشمي موحا، 15 أكتوبر 2016

شهد المغرب يوم السابع من أكتوبر الجارى إجراء انتخابات برلمانية تصدرها حزب العدالة والتنمية الإسلامي. انتخابات للتنافس على تدبير تنفيذ سياسة جاهزة، ما دامت الملكية الحاكم الفعلي خارج اللعبة الانتخابية. انتخابات تُجرى أُساساً لإضفاء شرعية علّى الملكّية الحاكمة التي تتُكيف دون أن تتغير، ولدمج النخب بما فَيها «المعارضة». أما السيادة الشّعبية فقد صادرتها الملكية والجهات الامبريالية (اتحاد اوربيّ، وصندوق نقد دولي ...) اللذان يقرران جوهر سياسية للبلدالعامة.

> على تُدبير سياسة النظام والدائنين. وحدها عى مبير سيسه استقام والداسية، وخلها فيدرالية اليسار من يتضمن برنامجها الانتخابي شعار الإصلاح الدستوري والسياسي المتمحور حول مطلب الملكية البرلمانية وفق إستراتيجية إصلاح تدريجي من الداخل بتوافق مع الملكية بالسير عليَّ خطى راود الحركة الاتحادية قبل استسلامها.

كيف حضرت الدولة عرسها الانتخابي؟ . . .

حصنت الملكية حكمها بترسانة هائلة من التحصينات بدءا بدستور جوهره استفراد الملكية بالحكم خلف واجهة مؤسسات شكلية، وفصلت قانون الأحزاب كسيف لقطع دابر وجود أي تنظيم سياسي مستقل فعليا بتيسير حله بتهم المس بالمقدسات: الله، الوطن، الملك ولمزيد من الضبط ولتتفادى المُفاجئات غير المتوقّعة، هيأت إجراء العملية الانتخابية وفق تقنيات تتيح لها التأثير على نتائجها: نمط الاقتراع وتقطيع الدوائر الانتخابية للحيلولة دون ظهور أحزاب تكتُسُح الانتخابات مما يعطيها نوعا من استقلال|لمبادرة.

في المحصلة، جرت الحملة الانتخابية كتنافس بين مختلف أجنحة البرجوازية. حملة لحزب وحيد متعدد موال للاستبداد وخادم لمصلحة البرجوازية، ولم تكن الحملة تباريا لبرامج انتخابية متباينة بل حملة مناوشات هامشية بعيدة عن المسائل الجوهرية الملحة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، أي عبارة عن سرك انتخابي جوهره المناكفات الشخصية ...الخ. تم التركيز أِكْثُر على الأشخاصِ ومواقعهم وخلفياتهم أكثر من آلبرامج والأفكار والاستراتيجيات... عملت أجهزة الدولة على التُضييق عل حزب العدالة والتنمية وتعزيز حزب الأصالة والمعاصرة وسُاد تشكّيك حولٌ احتمال العودةٍ إلى طرق التزوير الفجة لَفْرض نتائِجُ وفق أهواء الدولة، لم يحصل ذلك وظهر أنَّ الُغاية كانَت الحُدمن اكتساح العدالة والتنمية وتقوية الأصالة والمعاصرة كمنافس عوض شتات من الأحراب الصغيرة مقابل حزب قوي واحد بسند انتخابي يتيح له نوع من الاستقلالية.

.... وفي أي سياق؟ جرت الانتخابات الأخيرة أيضا بعد تواري الحالة النضالية الاستثنائية التي مثلتها حركة 20 فبراير التي طالبت بإنهاء الفساد والاستبداد، والتيّ ترافقت مع نضال شِعبى . وعمالي من أجل مطالب اجتماعية أساسا. ري بي النظام عبر تنازلات هامة، والتفاف سيآسي من خلالَ انتخَابات مبكرة بيب حكومة واجهة جديدة برئاسة حزب العدالة والتنمية وتعديل دستوري لا يمُس جوهر الحكم المستبد، أن يعيدُ إرساء الإجماع والسلم الأجتماعي مجددا، سأعده فى ذلك تواطؤ قيادات النقابات العمالية، وتوحل الوضع الإقليمي بصعود القوى وموس الموسعة المتابية المسلود الموالة المسلودة المشادة للشورة. بالتالي كبير، مع أن الأخيرة في ظل جزر نضالي كبير، مع أن نضالات بطولية جرت في الفترة الأخيرة ضدا على تعدياتُ مباشرة على مكابسب تاريخية، لكنَّها ظلت معزولة وفئويةً في أغلبها.

امتناع قياسي عن التصويت أحصت وزارة الداخلية في سنة 2011 أكثر من 13 مليون مسجل من أصل 21 مليون ناخب في سن التصويت (18 سنة) أي اقل من 61 في المائة. أما الأصوات الملغاة ت فتشكل قرابة 1.4 مليون أي زهاء 23 بالمائة. مكذا حل المستنكفون،وهم جماهير مدررة، عن الانتخابات أولا في انتخابات 7 أكتوبر

أما الأحزاب المتنافسة فهي أحزاب ملكية م2016، إذ لم يذهب إلى صناديق الاقتراع مقعدين. برجوازية بلا مشاريع بديلة، تتبارى فقط عنير 6 ملايين من أصل زهاء 16 مليون من

فعلية وحازمة. فهو الآن مجرد عدم اكتراث شعاره: أَتْرِكُوا الملك يعمل. إنه تعبير عن الجهل بأصل البلاء، أي الحكم الفُردي، ويبقى مجرد رفض متخلّف سياسيا. تُخلف سياسي رسخته الملكية مفاده أن الأحزاب مليسي رسطة المستورية والمسورية المسورية المسوري عن مِأسي الشعب لأنها لا تستعمل السلُّطة

عن تناسي استوري الملك كما ينبغي. تتوارى الملكية، الحاكم الفعلي، خلف هذه الفكرة المضللة، مؤداها أن المحيطين بها هم المسؤولون عن سوء الحال، وأنها وحدها الحريصة على أمن البلد ومصلحته العامة، وتبقّي بذلك خارج معادلة الصراع.

لكن العامل الحاسم المفسر لسلوك الجماهير الشعبية السياسي هو عقود التخبيل وإفساد الوعي السياسي، الذي مارسته المعارضة الوطنَّية البرجوآزية مندّ نشأتها. لقد عودت هذه الاخيرُ الجُماهير أن الملكية فوق الطبقات، وحريصة على «المصلحة العامة»، وأن رسوخُها ُضمان لاستقرار البلد ونمائه، وهذا لا يتناقض مع إقدامهاً، قُبل خضُوعها التام، على مناوشة الملكية واستجدائها كي تتنازل عن جزء من سلطاتهاً. إن خوف هذه المعارضة البِرجوازية من النهوض النضالي الجماهيري أكبر من استيائها من الاستبداد. إن ما يجعل الاستياء من «لعبة انتخابات النظام الديمقراطية» لعبة تمويه للحكم المطلق، إنما هو انعدام قوة سياسية يسارية طبقية، تستعمل اللعبة الانتخابية ذاتها للتشهير بالاستبداد، وبالقوى السياسية «المعارضة» المساندة له، وإيصال المطالب الديمقر اطية غير المبتورة، والبرنامة اليساري العمالي والشعبي إلى القَاعَدة العُريضة للشعب

المقاطع فينتشي بتأكيد صواب موقفه، ودليله هذا الامتناع السلبي عن التُصويتُ، غَافلا أن هذا بمثابة حجة ضد كل معارض جذري للنظام وليس العكس، ودليل تأخر سياسي وتشتت من هم في الأسفل، وانسياق مع المنحدر السائد عوض الإقرار بُحجم المهام الجسام التي تنتَظر اليسارُ

كل شيء جيد إذا انتهى بشكل جيد انتهت الأنتخابات بشكل جيد بالنسبة للنظام، وكل ما استعمله لبلوغ تلك النتيجة أدى دوره بفعالية. تصدرها حرب العدالة والتنمية الإسلامي الذي استَعمل لقص أجنحُته كلّ الوِّسائل، وحلَّ حزب النَّظام، حزب الأصالة والمعاصرة، ثانيا واستعملتٍ كلَ الوسائل ليتبوأ تلك المكانة: أستمالة الأعيان، وشِبكات زبونية متنوعة، واستعمال المال لشراء أصوات البؤساء والمقصيين... ودعم السلطة المباشر وغيّر المباشر.

رير المتنافسة أصوات المتنافسة أصوات 43% من نحو 16 مليون مسجل في اللوائح الانتخابية. وهي نسبة مشاركة أقل من سابقتها في العام 2012، علماً أن هناك حوالي 8 ملايين من الساخطين، أو لاعتبارات أخرى غير سياسية، لم يسجلوافي اللوائحالانتخابية.

انتهت الانتخابات بتراجع كبير لأحزاب الحركة الوطنية البرجوازية بخاصة حزب الاتحادالاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية، ونفس المصير شهدته أحزاب القصر الموروثة ر عن عهد الحسَّن الثاني.

مالت أصوات الناخبين يمينا وعززت حزبين برجوازيين ملكيين، مخلفة شبه دمار لليسار

من يسبق الذي يجري وحده؟ لم يواجه حزب العدالة والتنمية أي منافس

جدى، فكل الأحزاب ضعيفة، بعضها صنائع للدولة دون سند شعبي، تضررت من تركيز الدولة دعمها الحصري لحزبها حديث النشأة (حزّب الأصالة والمعاصّرة)، وبعضها الآخر شهد قاعدته التاريخية تتراجع بشكل كبير لصالح العدالة والتنمية، بخاصة أحزاب المعارضة الوطنية البرجوازية التاريخية التي تعرضت للإنهاك من خلال مشاركتها في حكومات واجهة سابقة نالت من مصداقيتها، وأفقدتها القاعدة الانتخابية بفعل ما سهرت على تنفيذه من تعديات.

حصل حزب العدالة والتنمية على المركز الأول في المدن وفي القرى بفارق كبيرُ مقارنة بالأحزاب الكبيرة الأخرى. إنه تأكيد لنتائج راكمها الحزب بشكل مطرد منذ أزيد من 20 سنة من المشاركة الانتخابية. لقد حصل حزب العدالة والتنمية في العام الأول لمشاركته في الانتخابات عام 1997 على 9 مقاعد في البرلمان،وارتفع العدد إلى 42 مقعدا سنة 2002، ثم إلى 46 في 2007، وحقق قفزة مهمة سنة 2011 بحصّوله 107 مقعد، وعزَّزها في الانتخابات الأخيرة بحصوله على 125 مقعدًا. ولولا تحكم السلطة في التقطيع الانتخابي ونمط الاقتراع المعقد، وخفّض العتبة . الانتخابية وحملات التشويه الإعلامي التي شنتها ضده وسائل إعلام مقرّبة من السلطةّ، لحقق الحزب أكتساَّ عَا أكبر.

جاء الحزب إلى حكومة الواجهة مند سنة 2011، ومررت الدولة باستعماله العديد من التعديّاتُ ذات أثرُ سلبي بالغ على القوة الشرائية الجماهيرية: تم تفكّيك صندوق دعم بعضُ المنتجاتُ الأساسية (السكر، والدقيق، بعض ... والمحروقات، ...)، وزيادة الضغط الضريبي (ضريبة الأملاك، ...) وَزادت نسبة المديونية الخارجية، وظلت نسبة النِمو منخفضة، وتم تمرير اصلاح مضاد لأنظمة التقاعد، وْإِقْرَارِ الْاَقْتَطاعِ مَن أَجورِ موظفي الدولة المضربين، وزادت جرعة القَمَع مُقارِنة بما بعد فبراير2011... ورغم ذلك لم تتقلص قاعدة الحزب انتخابيا بل ضاعف خلال 8 سنوات قاعدته 3 مرات.

لكن هذه الهَّجمات رغم عنفِها لم تؤد إلى بروز حركة نضال كبيرة حتى الآن. فقط ردود فعل لمقاومة استهداف مباشر لمكسب تاريخي معينٌ، وليست بعد إقداماً نضاليا يقوم على مقاومة منظمة وواعية لهول التعديات على حقوق ومكاسب عمالية وشعبية تاريخية مهمة. استفاد حزب العدالة والتنمية أساسا من غياب بديل مقنع وذي مصراقية. ومن ضعف أحراب المعارضة التُقليُّدية (أحزابُ الحركة الوطنية البرجُوازية، الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي، 2015، ويعززَ هذا الحضور في في سبتمبر 2015، ويعزز هذا الحضور في انتخابات 7 أكتوبر، ويتوسع حتى في البوادي،

التحويث ، تعوير ويترس في في التي ظلت نقطة ضعفه الكبرى. ضعف أحزاب المعارضة الليبرالية، وانعدام أي قوة يسارية في السباق الانتخابي باستثناء مشاركة فيدرالية اليسار الديمقراطي، وهي جبهة ليبرالية مشكلة من مكونات متحدرة في معظمها من الحركة الاتحادية (الحزب الأشتراكي الموحد، حزب الطليعة، حزب المؤتمر الاتحادي)، والتي لا أثر لها سوى مسودار ... عشية الانتخابات دون أي عمل نضالي خارج مؤسسات الديمقراطية الزائفة. كل ذلك عزز حُزْب العدالة والتنمية انتخُابيا. أضفَ لذلك أِنَ الحُملة الانتخابية لهذه القوى اليسارية بلا أي مضمون ديمقراطي حقيقي، واستهلكت مجردً شعارات عامة جوفاء من أي حمولة طبقية،

ومن أي مضمون معادٍ للرأسمالية التابعة،

ر . أما حزب النهج الديمقراطي فقد واصل الامتناع عن المشاركة بالانتخابات، مسمياً ذلك «مقاطعة»، وقد تعرضت حملته لمضايقة السلطة وقمعها مظهرة بذلك عدم تسامح الدولة بأي معارضة خارج السرب، وخنفها للحريات الديّمقراطيةالأساسية.

وتبنت ألقيادات النقابية مواقف متباينة فدعت بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل إلى تصويت عقابي ضدمن كانوا بحكومة الواجهة وهي دعوة ضمنية للتصويت ضد حزب العدالة ر والتنمية، ومساندة ضمنية أيضا لحزب الأصالة والمعاصرة،علما أن قيادة هذه النقابة التاريخية موالية للنظام وتخترقها أحزاب ملكية متعددة منها حزب الأصالة والمعاصرة نفسه. أما الكونفد البة الديمقراطية للشغل فدعت للتصويت لصالح فدراليةُ اليسار الديمقراطي. في حين دعت باقى النقابات الرئيسية مثل الأتّحاد العام للشغّالين، للتصويت لحزب الاستقلال البرجوازي، ونقابة الاتحاد الوطني للشغل لصَّالح حُرْبُ الَّعدَّالة والتنمية.

لقد ظلت الحركةُ النقابية المُغربية حتى الآن ألعوبة بيد قوي برجوازية. هذا جليّ في نتائج الانتخابات الأخيرة، فما من صوتَّ، حتَّى ولَّو صلاحي، دوَّى فِي الحملة الانتخابية، رافعاً رأية عمالية. وحتى فكرة ترشيحات عمالية مستقلة لاأثر لها.دركأسفل في السياسة،هذا وضع شغيلة المغرب اليوم. العوامل التاريخية تفسّر منشأ هذه الحالة، لكنها لا تفسّر استمرارها. استمرارها تعبير عن افتقاد معظم اليسارُ المنتسب لُلُطبقة العاملة لمنظور عمل .. في منظمات الشغيلة النقابية، وفي ٱلُساحة ياسية،وعن مصاعب الاشتراكيين الثوريين في البناء، وفق رؤيتهم.

فُّوز العدالة والتنمية يصب في مصلحة النظام ودوامه

النظام القائم أحرص على شرعيته إلى درجة رفضه أي شرعية منافسة قد يستند اليُها أي حزب سياسي، وهو منتبه جيدا للترويض الدائم بالقمع والاحتواء حتى لأجزابه «الإِدَّارِية»، فقد عمد إلى تقسيم حزب الأحرار في الثمانينيات لإضعافه لأن الملكية لا تقبل البتة بوجود أحزاب وازنة ومؤثرة حتى الوليدة بقرار من اجهزتها الامُنية. ۗ

تَمثَلَ الانتخابات التشريعية الأخيرة (أكتوبر 2016)، كما الانتخاباتُ الجماعية (سبتمبر 2015)، نجاحا سياسيا للنظام القائم، وليس هناك ما يمنعه من الجرأة على مواصلة استبداده وأستغلاله. سيواصل خنق الحريات وتنفيذ سياسته الرأسمالية الليبرٍ الية الجديدة لُصالحالر أسماليين المحليين والأجانب. لقد كَشفت الانتخابات الأخيرة اختلالا ك

لموازين القوى لصالح النظام، وربح النظام سياسيا داخليا وخارجيا: تسويق الاستثناء المغربي في منطقة متفجرة، كما أنعشت الانتخاباًتماً يسمى «المسلسل الديمقراطي». عوضت الملكية تآكل شعبية المعارضة التاريخية، بعد مرورها من حكومة الواجهةٍ، بحزَّب العدالة والتُنْمية المنصاُع لها كلَّياً، والذي تخلى لها طوعا حتى عما يمنه الدستور الممتوح من صلاحيات ثانوية، ويقوم بتطبيق سياسة صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي الامبريالية، التي تلغي السيادة الوطنية والشعبية، وتدمر المكاسب العمالية والشعبية. والطبقات المالكة أيضا مرتاحة لحزُب العدالة والتنمية، وترى فيه آلية لتفريغ قسم من الشحنة الإسلامية المخترقة للمجتمع، والتحكم فيها، وفي الآن ذاته المساعدة على والتعجم عيه، وتي أدن عند المستحد عن مواصلة تطبيق نفس السياسة الاقتصادية. كما أن الكلفة السياسية للهجماتِ القادمة لن تتحملها الملكية، ولا أحزابها الأخرى، ما دام

 ا حزب العدالة والتنمية في المقدمة بترؤسه حكُومةالواجهة.

سيواصل النظام القائم تعدياته أشرس من السابق بمبرر التفويض الشعبي الصريح من خلال الانتخابات الذي يعبر عن رضا الجماهير على مواصلة ما يسمى إصلاحات. بالتالي سيشدد النظام قبضته أكثر بعد أن أرخاها نسبيا إبان الهزة التي اجتاحت المنطقة وأسقطت رؤوس بعض أنظمتها المستبدة سنة 2011.

ستستمر الدولة المستبدة في تنفيذ سياسة طبقية شُرسة ضد الكادحين وضعت سلفا عنوانها الرئيسى الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبري من خلال تقليص العجز في الميزانية إلى أقل من 3 في المائة، وإعادةً المديونية المتضخمة (82 في المائة حاليا) إلى نُسبة 60 في المائة، وكلَّ ذلك بالضغطُ على النفقات الاجتماعية الهَزيلة أصلا، وتعزيز الموارد بواسطة الضرائب خاصةً غير المباشِرةً. أُ المطُلُوبُ حاليا، هو الأنكباب على بناء أدوات النضال الطبقية الضرورية تحضيرا لهبأت جماهيرية كبيرة ستجري حتما في الفترة القادمة، وليس انتظار استَحقَّاقات قادمة للنظام لترديدنفس الكلام.

وماذا بعد؟

ما من مفاجئة خلال الانتخابات الأخيرة. فاز حزب العدالة والتنمِية الإسلامي، وخرج حزب النظام، حزب الأصالة والمعاصرة، من الجُحر الذي أجبرته على دخوله حركة 20 فبراير وما رافقها من نضال شعبي وعمالي. وهما حزبان ملكيان كلاهما يرى وظيفته في دعمها والحفاظ على استقرار نظَأَمْهُا السياس ي حي سنعر ربطمها السياسي والاجتماعي. وأزمة اليسار التقليدي متواصلة

رما في ذلك فدرالية اليسار الديمقراطي ... قد يطول أمد انتظار تفجر الغضب الشعبي، أو يقصر، لكنّه حتمي. وسينطلق من مكاسب الموجةِ السابقة، فقد بات الاحتجاج مألوفاً، تلقائيا، على نحو كرّسته موجة 20 فبرأير تلفائيا، على نحو ترسنه موجب مد سبرير 2011 وعلى المناضلين الراديكاليين، أي التواقين إلى تحقيق كامل وعميق للديمقراطية والعدالة الاجتماعية، العمل من أجل تبلور أشكال تنظيمية طبقية تتيح اتخاذ الاحتجاجُ طابعاً وطنياً موحَّد الأهداف، ومن

. ويستدعي العمل السياسي لليسار الاشتراكي استعمال كل تجليات الحياة السياسية، داخل المؤسسات الزائفة وخارجها، لتوضيح طبيعة الاستبداد وآليأته، وحُقيقَة القوى السياس وعلى صعيد النضال النقابي، تأكدت بموجة كفاح 2011، وبمختلف مظاهر إلحياة السياسية بعدها، ومنها الانتخابات الأخيرة، الحاجة الملحّة إلى قطب يسارى داخل . النقابات العمالية يواجه سياسة البيروقراطية النقابية،المتعاونة مع العدو،بخطِ سياسي وفيّ

... لمصلحةالأجراءُ الآنية والتاريخيةً. يستدعي العمل السياسي للقوى الاشتراكية الثورية استعمال كل تجليات الحياة السياسية، داخُلُ المؤسسات الزائفة وخارجها، لتوضيح طبيعة الأستبداد والياته، وحقيقة القوى السياسية، والعمل من أجل انبثاق بديل حزبي الشوى الشوى الشوى الشوى الشوى عبر عن مطالب الطبقة العاملة، ومطالب بقية الكادحين، ويستعمل الانتخابات إلى البرلمان براية طبقية واضحة ومستقلة عن مُعسكرُ البرجوازية، ويعري زيف خُدعها ويرفع درجة وعى العمال وتنظيمهم وقتاليتهم، ويبرز مصالحهم، ويكشف دسائس أعدائهم الطبقيين، ويقترح شعارات النضال الملائمة، وينتشل المعزولين المستاءين من خمولهم ريحسس مصورونين المستحدين من طور المنطقة ليكتشفوا قوتهم الجماعية من خلال أنشطة نضال ميدانية جماهيرية... تلك هي المهام، من بين أخرى، العاجلة المطروحة على كأهل الاشتراكيين الثوريين.

عمالية ● نسوية ● شبيبية ● أممية

في اسباب الحالة النقابية الرامنة:

ناتِج عن مسار الحُرِّكةُ النقابيةُ فَي السنُواتِ الخمس الأُخَيرة، منذ اتفاق 26ابريل 1 أ 20 الذي تضمن مكاسب فعلية، نتجت عن اندفاعة 20 فبراير الكفاحية، خشية النظام من تلاقيها مع الحركة النَّقابية.

فطيلة هذه السنوات، جرت نضالات وطنية بقرارات من فوق، وأخرى من أسفل بعدد من المنشآت بالقطاع الحاصُ. منى معظم هذه الاخيرة بهزائم مثل معركة مصبرات ضحى بايت ملول(طرد زهاء 700 عاملة وعامل)، او تواجه مصاعب جمة، مثل معركة مغرب ستيل بالدار البيضاء. اما أشكال النضال التي دعا اليه التنسيق النقابي الفوقي فلم تفلح في انتزاع مكاسب، بل بالعكس تمكنت الدولة من فرض خطتها لتدمير

بى بعد الموظفين. مكاسب تقاعدالموظفين. **فهم اسباب هذه حالة أول شروط تجاوزها** .

كل ممارسة نقابية قائمة على منظور سياسي حدة الصراع على الجبهة النقابية واتساعه لا تحددهما حاجات الطبقة العاملة ومدى تعرضها لضربات العدو وحسب، بل ايضا وعلى نحو حاسم طبيعة القيادة ر حسب بن ... النقابية وخطها السياسي. قيادات المنظمات النقابية جزء من شريحة بيروقراطية

ر مصالح خاصة بها، ومندمجة بشكل متزايد في الدولة،بواسطة مؤسسات وآلية لتدبير المسألة العمالية.

وفي الظرف الراهن تخترق الحركة النقابية على نحو مَوْثَر في مسارها بقُّوة ثلاث توجُّهات سياسِية : ۖ بيروقراطية يصح نعثها بالمحجوبية ،لأن مهند سياستها كان المحجوب بن الصديق الذي جعل نقابةً إلاتحاد المغربي للشغلُ تدور في فلك النظام، مسدية أَجَــلُ الخدمات في تيسيرُ إنزال الهزيمة بالطبقة العاملة في قضايا الصراع الكبري، وحتى في النضالات

الجزئية الصغيرة، مقابل أتاحة النظام لها فرص مراكمة المال بنهب مؤسسات عمالية، فضلا عما قد تجنيه من علاقاتها الطيبة مع أرباب العمل. تجري تغطية هذا التواطؤ بكلام معارض ورافض وادعاء الاستقلالية واتهام باقى النقابات انها مجرد «حوانيت حزبية». تتجلى حقيقة سياسة هذا الصنف من البيروقراطية النقابية في القضايا الجوهرية، مثل تصويتها لصالح دستور

الأستبداد في 2003، ومدونة الشغل في 2003، ... - بيروقراطيةً متحدرة من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، موزعة حاليا بين كدش والفيدراليتين الديمقراطيتين. لما كان ذلك الحزب يناوش

تسود الأوساط النقابية، لاسيما مناضلي قواعد الملكية «لتوسيع الهامش الديمقراطي»، استعمل المنظمات، مشاعر إحباط وفتور همة، وجلي إن ذلك هذه البيروقراطية لتوجيه القاعدة العمالية والتحكم بكفاحاتها وفق «خط النضال الديمقراطي». بعد افلاس هذا الخط، توغلت هذه البيروقراطية في سياسة «الشراكة الاجتماعية»، اي جعل النقابة العمالية مكملا لجهاز الدولة.

- بيروقراطية ناشئة ممثلة في جهاز نقابي لدى حزب العدالة والتنمية. قسم من الاجراء شملتهم «الموجة الإسلاموية»، لا سيما الشغيلة الذهنيين (تعليم، مؤسساتٌ عمومية، أطر بالمقاولات الكبرى...). وقد شُهدت هذه النقابة صعودا لافتا بالاستفادة من تراجع مصداقية النقابات الأخرى. وسياسة هذا الحزب/النَّقابة معادية للطبقة العاملة على طول الخط.

يعود هذا الوضع الى تاريخ مديد من تعثر اليسار الماركسي على الجبهة النقابية. ولا يزالٍ ينزلِ بثقله متجليا اليوم على أوضح نحو ُ في مال «التوجه الديمقراطي» في الاتحاد المغربي للشغل الذي لم يدرك قادته، لقصور سياسي، جدوى وجوب قطب مكاَّفح وديمقراطي، ولم تكن قاعدته مهيأة للسير على

عيمنة خط سياسة «الشراكة الاجتماعية»، بدلا عن خط نضال طبقي، يحكم العمل النقابي بالتراوح بين مناوشات متحكم فيها فوقيا، وجولات «حوار اجتماعي» واندماج متنام في مؤسسات رسمية ، من مجالس ولجأن، يفضي الى تسهيل تمرير تدابير مدمرة لمكاسب الشغيلة (ميثاق التعليم، تقاعد...).

فمع تصاعد الهجوم البرجوازي (فرط الاستغلال والهشاشة، وتدمير مكاسب تاريخية)، تحرص البيروقراطية النقابية على إطلاق مبادرات متحكم بها لاحتواء طاقة الكفاح لدى الشغيلة، ومسايرة نضالات لم تبأدر اليها قصد ضبطها ووقفها عند الحاجة. يحكم سلوكها هذا ما عبر عنه صراحة قائد الاتحاد العام للشغالين، قبيل اضراب عام فبراير 2016 بقول:» ما كنا نريد الوصول إلى هذا الموقف الذي يؤجج البؤر:

نحن دائماً في خدمة المملكة والاستقرار». وتفاديا للتصادم المكشوف مع توق الشغيلة الى النُضال، تعلن القيادات دعما كلاميا، وتترك النضالات تختنق بالامتناع عن تنظيم تضامن فعلى. وإذ تحول البيروقُراطية بسّياستَها دون بناء قوةَ الكفآح الضرورية، يفضي بها خوفها إلى افراغ الخطوات النضالية من



إضراب 24 ساعة... ويبلغ التخبط مستوى عبثيا من قبيل «مقاطعة تظاهرة فاتح مايو 2015»، (تلك السخافة التي صفق لها أنصاف يساريين متملقين للبيروقراطية) و التهديد الأجوف بجعل مايو شهر

. . . وفضلاً عن إضعاف قوى البروليتاريا الذاتية، تزيدها البيروقراطية ضعفا بقطع صلتها بالنضالات الشعبية، ما شُهد عليه قبل عام موقفها ،غير المساند، من احتجاجات طنجة الشعبية ضد غلاء الكهرباء، ومن نضال طلاب الطب، والأساتذة المتدربين، فضلا عن

تجليات السخط الشعبي بالمناطق المهملة. العسف البيروقراطي ملازم لسياسة التعاون مع ارباب العمل ودولتهم

سياسة التعاون الطبقي مع البرجوازية ودولتها يلازمها قمع للأصواتُ الرافضة، وتشديدُ للْقَبْضةَ البيروقراطية، بمحاصرة المعارضين، وإلغاء حرية التعبير، وصولا إلى الطرد. ولا يقتصر القمع على اصوات فردية، بل يبلغ استبعاد قطاعات عمالية بكاملها، ودفع المستائين الي المغادرة بإحداث هيئات فئوية او نقابات جديدة . هذا النزيفُ يضعف إمكان قيام معارضة داخل النقابات ويفاقم تدهور مصداقيتها وقدقدم مؤتمر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، متم العام 2013، ومؤتمر الاتحاد المغربي للشغل الحادي عشر، في مارس 2015،صورة مركزة ومفجعة عن حقيقة الديمقراطية الداخلية في المنظّمتين العماليتين: تعويمُ المُؤتمر بكم هائل من البشر المسير، ابتداع طرق تنظيمية لتشكيل جهاز كدش منافية تماما للديمقراطية ، وتجديد موخاريق للهياكل محليا ووطنيا بالطريقة يفضي بها خوفها إلى افراغ الخطوات النصالية من المحجوبية العتيدة، وإقصاء المعارضين أو شراؤهم محتواها :ما تسميه «تقنية الاضراب»، وتعويض بنسبة تمثيلية في الجهاز، الخ. والمصيبة أن تغييب ساعات الاضراب لأرباب العمل، والاقتصار على الديمقراطية يمتد ليشمل قسما من اليسار الذي لا

يتردد، لما تسنح له الفرصة، في العمل بأساليب غير ديمقراطية، تعلمها لدى البيروقراطية، مثل تعويم المؤتمر بالحشود، وتكريس ما يسمى «لجنة الترشيحات»، وتغييب شروط نقاش حقيقي، (مؤتمر نقابة الجماعات المحلية أرام ش في ابريل 2016، وجامعة التعليم /توجه ديمقراطي في مايو 2016

استنتاجا من كل ما سبق: يمثل بناء قطب معارض للبيروقراطية (الاصلاحية في افضل الحالات) معركة مناضلي الطبقة العاملة المتشبتين بعلة وجود النقابات، آي بالدفاع عن مصالح الأجراء الأنية والتاريخية.

معارضة سياسة البيروقراطية بسياسة عمالية طيقية

ليست المعارضة النقابية في اعتراضات على خطوات البيروقراطية، بين فينة وأخرى، ولا حتى في مجرد التنديد بقرار غير ديمقراطي، أو انتداب آلي هيئة لا يحترم الانظُمة الداخلية، فصلاً عن كونها لا تكمن في التميز بلغة خاصة او تأويل شعارات البيروقراطية وأُدَّبياتها تَأْويلا «تقدمياً» و»ديمقراطيا».

المعارضة النّقابية منظور شامل قوامه الدفاع عن المصالح الآنية والتاريخية للطبقة العاملة، دفاع يترجم في شُعارات نضّال ومطالب، وطرائق تعبئة، وتسيير للنضالات ولمنظماته. تحت رأية مشروع

ويعترض بناء هذه المعارضة الديمقراطية والكفاحية قمع بيروقراطي شرس، له في بلدنا ضحاياه، من مطرودين ومقصّيين من هيئاتّ النقابة ممن نظم ضدهُم انقلابات بيروقراطية. وهو ما يحدو باوساط مناضلة الى مسايرة البيروقراطية، أتقاء لشرها، وبُقصد صون مواقع تنظيميةً. وقد كشفت تجربة ربع قرن الاخيرة بالاتحاد المغربي للشغل وهم الاحتماء المجاراة والتخلي عن تجسيد الهوية العمالية المجاراة والتخلي عن تجسيد الهوية العمالية الطبقية. السعي الى تفادي القمع منطقي، لكن اعتقاد إمكان تجنبه على نحو كلى وهم، وأخطر ما فيه ما يجر اليه من تفريط في الجوهر: أي في الدفاع عن سياسة عمالية بوجه سياسة البيروقراطية. التعرض للقمع البيروقراطي ضريبة لامفر منها طالما ثمة تمسك بالنضال من اجل مصالح الشغيلة. الواجب اتقاء ما أمكن من ضربات البيروقراطية مع العمل على تعويض المحتم من خسائر بقوى جديدة.

ً نضالات الشياب

<u>10 آلاِمْء إطار: زي</u>مْء ادعاءات الدولة بشأن تكوين الأساتذة وتأميلمم لسوق الشغل

بقلم: فودة إمام

فتح النصر الجزئي للأساتذة المتدربين بعد للنضال في الشوارع عقب تملص الدولة وأرباب القطاع معركة بطولية قاسية ضد الدولة، ثغرة في جدار الاستبداد والقهر الاجتماعيين. ستة أشهر من النضال في الشوارع كانت كافية لإعطاء اليقين بأن للكادحين قُوة وقدرة على تحقيق النصر. على هذا المنوال يخطو ضحايا أحد برامج الدولة الذي لا يقل زيفا عن سابقيه (أطر البرنامج التي لا يسل ريك على سبعية (اعر البركسي الحكومي لتكوين 10 آلاف إطار تربوي) أولى خطواتهم في النضال من أجل الادماج بعد سنوات من الدراسة الجامعية وفترة التكوين سنوات من الدراسة الجامعية وفترة التكوين

نشوء حركة 10 آلاف إطار

نجحت الدولة منذ أربع سنوات فى المضى قدما للعصف بما تبقى من مكتسبات النضال الاجتماعية والاقتصادية، منها القضاء على فرص الشغل في القطاع العام وإضفاء طابع الهُشاشة عليه منَّ خلال تعميم العمل بالعقدة، وتقنين الاضراب وتجريمه وتحييد المنظمات النقابية باستدراج القيادات البيروقراطية إلى صف البرجوازية ودولتها...، هكذا كُنس الأعداء الطبقيون خندق العمال من كل سلاح فعال

في سياق هذا الهجوم الشرس، جاء خروج أطر البرنامج الحكومي لتكوين 10 آلاف إطار تربوي،

الخاص من الالتزامات المبرمة في الاتفاقية الإطار، التي تنص على إدماج خريجي البرنامج الحكومي في سوق الشغل. إذ خصصت الحكومة مبلغ 161 مليونّ درهم لمدة ثلاثة سنوات من 2013 إلى 2016، (منها «اعانات» 1000 درهم شهريا لمدة عشرة أشهر

لكل إطار تربوي). عملَ خريجُو البرنامج على تنظيم صفوفهم في إطار

يقيّة الوطنية لأطر البرنامج الحكومي10000 إطار، في أبريل سنة 2016، وتنسيقيات محلية في كُلُ من: فاسّ، مكناس، الدارِ البيضاء، الرباط، مراكش، المحمدية وتطوان. هذه الأخيرة شكلت قاطرة نضال

الأساتذة بكفّاح تُعرض للتنكيلُ والقمع. كانت بداية أولى التنسيقيات في سنة 2014، حيد طالبتُ الحكومة بهيكلة القطاع الخاص، وفقا لما نص عليه الاتفاق الإطار، هذا الأخير عبارة عن التزام حكومي (تنخرط فيه وزارتا: المالية والتعليم ورؤساء الجامعات)، ورجال أعمال القطاع الخاص، الدين التزموا بإدماج الأطر المكونة والمؤهلة بالمدارس العليا للأساتذة في سوق الشغل بحلول سنة 2016.

بعد أن أدارت لهم الدولة ظهر المجن، بتخليها عما تم الاتفاق عليه، وأمام تواطئها الظِّاهر في عدم الضغط على أرباب المدارس الخاصة، أصبح البرنامج الحكومي لتكوين 10 آلاف إطار تربوي حيلة من

حيل البرجوازية للتعتيم على نسب البطالة الجماهيرية المهولة وإلهاء لأفواج متتالية من خريجي الجامعات عن

ليس في مقدور رئيس الحكومة أن يلتزم بما جاء في كلمته، امام المجلس الوزاري المنعقد في 8 نونبر من سنة 2013 بإدماج الأطربعد تخرجهم في قطاع التعليم. عن التراجع عن الوعود هو ما تمليه المؤسسات المالية الكبرى (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة الدولية للتجارة)، من إجراءات تقشفية تخدم واضعى السياسات النيوليبرالية الجاري فرضها منذ عقود، هؤلاء الذين يستخدمون الديون كآلية استعمارية جهنمية للتحكم في أعناق الكادحين وتدمير الخدمات

رُدَةً وَإِنْ تَقَدِمُ لَهُمْ بِالمَجَانِ. جُودة وان تقدم لهم بالمَجانِ. لهذا الاعتبار، أي خدمة الديون، يجري تدمير المدرسة والوظيفة العمومية، فقد بلغت نسب الأكتظاظ مستويات كُارُتيةً (60 تلميذا في بعض المدارس)، وانطلق الهجوم الفعلى لتدمير أنظمة التقاعد بمبرر الإصلاح، ليفلت أكثر من 14 أُلِف أستاذ-ة، بجلدهم معادرين الوظيفة العمومية بعد أزيد من 30 سنة من العمل بعد حصولهم على تقاعد نسبي، بحيث لا يرون أي جدوى من مواصلة العمل بعد تمرير قانون تخريب أنظمة التقاعد.

نضالات كفاحية والحاجة إلى مزيد من التضامن

تشكل الاستاذات، غالبية أطر البرنامج الحكومي 10 آلاف إطار، وهن اللواتي دفعتهن حالة القهر والبطالة إلى تقدم صفوف الأطر والآحتجاج ملء الحناجر ضد تدمير ستقبل الشباب ببرامج الوهم والزيف. معركة أخرى من أجل الشَّغل والكرامة، تَخاصَ في شوارع المدن المغربية، بمعزل عن منظمات النضال العمالي والشعبي.

أِن الانتصار الجزئي للأساتذة المتدربين جاء نتيجة التعاطف الشعبي الواسع مع كفاحهم وبفضل صدقية

يحمل الأطر التربويون ذات المشعل الكفاحي في سعيهم لتحقيق مكسب الادماج الفوري في أسلاك الوظيفة العمومية بعد سنة من التكوين وتخلَّى القطاع الخاص عما وعد به. لقد جوبهت نضالاتهم بالقمع والعصا الغليظة لأجهزة الدولة في كُل من: مجزّرة حي اللّيمون بالرباط ومجزرة الانزال الثالث...الخ، تضحيات سرعان ما يطويها النسيان نتيجة التعتيم الإعلامي وضعف التضامن العمالي

والشعبي كيات المطلق من المنافي والمسابق المنافي والشعبي كلاح لن يحقق نصرا مؤكدا في ظروف الجزر النضالي التي تعيشها البلد منذ سنوات، إلا اعتمادا على قدرة أبناء الكادحين على الثبات والصمود والتضامن الشعبي. المنظمات العمالية مطالبة بالتعبئة في صفوف الاجراء ت لصد عدوان البرجوازية ودولتها على الوظيفة والمدرسة العموميتين. فودة إمام

تتمة في ص 9-10

<u> قانون لتكبيل حق الإضراب:</u>

بمدغه فرض المزيد من السياسات المعادية للعمال وعامة الكادحين

بقلم: مهدى رفيق/يو ليوز 2016

في سياق اشتداد هجوم أرباب العمل ودولتهم على مكاسب الأجراء وحقوقهم في العمل، والأجور، والحماية الاجتماعية، والحريات النقابية، وبعد ان تمكنت من تدمير مكتسبات الأجراء والكادحين في مجال دعم المواد الأساسية والمحروقات بتقليصها لميزانية المقاصة بحوالي 42 مليار درهم في الفترة بين 2012 و2016، وتمريرها لقوانين تفكيك مكتسبات الموظفين في مجال التقاعد وفرض العمل بالعقدة، هاهي ذي دولة الرأسمال ترفع من هجومها إلى سرعتة القصوى بإعدادها لمشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب الذي ناقشه مجلس الحكومة المنعقد يوم أمس (28 يوليوز 2016)، وقام بتفويض لجنة وزارية لإدراج الملاحظات المثارة حول المشروع قبل عرضه على المجلس الوزاري.

بعد فترة جمود طويلة، صرح الوزير المعطى

بوعبيد، في مقابلة بمجلة جون أفريك، ان الحكومة أعدت مشروع قانون تنظيمي

للإضراب سيعرض علَّى البرلمان. وكانتَّ

تلك أول مرة يعبر فيها عن العزم على تفعيل

الفقرة الثانية من الفصل 14 من الدستور التي تنص على إصدار قانون تنظيمي يبين شروط

وإجراءات ممارسة حق الإضراب. كما كأن

ثُمة مشروع لتقنين الإضراب سنة 1983

(حسب أيكونوميست 12 فبراير 99) ولما

هُز إضراب شُغيلة السكك الحديدية الوحدوي

سنّةً 1995 حكومة الفيلالي، سارعت إلى

وضع مشروع قانون للإضراب وفي فاتح مايو

رابع بعد تشكيل حكومة اليوسفي أعلن خالد عليوة، وزير الشغل آنذاك، أن لديه

مشروعا متكاملًا وجديداً لتقنين الإضراب

سيعلن قريبا. وبادرت نقابة أرباب العمل،

المدافعة فعلا عن مصالح أعضائها وطبقتهاً،

إلى اقتراح مشروع قانون لتنظيم الإضراب.

وفي أكتوبر 2001 وضعت الحكومة مشروعا

كانَّ أول صيغة معروضة على العموم عبر الصحافَة (نشرته العَلَم) ويتناول الإضراب

بالقطاعين الخاص والعام. (بقلم: مصطفى

البحري، المناصل-ة العدد الأول). تلته 3

مشاريع في سنوات 2004 و2009 و2012.

فإن كان الفصل 288 من القانون الجنائي

ئن يمنع عمليا الاضراب، فقد أراد ارباب العملّ

مزيدا من الضمانات التي تكرس استقرار

الاستغلال. فليس في صالح تنافسية " "المقاولة الوطنية" أن تظل تحت تهديد دائم

بالإضرابات العمالية التي تفسد خطط الانتاج

والتصدير. وفي هذا الصّدد تقدمت منظمة

. أرباب العملُ، الاتحاد العام لمقاولات المغرب،

هذه السنة بمقترح قانون حول الإضراب إلى

معد السحة بمعض عنون عون الإطراب إلى مجلس المستشارين، يتضمن تقريبا نفس الشروط والقيود التي أقرها مشروع القانون مروضوع هذه الدراسة، والذي من شان تمرير من شان تمرير المسابقة التات تاليات المسابقة التات تاليات المسابقة التات تاليات المسابقة التات تاليات المسابقة التات المسابقة التات المسابقة التات المسابقة التات المسابقة المسابق

إن يساهم في تعزيز الترسانة القانونية المكبلة

لحق الإضراب، لفرض المزيد من الاستغلال.

مُشْرُوعُ القانُونَ الحَاليِّ: عراقيل

حقيقية أمام ممارسة حقَّ الإضراب:

يضع مشروع القانون الحالي حول الإضراب عددا من الشروط والمساطر لتنفيذ قرار

الإضراب، يؤديُ انتفاؤُها إلى إعتبار الْإضرابُ

غير قانوني وبالتالي تعرض الأجراء للعقوبات

وحُتى لُلطَرِد. وقد رتبت تلك الشروط كما

أول القيود الأساسية التي يفرضها مشروع هذا

القانون تتمثل في تعريفه للإضراب باعتباره

كل تُوقف جماعي عن العمل يتم بصفة مدبرة

ولمدة محددة، بمعنى منع الإضراب المفتوح

واعتباره غير قانوني ومن شأن اللجوء إليه ان يعرض الأجراء المضربين إلى عقوبات أو

لضمان التوازن بين مصالح الأفراد والجماعات والتوفيق بين الحقوق والواجبات التي تعتبر أهم مقومات دولة الَحَق والقانون. واستند إعداد هذا النصُ إضافة إلى التجارب والممارسات الدولية، ألى مقتضيات الدستور لأسيما الفُصل 29 منه، والممارسة الوطنية والاجتهاد القضائي، واتفاقيات الشغل الجماعية، وكذلك الأجتهاد الصادر عن منظمة العمل الدولية. ً

وطبعاً ما يسهل مأمورية الدولة في تصعيد عدوانها على طبقة العمال وعامة الكادحين هو التراجع المهول الذي عرفته حركة النضال الشعبي والعمالي والشبيبي في الأربع سنوات الأخيرة، واستمرار تشتت الحركة النقابية وإفلاس واستمور الشك العرب العالمية وإعراض التنسيق النقابي الفوقي بين المركزيات النقابية بحكم خطه السياسي الانتهازي وعجزه عن بلورة مطالب وخطط نضال كفيلة بتعبئة القوى العمالية. وما يزيد من تعقيد الوضع هو استمرار عجز قُوّى اليسار المناصل عن بلورة بديل نقابي

تفاحي. وجدير بالذكر، أن انتزاع الحق في الإضراب لم يتأتى سوى بنضالات وضحيات قوية من قبل العمال على الصعيد العالمي، ففي فرنسا مثلًا كان قانون 1825 يعتبر التواطؤ على التوقف عن العمل جريمة يعاقب عليها، وفي سنة 1864 تم إلغاء هذا النص، مع أن القضاء ظل يتعامل مع الإضراب بنفس المنطق القديم من حيث آثاره إلى حدود سنة 1946 حيث اعترف دستور الجمهورية الرابعة بمشروعية حق الإضراب بشكل الجِمهوريةالخامسة.

الجمهورية الحامسة. أما في المغرب، فإن أول الإضرابات ترجع الى سنة 1936 من حيث الممارسة،أمامن حيث الاعتراف القانوني فلم يكن منظماً قانونا إلا سنة 1946 حيث نص الفصل الأول من ظهير 1946 المتعلق بالمصالحة والتحكيم على أنه لا يجوز ممارسة الإضراب إلا بعد استنفاذ مسطرة المصالحة والتحكيم ، وفي دستور 1962 تم الاعتراف الصريح بالإَضْراب في (الفصلِ 14)، الذي كرس هذا العق بصفته أحد المكاسب في مضمار الحريات العامة بالمغرب، ويحافظ الدستور الحالي 2011 على حق الإضراب في (الفصل 29 في الفقرة الثانية)، وكذا على مبدأ تقنينه الذي يجب أن يصدر في شكل قانون تنظيمي يحدد شروط وكيفيات ممارسةٍ هذا الحق.

ويجدر التذكير أن الحكومة لم تطبق يتاتا التزاماتها السابقة المتعلقة بالحرية النقابية، [يعود اول التزام رسمي بإعادة نظر في الفصل 288 من القانون الجَنائي الى اتفاق 2003 مع النقابات الذي كانّ مقابله قبولها مدونة الشغل] لاسيمًا تلكّ التي يتضُمنها إتّفاق 26 أبريل 2011 الذي انصرمت أزيد من 5 سنوات على توقيُّعه مع النقابات. فالفصل 288 من القُانون الجنائي المستعمل لسجن نقابيي القطاع الخاص، والذي وعد الاتفاق

ويهدف هذا المشروع، حسب مزاعم المذكور بتعديله، لا يزال يسجن بموجبه الحكومة، "إلى تنظيم حق الإضراب، النقابيين،والتصديع على الاتفاقية رقم 87 حول الحرية النقابية، لم يجد طريقه بعد نحو التنفيد على اعتبار أن هذه الاتفاقية تضمن الحرية النقابية لجميع الموظفين (أي القضاة، ومتصرفي وزارة الداخلية...)

الحرية النقابية وانتهاكها بشكل سآفر عبر إعمال ترسانة قانونية تسير في أتجاه التضييق السافر على الحق النقاتي، من

الفصل 288 من القانون الجنائي، الذي

الفصل 5 من مرسوم 5 فبراير 1958، فيما يخص الحق النقابي للموظفين،الذي يجرم كل توقف مدبر عن العمل؛

منع فئات عريضة من الموظفين من الحق النقابي، تحت ذريعة حساسية وحيوية المهام التي يزاولونها، ومن بينهم (العسكريين،القضأة،قضاةالمحاكمالمالية، هيئة رجال السلطة، هيئة المتصرفين بوزّارة الداخلية، موظفو المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج....)؛

سلم اجتماعية وتعزيز إصلاح مدونة

باستثناء حاملي السلاح. هذا ناهيك عن استمرار الدولة في خرق

يجرم الحرية النقابية تحت يافطة حماية حريةالعمل؛

تَقزيه الدستور لوظيفة النقابات العمالية،

عبر حصرها في تأطير الأجراء فقط من أجل الدفاع عن الحقوق والمصالح الاقتصاديةوالاجتماعية؛

الاقتطاع من أجور المضربين، باستعمال قاعدة المحاسبة العمومية التي يتضمنها مرسوم21 أبريل 1967، الذي تم اعتماده في فترة الاستثناء، القاضية "بأداء الأجر بعدتنفيذالعما ".

المحاولات السابقة لتقييد حق الإضراب

يعود تلويح الدولة بإصدار قانون يقيد الإضراب العمالي إلى مطلع سنوات التمانينات من القرن الماضي، مباشرة بعد الإضراب العام ليونيو 1981. وتعالت مطالبة أرباب العمل به طيلة حملة تغيير قانون الشّغل المفضّية إلى المدونة الحاليةً السارية منذِ يونيو 2004. وقد تقدمت السرية سنة يونيو ، 2001 وحد الحكومة بأول مشروع قانون تنظيمي للإضراب في أكتوبر 2001، ثم بصيغة جديدة في قبراير 2004، تلاه إلحاح أعلى مراتب السلطة على التعجيل به، حيث . كان من مواضيع خطاب الملك في يوليو 2004، «ايجادعقد اجتماعي جديد ينبثق عن تشاور واتفاق بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين. وينبغي أن يأخذ هذا العقد صيغة ميثاق يرتكز على مجموعة تدابير شمولية ومتكاملة تتضمن الالتزام الشغل بتنظيم حق الإضراب، لوضع حد لممارسته غير المقننة التي تزج بالاقتصاد الوطني في دُواُمة الإضراب العشوائي، الذي يفضي الي الإضراب المضاد عن الاستثمار والنفور منه» داُعيا بذلك إلى تنظيم حق الإضراب بمبرر صون الأستثمار وعدم تنَفيرُه، وقد طرَّحت حكومة عباس الفاس مشروعاً جديدًا في سنة 2009 تلاه

مشروع آخر في سنة 2012. هكذًا يتضح بان سلاح الإضراب ظل مستهدفا طيلة العقود الثلاثة الأخيرة، لا سيما عند كلٍ شروع في استعماله على نحو فعال، أي الإضرابات العامة. ففي



حصر الإضراب في الدفاع عن مصالح او حقوق اقتصادية او اجتماعية مباشرة للأجراء: بمعنى منع أي إضراب ضد السياسةُ العامة لُلدولة في المجالّ الاقتصادي (المديونية اتفاقات التبادلُّ الحر...) أو الاجتماعي (سياسة الأجور،الحماية الإجتماعية...)، باعتبار أن هذه القضايا تهم الأجراء لكن ليس بصفة مباشرة؛ وبالتالي منع الأجراء فض فيس مستدر الرابي والمسالدة المسالدة المسالدة

لعدد كبير من العمال. تمكين رئيس الحكومة من اتخاذ قرار منع الإضراب أو وقفه لمدة محددة (قد تصل لسنوات) في حالة حدوث ما أسماه مشروع القانون بالآفاتِ، أو الكوارث الطبيعية أو أزمة وطنية حادة أو في حالة الحصار أو في حالة الحرب؟ وبالتألي يمكن لرئيس الحكومة تحت يافطة هذه المبررات أن يوقف حق إلإضراب في أي وقت. سَيما في ظُلُ نشوب أزمة سياسية قد تؤدي إلى إحداث تغيرات اقتصادية او سياسة او آجتماعية هامة لفائدة

فباسم «أزمة وطنية حادة» يمكن منع الأضراب في كل لحظة، فهي مفهوم يتسع لكافة أشكال منع الإضراب. إن الأزمة الوطنية الحادة بمنظورهم هي ما يهدد المُصالحُ العليا للبرجوازية ويريدون استعماله لتقييد العمال ونزع سلاح دفاعهم عن مصالحهم وحقوقهم. لماذا لا يعتبر بؤس واضطهاد وإقصاء عمال المغرب وعامة كادحيه أزمة وطنية حادة

تستدعى نُزع ملكية المستغلين؟ المنع الصريح للإضراب من أجل أهداف سياسية، أي حصر نضالات العمال فيما هو سيسيب في المراحدة العاملة اجتماعي أو اقتصادي وحرمان الطبقة العاملة من حقها في النشاط السياسي وفي التعبير عن مطالبها السياسية، إذ لا يمكن أن يضرب العَمال ضدَّ تزويرُ الانتخَاباتِ أو لأَجلُ دستُور يضعه ممثلون للشعب أو لأجل محاكمةً الجلادين. القانون يمنع الإضراب التضامني مع الشعب الفلسطيني كالذي نفذته الكونفدرالية

الديمقراطية للشغل يوم 30 مارس 1979. كما يمنع أي إضراب غير مهني. المنع الضمني لأشكال مختلفة من الإِضراب:

منع الإضراب بالتناوب، حيث جاء في نص مشروع القانون "يمنع كل توقف مدبر عن العمل يتم بالتناوب وبكيفية متتالية بين فئات مهنية معينة أو مختلفة تعمل في المقاولة نفسها أو في إحدى المؤسسات التّابعة لهاً" ويعاقب العمال الذين يلجؤون إلى ممارسة هذا النوع من الإضراب، فضلًا عن العقوبات الأخرى، بغرامة مالية من 2.000 إلى 5.000. وتكمن ميزة هذا النوع من الإضراب في كون العمال يضربون فئة تلو الأخرى بالتناوب

دون أن يتوقف الجميع دفعة واحدة. وهو يفرض دراسة دقيقة لسيرورة العمل للتمكن من شله. وميزة هذا الإضراب ما له من أنعكاسات على عمل العمال غير المضربين. مثلا اضطربت الحركة بإحدى محطأت القطار بفرنساطيلة ستة أيام رغم أن مدة الإضراب لم تتجاوز ثلاث ساعات لكّل عامل مضرب.

منع الإضراب التضامني: ما يجري في معمل أو قطاع أخر لا يمكن أن يكون مبرراً للإُضرابُ. كالتّنكيلُ بعمالَ مص مجاور، أو التّضامن مع بعضَ فئاتَ العمال التي توجد في وضع العجز عن الدفاع عن النفُّس (عمال مؤقتين وغير منظمين في نقابة). إن منع الإضراب التضامني يعني إفراغ الحق النقابي من مضمونه. فلماذًا يُنظَم العمال صفوفهم قطاعيًا ووطنيا إن لم يكن لأجل ممارسةِ التضامن. ما دور المركزيات النقابية إذا أعدم الاضراب

منع الإضراب بخفض وتيرة الإنتاج (المبرقع): يتم تخفيض المردودية بتنقيص مقصود لوتيرة الإنتاج، مثلا: لا ينتج العامل إلا نصف المعتاد. علما أن تخفيض الإنتاج في أحد الأقسام يؤثر على باقى الأقسام المرتبطة به.

منع الإضراب المرفق بالاعتصام: كان هذا الشكل ميزة الإضرابات الجماهيرية في فرنسا عام 1936، وعاد للظهور في مايو 1968. وأصبح سلاح العمال المعتآد للرد على التسريح الجماعي. كما أن اللجوء إلى هذا الشكل يتم لمنع الباترون من تشغيل عمال جدد لكسر الإضراب.

منع الإضراب المصحوب بالمسيرات: إلى مقرات الإدارة بالعاصمة، أو مقرات السلطات المحلية أو غيرها من مؤسسات الدولة (البرلمان - الوزارة - مجلس استشاري لكذا وكذا).

منع الإضراب الفجائي: من المعتاد أن يلجأ العمالُ إلى الإضراب في الوقت الذي يحتاجهم رب العمل أمس الحاجة. أي في فترات الازدهار حيث تكثر الطلبيات، وتتراءى له فرص الربح الوفير ً أو حينما يكون ملتزما بعقود مع الزبائن، أو غير ذلك من مستلزمات البيع والشراء.

تمكين رئيس الحكومة او الوزير التابع له القطاع المعني بالإضراب من استصدار قرار من قاضي المستعجلات في حالة ما إذا كان الإضراب قد يؤدي إلى تَهْدِيد النظام العام (ما هو هذاٍ النظام العام، أين ينطلق وأيِن ينتهي) أو وقف تقديم الخدمات ربي تربي الكياب كوردها الدنيا (هذه الخدمات متوقفة أصلا في النقل والصحة والتعليم والسكن...ولا تنتظر الْإضرابات لكي يتوقف تقديمها، بحيث يُظل شينها وتجويدها والمطالبة بتعميمها ومجانيتها أحد أهداف الحركة الإضرابية. حُصر الحْق في الإضراب لدى الأجراء في القطاعين العام والخاص ومنع العديد من الفئات من ممارسة هَذا الحق (الطلبة، الفلاحين الصغار، سائقو الطاكسيات الصغيرة والكبيرة والمهنيين في قطاع النقل...)،ومنع العديد من فئات الموظفين من ممارسة هذا الحق مثل موظفي الإدارة الترابية، وإدارة الجمارك والضرائب غير المُباشرة تُحاملو السلاح، ورجال المطافئ تتمة في ص10

بقلم: مهدي رفيق/يو ليوز 2016

<u> قانون لتكبيل حق الاضراب:</u>

بمدغه فرض المزيد من السياسات المعادية للعمال وعامة الكادحين

وموظفى السجون بما فيهم الأطباء والمكونين وجراحو الأسنان وغيرهم من المُوطَّفينَ المدنيين التابعينَ لإُدارةُ السجون، وموظفي المياه والغابات حاملي السلاح وهم فئة من الموظفين يخضعون للنظام الأساسي الخاص بهيئة المساعدين التقنيين، والذي لا يحرم هذه الفئة من حق ممارسة الإضراب. بالإضافة إلى القضاة وقضاة المحاكم المألية، فضلًا عن العسكريين والبوليس والقوات المساعدة.

حصر الدعوة للإضراب في النقابات الأكثر تمثيلًا او ُذات تمثيلية على الصعيد الوطنى باعتبارها الجهة الوحيدة التى ، وصبي - ــ . ر يمكن لها الدعوة إلى الإضراب سواء تعلق الأمر بإضراب على الصعيد الوطني في القطاع ألعاُم أو القطاع الخاص.

ب مدونة الشِّغل (المّادة 425) يقصد بالنقَابة الأكثّر تمثيلا على المستوى إلوطني تلك الحاصلة على 6 % على الأقل منّ عدد مندوبي الأجراء في القطاعين العمومي والخاص وذات لي الستقلالية الفعلية والقدرة التعاقدية، والنقابة الأكثر تمثيلًا علَّى م المقاولة هي تلك الحاصلة على 35 % على الأقل من مجموع عدد مندوبي الأجراء المنتخبين وذات القدرة

وبالتالي فإن معيار التمثيلية الأول هو بة مناديب العمال. هؤلاء يجري انتخابهم في فترات متباعدة (5 سنوات) مما قد يؤدّي إلى فقد تلك التمثيلية في الميدان والأحتفاظ بها على الورق (إذا هجرها العمال بفعل عدم وفائها لمصالحهم). في هذه الحالة يتعذر على العمال اتخاذ قرار الإضراب. لا يحق للنقابة التي لم تبلُغُ 35 % من المناديب دعوة العمال إلى الإضراب. انه منع نقابة اقل تمتيلاً من حقها النقابي أي تجريدها من أي جدوي. ثم أن الغِاية هو عزل المناضلين الأكثر وعيا والأشد حماسا للإضراب (وهم عادة أقلية) بعرقلة

أى تأثير من قبلهم على باقي العمال كما ان اشتراط التصويت بالاقتراع السري تذرير للعمال في معزل الاقتراع بدل جو الجمع العام الحماسي الذي يرفع معنويات العمال ويشجع المترددينمنهم.. ويظل أحد أهداف هذا التقييد هو الحد

من ظاهرة الإضرابات العمالية التي لا تتحكم فيها القيادات النقابية وهذه الظاهرة تجد تفسيرها في التبقرط المتزايد للنقابات وابتعادهاعن انشغالات القواعدالعمالية.

منع اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب إلا بعد إجراء مفاوضات بشأن الملف المطلبي للأُجراء قصّدِ البحث عن حلول متوافق عليها خلال أجل لا يتجاوز 30 يوماً من تاريخ توصل المشغل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعوة لللإضراب.

وفي حالة فشل المفاوضات او تعذر الَقيَّام بها، يتعين القيامُ ببذل حميعُ المساعى اللازمة لإجراء محاولة التصالح بين الطَّرفين طبقاً لَمدونة ُالشغل، أو لاتفاقيات الشغل الجماعية في حالة

إن مسالة التنصيص على شرط أن المفاوضات وإجراءات الصلح قبل الشروع في تنفيذ قُرار الإضراب، يكون الغرض الأساسي منها هو تمكين المشغل من فرصة التلاعب بمطالب العمال،

| والضغط على المترددين منهم للحيلولة دون | مشاركتهم في تنفيذ قرار الإضراب، على اعتباران معظم الإضرابات لاتتم الدعوة إليها إلا بعد تعنت المشغلين في فتح مفاوضات مع الممثلين النقابيين للعمال بعدان يكونوا

قد توصلوا بمطالبهم منذ مدة طويلة. كما يجدر التنبيه إلى ان اشتراط اللجوء إلى مسطرة الصلح، قد يستغرق وقتا طويلا، ً حيث تنصُ مدونة الشغِلَ على آنَ كل خلاف بسبب الشغل، من شأنه أن يؤدي إلى نزاع جماعي، موضوع محاولة للتصالح، تتم أمام المندوب المكلف بالشّغل لدى العمالة أو الإقليم، أو العون المكلف بتفتيش الشغل أُو الإقليم، أو العون المكلف بتفتيش الشغل أُو أمام اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة أو اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة، وذلك بناء

على نوعية الخلاف الجماعي. وقد أثبتت الممارسة النقابية بأن معظم محاولات التصالح لا تسفر عن اتفاقات لصالح الأجراء، بالنظر إلى ان الجهات المتدخلة في إجراءات الصلح، إما تكون بدون صلاحياتً فعلية مثل الأعوان المكلفين بتفتيش الشغل، أو جهات منحازة لمصالح أرباب العمل مثلُ المناديب الإقليميين المكلفين بالشغل لدى العمالة أو الإقليم أو عمال . الأقاليم الذي يترأسون "اللَّجان الإُقليمية للبحث والمصالحة أ

وعليه يتضح بان هذه الإجراءات مجرد عراقيل حقيقية امام ممارسة العمال لحقهم المشروع في الإضراب، واللذين عالبا ما يلجؤون إليه مضطرين بعد استنفاذ جميع محاولات دفع صاحب المصنع للاستجابة لمطلبهم

وفي حالة دعوة النقابات المخول لها قانونا الدعوة للإضراب دون التقيد بشرطي المفاوضات والصلح فإنها ملزمة بأداء غرامة مالية من مليوني إلى 5 ملايين سنتيم.

التنصيص في اتفاقيات الشغل الجماعية على تعليق ممارسة حق الإضراب خلال مدة محددة (دون تحديد مدتها بالضبط)، وبالتالي نزع سلاح الإضراب من يد العمال لفرض مطالبهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم خلال هذه المدة، وحملهم على اللجوء إلى مساطر وإجراءات الحوار غير المجدية في أغلب الأحيان.

يمكن للمشغل، حسب مشروع هذا القانون التنظيمي، إحلال أجراء آخرين محل الأجراء المضربين بمبرر تكليفهم بتوفير حد أدنى من الخُدْمَة، مما قد يؤدي إلى إبطال مفعول الإضراب ويبقى على عملية الإنتاج

منع احتلال أماكن العمل كشكل من أشكال الممارسة الفعلية والنشيطة للإضراب، وضمان عدم عرقلة ممارسة حق

الإضراب باللجوء إلى كاسري الإضراب، أو تهريب الشائع أو أدوات التاتج. فرض العقوبات الحبسية المقررة في الفصل 288 من القانون الجنائي وغيره من القوانين الزجرية ضد العمال المضربين وغرامات مالية بدعوى عرقلة حرية العمل، سواء عن طريق منع الأجراء غير المضربين من ولوج أماكن العمل (les piquets de grève)، أو عن طريق احتلال اماكن العمل (من 5.000 ألى 10.000 درهم) (l'occupation des lieux du travail)، في حين يكتفي مشروع القانون بفرض غرامات مالية فقط ليوني إلى 5 مّلاييّن سنتيم) على ربي عمل في حالة خرقهم لممارسة حق أرباب العمل في حالة خرقهم لممارسة حق الإضراب. أو اتخاذهم لإجراءات تمييزية ضد العُمالُ المُضربين (15 أَلْف إلى 30 أَلْف

خلال الإضرابات تحملهم لخسائر فادحة

لقاء هزم العمال. بلغ ما تحمله مالكو شركة والماس-سيدي علي في 1999-2000 خسارة 60 مليون سنتيم يوميا طيلة 50 يوما أي زهاء 3 ملك يير سنتيم لإفشال إضراب

يَطَالَبِ بِإَرجاع ستة مُطرودين فقط! يعميم الاقتطاع من أجور المضربين ليشمل أجراء القطاع العام أيضًا، حيث جاء في مشروع القانون اعتبار الأجراء المشاركين في الإضراب في حالة توقف مؤقت عن العمل خلال مدة إضرابهم، وفِي هذه الحالةَ لا يمكنهم الاستفادة من الأجر عن المدة المذكورة، وجدير بالذكر أن هذا الإجراء يهم أجراء القطاع العام بالأساس، على اعتبار أن مدونة الشغل نصت منذ سنة 2004 على أن الإضراب يعتبر من حالات التوقف المؤقت لعُقد العمل وبالتالي لا يستحق العمال الأجرة عن فترة الإضراب. أ

التدخلُ السَّافُرُ في شؤون النقابة، باشتراط اتخاذ قرار الإضراب على صعيد المِقاولة أو المؤسسة مِن قبل الجمع العام للأجراء 15 يوماً على الأقلُّ من التاريخ المزمع عقد الجمع العام فيه،مع تُبليغ،المشغل بكيفية رسمِية، من قبل النقابة الداعية للإضراب ب 7 أيام على الأقُّل قبل تاريخ انعقاد الجمع العام، ما يمنح المشغل جميع الفرص الممكنة للضغط على الأجراء وأفشال جمعه العام.

وكذا اشتراط إخبار المشغل بقرار الإضراب 1ُ1 يوما علَى الأقل قبل الشروع في تنفيذه، وهي مدة تمنّع للمشغل إمكانات كبّيرة قصد تراحي المستعدة المستونية المستونية المستونية المستونية الموره بإلغاء الطلبات، او تصريف مخزون البضائع، أو رفع وتيرة العمل لتدارك قبلي لأيام الإضراب، او اللجوء إلى مقاولة من

لا يقتَصر سابق الإعلام على إخبار رب العمل بل حتى السلطة (برسالة مضمونة مع إشعار بِالْتُوصِلِّ). لماذا؟ لتقوم بما تعودت عليه من أشكَّال لَإفشال الإضراب: البحث عن مبرر لمنعة وتحريك الموالين لها وجواسيسها واستنفار قوات القمع لإرّهاب العُمال. فمن عادة السلطة ان تتخلُّ مباشرة الإفشال الاضراب، ومن امثلة ذلك إنزال مئات العأطلين دون أوراق بحرية الى مراكب الصيد البحري المضربة بموانئ الجنوب لكسر إضراب البحارة في سُبتَمبر كَتوبر 1999 سابق الإعلام مطلوب حتى عند تمديد الإضراب: أي انه يستحيل وصل إضراب بآخر. مهلة الإعلام تلزم باستئناف العمل وبالتالي استحالة رفع تُتُوى الضغط بتمديد الإضراب بشكل متصلُّ. المخرج في هذه الحَالةُ هو إعلانً إضراب لا محدود تفاديا لضرورة إشعار عند كُلُ تُمديد. (بقُلم: نادي التَثقيف العمالي محتويات المشروع الجديد لتقييد الإضراب: ترسانة من العيار الثقيل، الجمعة 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2004 المناضل-ة عدد: 1)." وتقُلُّص مدَّةٌ إخبار رب العمل بقرار الإضراب إلى 7 أيام في الإضرابات التي تهم القطاع العام، وتقلص هذه المدة إلى 5 أيام إذا كان الدافع وراء الإضراب هو عدم تأدية أجور العمال، أو وجود خطر حال يهدد صحتهم وسلامتهم، بمعنى على العمال ان يستمروا دخولهم في إضراب الأنعدام شروط الصحة والسُلامة المهنية أو في حال وُجود خطر يهدد حياتهم. إنه قمة الاستخفاف بأرواح العمال والتضحية بها في سبيل أرباح أرباب العمل ومصالحهم، إذ كيف يمكن ان يضطر

العاملين في مؤسسة معينة للإضراب عن

العمل فَي حَالة مَا إذا نشأت ظروفُ أو حالات

استثنائية من شانها تهديد سلامتهم البدينة

تدفعهم لإعلان الإضراب بشكل فوري ودون انتظار انصرام أجل 5 أيام؟ ألم يعلن الدستور

نفسه فَي الفصل 20 منه على أن الحق في نفسه في الفضل 20 منه على أن الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان ويحمي مشروع هذا القانون للتنظيمي للإضراب المطروح حاليا هذا الحق بإرغامه العمال على العمل في طروف وسروط عمل فتهدد حياتهم؟؟ وأين هي السلامة الشخصية للأفراد الذي يُتحِدث عنها الفصل 21 من الدستور؟ أم أن هذه المقتضيات دبجت لمخلوقات

أخرى غير طبقة العمال والأجراء؟ اشتراط حضور 3/4 أجراء المقاولة أو المؤسسة كشرط لانعقاد الجمع العام بصورة قانونيةً، وإشتراط اتخاذ قرار . رر الإضراب بتصويت الأغلبية المطلقة منهم. وبأستحضار ضعف نسبة المنخرطين في النقابات العمالية وتخوف النسبة الضئيلة منهم المنخرطة في النقابات من انتقام المشغل منهم بالطرد في حالة مشاركتهم في الإضرابات، فإن مثل هذه القيود من شآنها أن تؤدي إلى منع فعلى للإضرابات

العمالية في القطاع الخاص. فسح المجال امام أرباب العمل لإبطال مفعول الإضراب، حيث من حق المشغل استصدار قرار من قاضي المستعجلات، في حالة عدم وصوله لاتفاق مع النقابات، ي ي يرمي إلى ضمان استمرار ما يسميه مشروع القانون بالخدمات الأساسية لتفادي إتلاف الممتلكات والتجهيزات والآلات في أماكن

منع اللجوء إلى ممارسة إضراب جديد على مطالب معينة تمت الاستجابة إليها إلا بعد انصرام سنة على الأقل من تاريخ الإضراب الأول. يسكت مشروع القانون صمتا مطبقا عن ماذا إن تم التراجع عن تنفيذ هذه المطالب من قبل أرباب العمل؟

إن هذا المنّع يتيّح لأرباب العمل إفراغ راك معالى المنطق يتيع درجه العلم أورع مكاسب الإضراب من محتواها، فمن المعروف أن أرباب العمل يسعون لاستعادة مااضطروا لإعطائه اوذلك بتكثيف الاستغلال على مستوى المقاولة وبالسياسة العامة لطبقتهم (إبطال الزيادة في الأجور برفع الأسعار والضرائب) على مستوى وَطِني. ومن جُهةُ ثانيةَ عِندالاختلاف حُول تأويل الاتفاق المبرم بشأن الملف المطلبي يحل النزاع بمسطرة الصلّح والتحكيم: هذا باب نحو اعتبار عدم الالتزام بالاتفاق مجرد خلاف حُول التّأويل، وبدلّ الإضراب اللجوء إلى مسطرة الصلح والتحكيم الماراطونية مرة إضافيةً بعد تلك السابقة لشن الإضراب. ر . بس المشكل في التأويل بل في تملص أرباب العمل من تطبيق حقوق انتزعت منهم رغماً عنهم، ولا يحل المشكل بالتنصيص في مشروع القانون على الزامية ما اتفق عليه. فقد عرف عن أرباب العمل تنكرهم للالتزامات الواردة في بروتوكولات الاتفاق المبرمة بحضور السلطة. إن إضفاء طابع الاتفاقية الجماعية (إيداع الاتفاقية لدى المحكمة ولدى وزارة التشغيل) هو الوسيلة القانونية للإلزام بالتنفيذ، والحفاظ على مستوى التعبئة العمالية هو ضمانة التنفيذ (بقلم: نادى التثقيف العمالي

محتويات المشروع الجديد لتقييد الإضراب: ترسانة من العيار الثقيل، الجمعة 1 تشرين الأُول (أكتوبر) 2004 المناصَل-ة عدد: 1). مشروع القانون لم يتحدث نهائيا عن منع المشغل عن نقل أو ترحيل أنشطة المؤسسة كلا أو بعضاً، في الفترة الفاصلة (15 يوما) بين إُخباره بتنفيذ قُرار الإضراب وتنفيذ هذا الأخير. وهي قترة يمكن ان يلجأ فيها المشغل لهذه التدابير بهدف إبطال مفعول الإضراب وتأثيره على مستويات الإنتاج، حيثٍ يمنع مشروع القانون المشغل من نقل أو ترحيل انشطة مقاولته خلال مدة الإضراب فقط.

يمكن للمشغل اللجوء إلى استصدار قرار من قاضي المستعجلات لحماية المواد الأولية أو السلع أو البضائع من الضرر ولاتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لحماية ممتلكات المقاولة، أو إغُلاقها الجزّئي أو الكلي، وبالتالي التقليصُ من تأثير الإضراب.

مروع القانون يمنح للمشغل، أيضا، إمكانية مطالبة النقابة الداعية للإضراب والأجراء المضربين بالتعويض عما أسماه المشروع بالخسائر والأضرار التي قد تلحق بالمقاولة جراء الإضراب في حالة ممارسته بكيفية غير مشروعة... وتحت ذريعة هذا الفصل سيتم جرجرة الآلاف من الأجراء والنقابيين امام المحاكم بدعوى التعويض لصالح أرباب

اعس. اشتراط توفير الحد الأدنى من الخدمة في العديد من "المرافق الحيوية" ، التي يراد بها حسب مشروع هذا القانون بالمرافق التَّي به تقدم خدمات أساسية والتي من شأن توقف العمل بها كليا أو جزئيا أن يعرض حياة الأشخاص وصحتهم وسلامتهم لتشمل المؤسسات الصحية وشركات صناعة وتوزيع الأدوية ومصالح المراقبة الصحية فَى الحدود والمطارات والموانئ والمصالح البيطرية والمحاكم والأرصاد الجوية، والملاحة الجوية والبحيرة، والنقل السككي والنقل البري بمختلف أصنافه، وشركات الاتصال السمعي البصري العمومي، ومرافق إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء، وتطهير السائل والصلب، وجمع النفايات. مع تنصيص المشروع عِلَى إمكانية تتميم هذه اللائحة بمرسوم. أي دون اللجوء حتى لمسطرة القانونوانتظار مصادقةالبرلمان؟

إِنَ ٱلْغَرِضِ ٱلرئيسيِ مُن استثناء هذه المرافق من المشاركة الشاملة والكلية في الإضراب، ليس هو ضمان استفادة المواطنين من الخدمات التي تقدمها وإنما إبطال تأثير الإضراب المتخدُّ والتقليل من الخسائر، بالنظر لِلدور الاستراتيجي للنقل السككي اوالبري أوالملاحة البحرية والجوية

أو قطاع الماء والكَهرباء في الاقتصاد. إن فرض الحد الأدنى من الخدمات في هذه القطاعات يهدف إلى كسر إضرابات العمال، وخداع الناس بأن الدولة حريصة على حياتهم ومصالحهم، نقولَ الخداّع لأنه هل سبق ان مات مريض واحد بفعل الإضرابات سببي من الأطباء والممرضون؟ لا بلُ إن نقابات شغيلة الصحة هي الحريصة، أكثر من

تتمة للصفحة 8-9

<u> قانون لتكبيل حق الإضراب:</u>

بمدغ غرض المزيد من السياسات المعادية للعمال وعامة الكادحين

بقلم: مهدى رفيق/يو ليوز 2016

غيرها، على صحة المواطن اذما فتئت تطالب وتناضل من أجل تحسين الخدمات الصحية وتعميمها، بينما الدولة تنهج سياسة تقشف وخوصصة للصحة فيها مجياة وأمن وصحة ملايين المغاربة واجهاز عالمة مد أذن من الخدمات

على حقهم في حداً دني من الخدمات. وبعد كل هذا التقليص تقول المادة 34 «يمكن تتميم لاتحة المرافق الحيوية التي تستوجب توفير حد المنظمات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلا والمنظمات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلا والمنظمات المهنية للمشغلين التابع لها المرفق المعني عند توريط لها، ويجب عليها رفضه. إن الحد الأدنى من الخدمات الواجب ضمانه لتفادي الإضرار بصحة وحياة الناس أمر يجب ان يحدده المضربون أنفسهم وليس استعماله مدخلا لكسر الإضراب فالإضراب نفسه أدام العمالي محتويات المشروع الجديد لتقييذ الإضراب: ترسانة من العيار الثقيل، الجمعة 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2004 المناضل-ة عدد: 1).

وَلَصْمَالُ الحد من مفعول الإضراب، يفرض مشروع القانون غرامة من 5.000 إلى مليون سنتيم على كل أُجير رفض القيام بالخدمات الأساسية التي تضمن عدم إتلاف الممتلكات او التجهيزات والآلات في أماكن العمل، أو رفض تقديم الحد الأدنى من

المحسفة كل العقوبات والغرامات التي ينص عليها مشروع هذا القانون في حالة العود أي أعاد ارتكاب نفس المخالفة قبل مضي سنتين من صدور حكم قضائي.

الرد العمالي على نزع سلاح العمال الموقف النقابي الحقيقي، ألوفي لمصلحة العمال ولا شيء غيرها، ليس اقل من رفض قاطع لأي مساس بحق الإضراب. وقد أوجز ارنست ماندل، مساس بحق الإضراب. وقد أوجز ارنست ماندل، جوهر هذا الموقف بقوله: "إن حق الإضراب هو الحق في ظل النظام الرأسمالي. إن ما يميز العامل المأجور المادي الفعلي الوحيد الذي تتمتع به الطبقة العاملة عن العبدهو قدرته على رفض العمل بشروط أو بأجور يعتبرها غير مقبولة. لا يمكن الاعتراف بهذا الحق فضح كل تشريع يسعى الى تقنين، وبالتالي تقييد، فوف العمل عندما تبدو لهم الشروط غير مقبولة، أي ممارسة حق الإضراب بما هو نيل من حق العمال في وقف العمل عندما تبدو لهم الشروط غير مقبولة، أي بما هو خطوة اتجاه إرساء العمل القسري."

إذا حملة البرجوازية ودولتها ضد حق الإضراب استثنائيا، لا أدل عليه من وقوع مناضلين تنويريا استثنائيا، لا أدل عليه من وقوع مناضلين تنويريا استثنائيا، لا أدل عليه من وقوع مناضلين تنويريا استثنائيا، لا أدل عبد الحميد أمين في مقاله المنشور تحت عنوان "لنستعبد للتصبدي في 28 يوليوز 2016، إذ يقول "إن الحركة النقابية لا يمكن من حيث المبدأ أن تكون ضد وضع قانون لا يمكن من حيث المبدأ أن تكون ضد وضع قانون تنظيمي لضمان ممارسة هذا الحق (وهو على الشروط المناسبة لممارسة هذا الحق الإساني ما نستبعد حصوله في الظرفية الراهنة) وأن يؤدي منا القانون إلى ضمان ممارسة هذا الحق الإساني الباطرونا". وهو تكرار حرفي لموقفة السابق المنهود لصف بالعدم والع من جريدة «النهج الديمقراطي». الذي بباعد 18 من جريدة «النهج الديمقراطي». الذي عبر فيه على «أن النقابة لا يمكن ان تكون من عبر فيه على «أن النقابة لا يمكن ان تكون من الإضراب لكن شريطة خلق بعض الشروط المناسد ممارسة هذا الحق الإساني والدستوري بعيدا عن الامحياز الطبقي المعهود لصف الباطرونا". بعيدا عن الاحياز الطبقي المعهود لصف الباطرونا» بعيدا عن الاحياز الطبقي المعهود لصف الباطرونا» بعيدا عن الاحياز الطبقي المعهود لصف الباطرونا» بعيدا عن الاحياز الطبقي المعهود لصف الباطرونا».

إن حق الإضراب من الحقوق الديمقراطية، انه حق الدفاع عن مصالح الأكثرية ضد أقلية ماسكة بمقاليد الاقتصاد وتديره لفائدتها حصرا. والإضراب هو الوسيلة الوحيدة التي يحقق بها العمال مكاسب ويدافعون عنها. فتاريخ المكاسب العمالية تاريخ إضرابات. لا

يعطي أرباب العمل شيئا دون ضغط، دون ميزان قوى، أي دون إضراب.

بقَّتضِّي أِدراكُ هذا تجند الحركة النقابية جسما واحدا للذود عُن سلاح العمال، أم المكاسب. وجلى أن استُهدافٌ حق الإضراب لا يقتُصر على عمال القَطاعُ الخاص، فقد سبقُ لأحدى مشاريع الحكومة لتقنين الإضراب ان فصل بصدد إضراب الموظفين، لذا توجد طبقة الإجراء برمتها عرضة للهجوم وجلي أيضا أن نزع سلاح الْإضرابِ يمهد الطريق لهجمات جَّديدة: الْقادَم من المصائب أعظم. فهل يكون التصدي لهجوم تقييد حق الإضراب فرصة لتجميع القوة النقابية المشتتة وتحركها؟ لا شك ان للبيروقراطيات النقابية حسابها الخاص بصفتها فئة وسيطة ذات امتيازات، لكن دور المناصلين العماليين الحقيقيين ليس بأي حال متمثلا في مِجاراتها، ولاسيما ان قيادات الحركة النقابية لم تبد أي رد فعل حقيقي آزاء اشتداد حملة البرجوازية ودولتها على التقاعد واستقرار اوضاع الشغل في الوظيفة العُمومية بفرض العمل بالعُقُدة. كما انها لم تتَّحرُك من اجل تعبئة وطنية حقيقية لفرض التراجع عن الاقتطاع من أجور المضربين أو إسقاط الفصل 288 من القانون الجنائي. وبالتالي إذ لم تتعبأ القاعدة العمالية، كما انتبه إلى ذلك رفيقنا مصطفى البحري في إحدى كمقالاته مُنَّذَ 10 سنوات، ستكتفي أُجَّهزةٌ النقاباتِ بإعلان ي جبرة الحبان او مقابلة صحفية) وترك الأمور تسير كما يريد أعداء العمال،

لم ننتُظر سنة 2016 للدعوة للوقوف بوجه نزع الدولة لسلاح الإضراب فقد سبق لجريدة المناضل-ة أن عبرت، بكامل الوضوح، عن الموقف الوفي لمصالح العمل الآمية والتاريخية على السواء، في العديد من المقالات والدراسات، فمنذ العدد الأول لجريدة المناضل-ةالصادر في أكتوبر 2004،طرحنا مقترحاتنا بشأن تنظيم المقاومة العمالية للحفاظ على مكسب الحق في الإضراب وتحصينه، وذلك بدعوتنا:

الشروع فوراً في حملة تنوير موحدة بين النقابات، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعية المعطلين، وكل الهيئات الشعبية، والقوى السياسية التقدمية، لدحض المبررات التي يستند إليها مشروع تكبيل الإضراب. حملة تستعمل الصحافة والمناشير والتجمعات

سيسريب الجان الدفاع عن حق الإضراب، مشتركة بين تأسيس لجان الدفاع عن حق الإضراب، مشتركة بين التقابات في كل أماكن العمل، وتجنيد القوى بالقطاع الخاص، والمطالبة بسحب مشروع قانون الإضراب، وإلغاء كل القوانين المقيدة لحق الإضراب، وعلى رأسها الفصل 288 من القانون الجنائي والفصل 5 من مرسوم 5 فبراير 1958، كل ذلك في أفق توحيد الرد في شكل إضراب عام دفاعا عن حق الإضراب.

ويظل واجبنا كتأبين، بمختلف المنظمات النقابية، في ظل واقع التشتت والإحباط الذي يسود الحركة الثقابية المنظمة، أن نعمق العمل الوحدوي ونوسعه، ونعطيه مضمونا كفاحيا وديمقراطيا، وندفع به في اتجاه مواجهة سياسة التقسيم النقابي التي باشرتها البرجوازية ودولتها لتخريب القوة العمالية منذ مطلع ستينيات القرن الماضي. عدونا واحد، وقوتنا في وحدتنا. وبفضل هذه الوحدة يمكننا إسقاط القانون التنظيمي للإضراب وكل التعديات البرجوازية على

لا يسع كل حريص على حق الإضراب إلا أن يحيى مبادرة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي المنضوية محت لواند المحت، محت كانت السباقة عبر بيان كتابتها التنفيذية في 26 يوليوز الجاري، إلى "التزامها بالانخراط بقوة في كافة المبادرات النضائية، قطاعيا ووطنيا، من أجل النصدي لهذا المشروع وإسقاطه ". وطبعا يتمثل الدعم الحقيقي لموقف جامعة القطاع الفلاحي في السعي إلى تعزيزه أي إسناده على قاعدة صلبة عبر كشف نواقصه. من

أجل هذا نبدي الملاحظات التالية:
انصبت أول انتقادات بيان الكتابة التنفيذية للجامعة
على الطريقة الأحادية في إعداد المشروع، أي انفراد
الحكومة بوضعه، "خارج إطار المفاوضة الجماعية"
و "دون مناقشة مع الفرقاء الاجتماعيين"، ويفهم
من ذلك طبعا عدم إشراك النقابات في وضع القانون.
فهل يخفى على أعضاء نقابة عمالية أن أي إشراك
الحقوق الأساسية للمستغلين بينما كشفت الحكومة
بمشاريعها المختلفة منذ بداية الألفية الثالثة أنها لا
تنوي سوى ذلك التقييد والتقليص. فماذا ستفعل
يريد تقييد نفسه؟ انه فعلا موقف غاية في الغرابة إذا
يريد تقييد نفسه؟ انه فعلا موقف غاية في الغرابة إذا
يريد تقييد نفسه؟ انه فعلا موقف غاية في الغرابة إذا

وثاني الانتقادات الموجهة من قبل بيان الكتابة التفيذية لمشروع هذا القانون هي الشروع في "تقنين" الإضراب في غياب أي التزام للدولة، دقيق ومحدد الآجال، يقضي بفرض تطبيق قانون الشغل في القطاع الخاص، سيما وأن أغلبية الإضرابات تخاض أساسا من أجل تطبيق قانون الشغل والحماية الاحتماعية فقط.

ما يوحي أن قيادة الجامعة، تربط تطبيق تمرير القانون التنظيمي للإضراب بتطبيق قانون الشغل الذي دمر العديد من الحقوق التاريخية للأجراء، والذي يكرس الموونة في الأجور والهشاشة في العمل ويفتح الباب على مصراعيه لشركات السمسرة في اليد العاملة والمقاولة من الباطن، هذا مع العلم إن معظم الإضرابات تندلع بسبب الشروط المجحفة التي تتضمنها مدونة المثال شخد 12.52 على سبيل الشغل ضد الأجراء. ففي سنة 2011 على سبيل الفصل من العمل، و%4.5 منها ضد عقوبات تأديبية المقال أرباب العمل ضد العمل، و%8 منها لعدم احترام الوقت القانوني للعمل، و%9 من الإضرابات لخري الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية، احترام الوخر، الحريان من الامتيازات الاجتماعية وقطايا أخرى. و%00 بسبب الأجور، و10 % حول العالم المناهد المعالى و و300 سالاحتياء أما الحديد الما المتعادلة على المناهد المعالى و المعالمة المعالمة و 100 سبب الأجور، و10 شحول المعالمة و 100 سبب الأجور، و10 شحول المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة و 100 سبب الأجور، و10 شحول المعالمة ال

وإذا كانت دولة أرباب العمل تعمل، على قدم وساق، من أجل تصفية ما تبقى من حريات نقابية عبر التحضير لتمرير تراجعات خطيرة على المستوى التشريعي " قانون النقابات والقانون التنظيمي للإضراب..." تحت يافطة "التنزيل الديمقراطي للدستور"، فإن مرد ذلك يعود بالأساس إلى طبيعة الأزمة الاقتصادية التي يتخبط فيها نظام الرأسمالية التابعة، التي أضحت تفرض خفض مستوى عيش

الطبقة العاملة والهجوم على مكتسباتها في الأجور والتقاعد وغيرها من المكاسب الاجتماعية من أجل ضمان إنعاش مستديم لتراكم الرأسمال، وبالتالي الحفاظ على مصالح الأقلية المتحكمة في ثروة البد.

مما يبين بجلاء بأن استمرار مصالح الرأسمالية في ظل اشتداد أزمتها البنيوية يتنافي مع بقاء الحرية النقابية، كما انتبه إلى ذلك إرنست ماندل، بحيث إن بقاء النظام الرأسمالي، الواقع في أزمة بنيوية شاملة، يهدد، بجلاء متزايد، كل الحريات الديمقراطية الجزئية، بما فيهاالحريات النقابية، التي انتزعتها الجماهير في مرحلة صعود هذا النظام وذروته.

وفي ظل الميل العام نحو تعمق أزمة النظام الرأسمالي وفي ظل الميل العام نحو تعمق أزمة النظام الرأسمالي التابع ببلادنا، وضعف هامش المناورة الاجتماعية لديه، فإن الاتجاه الرئيسي الذي تنهجه الطبقات السائدة في الفترة الحالية هو إمنانها في تصفية الحريات النقابية، هذا مع ترك مهمة ضرب الطابع الديمقراطي والكفاحي يسعون، بكل ما في طاقتهم، للحيلولة دون تبلور خط نقابي ديمقراطي ومعاد للرأسمالية، حتى ولو اقتصى ذلك اللجوء إلى ممارسة مختلف أشكال العسف البيروقراطي من طرد لمناضلين بل لقطاعات نقابية برمتها، وتصفية من طرد لمناضلين بل لقطاعات نقابية برمتها، وتصفية وإغلاق للمقرات النقابية في وجه القطاعات النقابية غير المدونة.

يستخلص من هذا التحليل بأن سياسة التعاون الطبقي التي تنهجها البيروقراطيات النقابية ليست مجرد «انحراف أيديولوجي» من جانب التيارات الرجعية أو الانتهازية المهيمنة داخل الحركة العمالية، كماأنها ليست مجرد ممارسة لضمان الامتيازات المادية والمعنوية لتلك البيروقراطيات داخل مؤسسات ديمقراطية الواجهة، بقدر ما تشكل شرطا لازما لإضفاء شرعية مفتقدة على تلك المؤسسات بالذات، وبالتالي يشكل الدمج المتنامي للبيروقراطيات النقابية في دولة أرباب العمل، على نحو حتمي، إلى تقييد الديموقراطية النقابية وحرية العمل النقابية.

وُفِي الأخير ستكشف معركة الدفاع عن حق الإضراب، من جديد الحاجة الماسة، إلى قوة سياسية تضعها في إطارها الشمولي: النضال من اجل الحريات الديمقراطية، ومن اجل نظام ديمقراطي حقيقي، في ارتباط وثيق مع مطالب تلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية للكادحين، بالمدن والقرى، والتحرر من نير الاستغلال والاضطهاد، أي حزبا عماليا اشتراكيا يعبئ القوة الشعبية القادرة على صد هجمات البرجوازية ودولتها، والتقدم نحو التغيير الحدى."

حربيدة المناضل-ة

عمالية-نسوية-شيبية-أممية

مدير النشر: إسماعيل المنوزي / الماتف 06.41.49.80.60 / الايداع القانوني: 24-04 / التصفيف والاخراج الفني: ميئة تحرير المناضل-ة/ السحب: مطبعة أنتي بريما ص.ب: 1378 أكادير/ حساب بريدي: 793388D البريد الالكتروني: mounaila2004@yahoo.fr



عمالية ● نسوية ● شبيبية ● أممية

الحفاظ على البيئة يستدعى القطع مع المنطق الرأسمالي في الإنتاج والاستهلاك وضمان توزيع عادل للثرواك

• بقلم: مروان

– تتكثف في الأونة الأخيرة تعبئة الدولة المغربية لاستقبال الدورة 22 من مؤتمر الأطراف حول المناخ (كوب 22) الذي سينعقد في مراكش من 07 إلى 18 نونبر 2016. وقد عين الملك في فبراير الماضى أعضاء لجنة الإشراف على تنظيم هذا المؤتمر، وأمر بإحداث لجنة وزارية، وبتحفيز انخراط الحكومة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص قصد ضمان إنجاح هذا الموعد.

1980

1930

تدبير ماء السقي الفلاحي مبرمجة على المدى القريب منها استغلال

نظام السقي بالمنطقة الساحلية

الأطلنتيكية بين أزمور والبئر الجديد

من خلال جلب المياه السطحية

من واد أم الربيع، ومعمل لتحلية

ماء البحر بمنطقة أكادير الكبير،

وتهيئة حوض سد دار الخروفة

بمنطقة العرائش، وتهيئة تمديد

سهل الغرب. وليست الشراكة بين

إلقطاعين العام والخاص سوى صيغة

أخرى لاستمرار مسلسل الخصخصة

على غرار التدبير المفوض الذي

استولت بموجبه شركتين فرنسيتين

على 36% من توزيع الماء الصالح

للشَّرب والتطهير السَّائل في المجالّ

الحضري بالمغرب واللتان خاض

السكان ضدهما نضالات مريرة بكلّ

من البيضاء والرباط وطنجة. كما

منح استغلال عيون الماء الطبيعة للراسمال الخاص بقريتي تارميلات وبنصميم ضدا على إرادة أهاليهما

هكذا إذن يجعلون من البيئة التي دمروها مجالا لاستثمارات

«خَضراء» باعتمادات مالية هائلة

تضمنها الدولة، وستؤدي إلى تضخم المديونية العمومية بشكل

حاد. إنها مشاريع مثمرة تستحوذ

عليها عائلات ميسورة قليلة تتشارك مع الرأسمال الأجنبي في ظل

والمحسوبية وآلفساد. وغالبا ما

تكون جدواها التقنية والاجتماعية

والأقتصادية والبيئية محط تساؤل

كبير. الرأسمال سيراكم الأرباح

على حساب الفئات الشعبية وصغار

استبداد سياسي يرتكز علي

الَّذين خاصوا معارك مريرة.

السياسات الدولة في مجال البيئة، ورهاناتها على كوب 22، وكذا طبيعة الديناميات التحضيرية لهذإ المؤتمر.

النَّمُطُ الْرأسماليَ في الإنتاج والاستهلاك يتُناقض مع حماية البيئة

مؤتمرات الأُطراف حول التُغيرات المناخية التي تسمَّى كوب اختصارا لتسميتها الانجليزية هي اجتماعات تعقد سنويا تحت وعاية الإتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المِناخ التي اعتمدها مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة 1992 ودخلت حيز التنفيذ في 1994. وعقدت 21 دورة حتى الأن كانت آخرها (كوب 21) بفرنسا السنة الماضية.

لم تنجح جميع هذه المؤتمرات

في سن إجراءات ملزمة على الدول الصناعية الكبرى لتخفيض نسبة انبعاث الغازات الدفيئة الّتي تتسبب في ارتفاع درجة حرارة الكوكب وما فتأت جميع الهيئات العالمية المختصة في المناخ تدق ناقوس الخطر بشأن الأرقام القياسية للاحتباس الحراري. ويرتبط الأمر بجوهر النظام رير. الرأسمالي المبنى على الربح الذي يتناقض مع الحفاظ على البيئة. فالشركات متعددة الجنسيات العملاقة مدعومة بحكوماتها والمؤسسات الدولية لن تقبل بتقليصَ ما تجنيه من استخراجها لاحتياطات الفحم والغاز والنفط والمعادن ومختلف مُصادّرُ الطاقةُ، ومن استغلالها لمجملُ الثرواتِ الطبيعية في جميع بقاع الأرض. وتشكل ا الحلول «الخضراء» التي يطرحها أسياد العالم مجال استثمارات جديدة تستفيد منها نفس الأقلية الغنية على حساب أجيال البشر الحالية والقادمة.

وتناضل عديد من الحركات عبر العالم ضد هذا المنطق والاستهلاكي الإنتاجوي للموارد. وبينت أن الجرائم ... تشكل التمظهرات الخطيرة لأزمة النظام الرأسمالي اليوم.

السياسات المتعة بالمغرب تستنزف الثروات...

في إطار تبعيته لمراكز القرار الأجنبية من مؤسسات مالية وتجارية وحكومات الدول الامبريالية، ينفذ المغرب سياسات تسمح باستحواذ الرأسماليين ً الأجانب ر والمحليين على ثروات بلدنا في البر والبحر والسماء واستنزافها

سنحاول من خلال هذا المقال، للعلم على حساب الفئات الشعبية أن نستعرض العناصر الرئيسية المُفقرة في المدن والقرى، والتي تتجسد " في الاستراتيجيات القطاعية. بنى مخطط المغرب الأخضر في

الفلاحة على تدعيم الإنتاج الكثيف الموجه للتصدير لصالح الرأسمالية الزراعية. وهو يرتكز على استخدام الطاقة النفطية المسؤولة على انبعاث الغازات الدفيئة، وعلى استعمال كثيف للمبيدات السامة، والأسمدة الكيماوية، والبذور المصنعة في مختبرات الشّركاتُ متعددة الجنسيات. كما يعمم نظام الزراعة الأحادية، ويصيب التربة بإُتّلاف كبير. ويستهلك القطاع الفلاحي حوالي 90٪ من إجمالي حجم الموارد المائية المعبأة. وتمثل طرق الإنتاج الكثيفة للحوم الحمراء والبيضاء جانبا من الأنشطة الزراعية الأكثر تلويثا فضلا عن أضرارها الصحية الناتجة عن نظام إنتاجها وغذائها. وتساهم تجارة الخشب وزحف المشاريع السكنية والصناعية والسياحية في إزالة الغابات والمراعي والمناطق الرطبة.

علاوة على مساهمته المباشرة فِي تدمير البيئة وتغير المناخ، أُدَِّي هذا النموذج إلى تركز ملكيّة الأراضي الزراعية، وإفقار صغار المزارعين، وتكسير نُظَم الزراعاتُ المعاشية،وتفكيكأشكال التضامن السائدة الموروثة في العالم القروي. كما أدى إلى تعميق تبعيتاً الغذائية وارتكاز طبقنا الغذائم الرئيسي على استيراد مواد رديئة

ويتحكُم نفس المنطق في مخطط آليوتيس لتطوير قطاع الصيد البحري الذي يرتكز على دعم تنافسية إلرأسمال الكبير، ومضاعفة رقم أعمال الصادرات، ومِواصلة اتفاقات الصيد مع الاتُحاد الأوروبي، وتدعيم الصيد المكثف وصناعةً تربية الأسماك وهذا مًا سيزيد من استنزاف الثروات البحرية وتهميش الصيد التقليدي ويحكم على الصيادين الصغار بالاندثار.

أما المخطط الأزرق في السياحة، فيتوخى توسيع المركبات على طول بياحية الكبرى ساحلي المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وما سيستدعيه ذلك من أراضي وموارد مائية ستنتزع من أهاليها، واستهلاك هائل للطاقة.

ويرمي برنامج الإقلاع الصناعي إلى تطوير قطاعات «المهن العالمية» الملوثة جدا كصناعة السيارات، والطائرات، والسفن، إلخ، وخلق مناطق أو أقطاب صناعية كُبري بعدد من جهات المغرب. أما المقاولات الصغرى والمتوسطة فهي تعاني أزمة المنافسة في غياب دعم الدولة الذي تستفيد

منه المقاولات الصناعية الكبرى،

ويزداد عدد وحداتها المفلسة من

2020

رير جراء اتفاقات التبادل الحر وصعوبة ولوجها إلى التمويل والتصدير. وفي مجال الطاقة والمعادن، قدم المغرب العديد من تصاريح التنقيب عن النفط والغاز في عديد من مناطق المغرب في البرّ والبحر لعدة شركات متعددة الجنسيات. كما وقع مع فرنسا اتفاقا لتزويد المغرب م محطّة للطاقة النووية في أفق 2024-2022 مع ما يعنية من تهديد كبير لحياتنا وتعميق تبعيتنا على مستوى الصناعة والطاقة.

وتحرص الدولة على ضَمان شروط الاستثمار الكبير من خلال برامج تطوير الطرق والموانئ والنقل الطرقى والملاحة التجارية والطيران

أن المنطق الإنتاجوي ر. ي ل الذي تتمحور حوله مجمل السياسات المتبعة سيعمق تدهور الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي ببلدنا وهو ما سيتطلب مجهودا تجماعيا كبيرا لتمحيص شامل لحجم الأضرار. وتشير كل المعطيات إلى احتداد تلوث ري - بي المواء الناتج عن الانبعاثات الغازية للمصانع ووسائل النقل، وكذا تلوث المياه السطحية والجوفية والبحرية بفعل النفايات الصناعية والمنزلية والاستعمال المكثف للأسمدة والمبيدات. وتحدث التقنيات المستعملة في استغلال المناجم والمقالع أضرارا كبيرة بالمجالات

الناتجة عن سياساتها مجالا جديدا للصفقات. فقد أعلن المغرب عن التزامه بتقليص انبعاثاته من الغازات الدَّفِيئة بنسبة %13 في أَفق سُنة 32% وقد يرفعها إلى %203 شريطة دعم مالي دولي، وذلك من خلال تطوير الطاقات المتجددة (الشمس والرياح والمياه) بمبلغ إجمالي قدر بأكثر من 400 مليار درهم (45 مليار دولار). ومن بين هذه المشاريع المكلفة، نجد مجمع ورززات للطاقة الشمسية الذي رررر سيمتص لوحده أكثر من 80 مليار

درهم (9 مليار دولار). وٍفي مجال تدبير الموارد المائية، أعدت الدولة مخططا وطنيا للماء عبارة عن أوراش هائلة قدرت

درهم في أفق سنة 2030. وتتمثل إجراءاته الرئيسية في مواصلة بناء 38 سدا كبيرا، وتهيئة المدارات الفلاحية المرتبطة بها، وإنجاز السدود المتوسطة والصغرى، وإنجاز مشروع تحويل المياه من أحواض الشمال الغربي إلى أحواض الوسط الغربي، وتحليّة مياه البحر، وإعادة استعمالً المياه العادمة بعد معالجتها، والتغذية الاصطناعية للفرشات المائية ذات العجز. وستنجز هَذه المشاريع وفق منطقُ الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يعني في الجوهر تشريك خسارة القطاع العمومي وتنمية الأرباح الخاصة. فعلاوة على مشروع توزيع ماء السقى الفلاحي رس رربي عدد السعي العلاجي بسبت الكردان الذي تديره الشركة الملكية العملاقة أونا، هناك أربع مشاريع جديدة أخرى للشراكة

وتِزيد من التلوث بين القطاعين العام والخاص في

> خلق مشاريع «خضراء» والبحث عن التمويلات

تجتهد الدولة لجعل الأضرار البيئية

تكلفتها الإجمالية بـ 220 مليار

المنتجين الذين سيتحملون يحظى الائتلاف المغربي من التخليف من خلال فواتير أجل العدالة المناخية بإمكانات التكاليف من خلال فواتير استهلاك الماء والكهرباء التي سترتفع، وعبر سياسات التقشف وضرب الخدمات العمومية التي ستنتج عن أولوية تسديد خدماتً الديون العمومية.

عروض لمؤتمر الأطراف كوب 22 بمراكش

يسعى الحاكمون من خلال استقبالهم مؤتمر الأطراف حول المناخ لتقديم عروضهم الاستثمارية في مجالات البيئة تحت يافطة مشاريع «التنمية الخضراء» التي تتم هندستها من قبل الشركات متعددة الجنسيات وتوصي بها المؤسسات الدولية المانحة. كما يسعون أيضا إلى جعل هذه المحطة فرصة لتلميع صورة النظام بكونه ضامن الاستقرار ياسي للبلد. ومن جهتها، تؤكد المراكز الامبريالية على الاستثناء المغربي في سياق أوضاع الحروب واللاستقرار بالمنطقة المغاربية والشرق الأوسط لتواصل سياستها الاستعمارية الجديدة. تتعبأ الدولة وتسخر جميع إمكاناتها ليمر كوب 22 في جو احتفالي ييسر صفقِات المشارَّيع «الخضَّراء»، وأيضا لتضمن مشاركة واسعة لكافة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وما يسمى بالمجتمع المدني حتى يتوهم الرأي العام الدولي والوطني بأن الجميع مجندون وراء النظام

وتحظى سياساته بالإجماع. دينامية المجتمع المدني أسندت رئاسة «قطب المجتمّع المدني» ضمن لجنة الإشراف الوطنية على مؤتمر كوب 22 إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعد ضمّن آليات تمويه الاستبداد ببلدنا. وسطر هذا القطب خارطة طريق تضم أنشطة جهوية على مستوى مناطق المغرب، وجولات تحسيسية في الخارج. ويجتهد الائتلاف المغربي من أجل العدالة المناخية إلى تعبَّئة المجتمع المدني غير الرسمي لإدراجه ضمن الدينامية الرّسميّة بمنطق التشاور بين مُختلف «الشركاء» من دولة ومؤسسات عمومية ومقاولات وخبراء لكسب رهان الحفاظ على البيئةُ كما سطرته الدوائر العلياً. ويقوم الائتلاف أيضا بمحاولات تغليط على مستوى الخارج من خلال علاقاته مع المنظمات والشبكات الدولية التي تناضل من أجل عدالة بيئية حقيقية مستقلة عن الدول والمقاولات. ودعا إلى لقاء دولي تحضيري لمؤتمر الأطراف في مراكش أيام 23، و24 و25 شتنبر بمراكش ليبدو وكأنه الناطق باسم المجتمع المدني المغربي المناضل وقاعدة استقبال

التعبئات والأنشطة التي ستنظم

على هامش كوب 22.

مالية كبيرة تمكنه من انتظام أنشطته وتوسعها، كما يستفيد من كون قضاياً البيئة والمناّخ مازالت حديثة النقاش في الساحة النضالية ولا يستوعبها سوى قليل من المتدخلين. إلا أن تأثيره بدأ يضايقه بشكل جدي صعود مقاربة بديلة بدأتها أساسا جمعية أطاكُ المغرب بإعلان انسحابها من الائتلاف وإصدار تقرير نقدى حول وضِع العدَّالة المناخَّيَّة بالمَّغرب. وتأسست مبادرة جديدة متمثلة في الشبكة الديمقراطية من أجل مواكبة كوب 22 تضم منظمات وجمعيات مناضلة وهي الآن بصدد تأسيس فروع مبنية على تجارب مقاومة بيئية محلية.

النضال من أجل الحفاظ على البيئة لا ينفصل عن النضال من أجل عدالة احتماعية

ترتبط المسألة البيئية بطبيعة الخُيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اللامساواة. ويشكل عن الربح سبب تدمير البيئة واستنزاف الثروات في جميع مناطق العالم على حساب الفئات الشعبية المُفقرة في المدن والقرى. وهذا ما يلخصه مصطلح التنمية المستدامة الذي يستعمله الحاكمون والمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، أي الاستمرار في التنمية في إطار الاقتصاد الرأسمالي وإدراج البيئة

وبالمقابل هناك مفهوم العدالة ربيئية الذي تتبناه الحركات والمنظمات الجذرية عالميا ومحليا، والذي يربط تدهور البيئة السريع والخطير بنمط نظام الإنتاج والاستهلاك الرأسمالي وأزمته البنيوية اليوم. ولا ينفصل استغلال البيئة وتدمير الثروات عن استغلال البشر وتعميم

أشكال الظلم والأضطهاد التي تعاني منها غالبية السكان خاصة في دول العالم الثالث. وبالتالم لاً يمكن فصل النضال من أجلَّ الحفاظ على البيئة عن النضال من أجل عدالة اجتماعية وإعادة توزيع الثروات. كما لا ينفصل عن النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية التي ترتكز على إشراك الشعب سياساته وتحديد آليات مراقبته، ووضِع حد لتبعيته إزاء مؤسسات رُرُ مَن بَي الْبُرُ مِن الْبُرِيْكُ الْعَالَمِي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية...).

مروان 12 شتنبر 2016

مستخدمو الأتورون: جبل "الحوار" مع الادارة يلد فأرا، لا سبيل لتحقيق المطالب غير الكفاح

بعد مدة انتظار طويلة، ظل المستخدمون في اثنائها يترقبون حلا ينهي أخيرا معاناتهم الناتجة عن وضع اللاستقرار في الشغل، أبانت ادارة شركة أتوروت المغرب انها كانت تناور لربح الوقت، لا غير. إذ يستفاد من توضيح أنور بن عزوز، المدير العام للشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب(موقع هسبريّس يوم 29 غشت 2016) أن رب العمل يرفض الاعتراف بعماله، مصرا على لعبة شركات التشغيل المؤقت. تأكد للمرة الألف أن شركة الطرق السيارة تتهرب بالتحايل من علاقة عمل قارة ودائمة مع عمالها. وهذا مصدر كل الشقلبات البهلوانية التى تلجأ اليها،وكُلُّ تسوَّيْفاتها، وْ حُواراتها المارطونية الخاُّوية.

أصل المشكل

بعد أن كانت الشركة أتوروت منذ بدايتها ترسم المستخدمين، قُررت ذات يوم التشغيل غير الرسمي عبر شركات السمسرة في اليد العاملة، شركات لا دور فعلي لها غير التكفل قانونيا بالعمال بالتعاقد معهم بدل اندماجهم . شركة اتوروت المغرب، والاضطلاع بأُذَاء اجُورهم نيابة عن المشغَل الفعلي. المفترض قانونيا ان الشركات التي تزود باليد العاملة هي مقاولاتُ تشغيل مؤقتُ. هذا النوع تعرقه مدونة الشغل بالإحالة الى فقرة ۗ [ج] من المدة 477 الَّتي تُعرف وكالة التشغيل الخصوصية. ما يجعل كل وكالة تشغيل خصوصية تقوم بما جاء في تلك الفقرة مقاولة تشغيل مؤقت.

باختصار الحالة الذي وضعت فيها شركة الاتوروتُ قسما منَّ عمالها هي وضع عمالُ مؤقتين، ولذلك ترفض ترسيمهم، وتفرض عليهم هشاشة التشغيل.

الغاية من هِشاشة التشغيل هذه هي التحرر من أي التزام مباشر إزاء العمال، وضمان حرية التخلص منهم في أي وقت، اذ يكفي فسخ التعاقد مع شرّكاتٌ . التشغيل المؤقت. علاوة علَى هدف تقسيم الصف العمالي (مرسمين من جهة، وغير مرسمين من جهة اخري) مما يضعف قوتهم النقابية. والغاية النهائيَّة من هذاً كُلَّهُ هو التَّحْكَم في اليَّد العاملة وقِهَرها بما يضمن السير الجيد للشركة، أي تعظيم ارباحها.

والنّتيجة المترتبة عن هذا هي عدم استقرار مهني، ومن ثمة اجتماعي للعمال فكيف لمن لا يضمن عملا متقرا أن يضمن معيشته ويبني حياة

وضّع لا يمكن أن يقبله اجراء الاتوروت، فخاصوا ضده جولات نضال عديدة كان . من تابع المعام 2012 الدي انتهى أعظمها اضراب العام 2012 الدي انتهى بنصف انتصار. نصف انتصار لأنه لم يُحقق هدف الترسيم في شركة اتوروت المغرب، لكنه حقق مكسبا مؤقتا متمثلا في عقود عمل غير محددة المدة مع رِّ كاتُ التشغيلِ المُؤقتِ. وهذه الصيغةُ متناقضة، انما فرضها اضراب العمال. كيف لشركة تشغيل مؤقت هي نفسها لا تضمن تجديد الصفقة معها ان تضمن للمستخدمين العمل لمدة غير محددة؟ هذا ما فرضه تشبت العمال باستقرار الشغل، وقد فرضوه بنضالهم، وشركةً اتوروت متمسكة بموقفها، قائلة ومؤكدة: مؤلاء العمال لا يشتغلون عندي بل عند شُركات أخرى. وهذا يعني انها تنوي

التخلص منهم ذات يوم. ربما عندما يتعمم الأداء بالبطاقات، فيصبح اوتوروت مثل تعبئة الهاتف تباع بطَاقاته بكلِّ مكان، أو رَبما عندما تتم خوصصة شركة اتوروت، ولو بالصيغة المقنعة التي تسمى شراكة القطاع الخاص والقطاع العام، وهي صيغة جاهزة قانونها صدر في يناير 2015، أو ربما أي مناسبة اخرى تراها أدارة الشركة.

من المسؤول عن هذه الجريمة الاحتماعية؟

تشغيل مئات العمال بصيغة عمال مِؤقتين في مرفق عمومي ليس له أي طابع موَّقت، وفرض عدَّم الاستقرار المّهني عليهم، وعدم الاستقرار

الاجتماعي عليهم وعلى اسرهم، بمبرر الحرص على ارباح الشركة، جريات اجتُماعية كبيرة. المسؤول عنها هو الدولة المغربية، التي تطبق سياسة الاتحاد الاوربي والمؤسسات الامبريالية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي،) التي تعمم هشاشة التشغيل وتدمر مكاسب

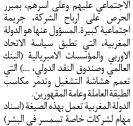
مهام لشركات خاصة تسمسر في البشر) في الوظيفة العمومية (الحراسُة، البستنةُ، المُطعُمة، التنظيفُ، ...)، وفي العديد من المقاولات العمومية مثل المكتب الشريف

[2012 المعركة ضد التشغيل المؤقت بشركات السمسرة معركة تهم قطاعات عديدة، من مرافق الدولة إلى مقاولاتها، الى القطاع الخاص (هذه الشركات منتشرة بكثرةً حتى في المناجم)، ويجب توحيد الضحايا في معركة واحدةً، تلك مُهمة النقابة العمالية القائمة فعلا بدورها. يجب البدء بمطلب طرد تلك الشركات من الوظيفة العمومية ومجمل القطاع العام كما تحقق في تونس. لو انضم باقي ضحايا شركات السمسرة في البشر الى معركة عمال اتوروت في العام 2012 لكانت النتيجة مغايرة تماما.

الخدمات العمومية وهلم جرا، ثم يطلبون من ضحاياهم "السلم الاجتماعي". ثم ان التنظيم النقابي معناه توحيد قوة

العمال منّ اجل النَّضال أي العراك، وليس

السلم، هذا الذي يعنى في هذه الحالة



للفوسفاط،...

غاُيتها في ذلك ان توفر للرأسماليين مجالاً سهلاً للربح، وكي تشتت صفوف الشغيلة وتضعف قوتهم النقابية، وتفرض عليهم شدة الاستغلال واجور البؤس، أي باختصار اضعاف الطبقة العاملُة. `

لما كان عمال اتو روت مضربين، كانوا يناضلون من اجل مطلب لا يهمهم وحدهم، مطلب الغاء تلك الشركات التي مسرٌ في البشر، وتوظيف هؤلًاء مباشرةً في المرافق التي يعملون بها. وقد واجهت الدولة أضرابهم برفض صارم لانها تعي ان قبول ترسيمهم سيفتح الباب لباقي ص . : رق ضحاياً هشاُشة التشغيل. وقد عبر عن ذلكِ صراحة عضو بديوان الوزير الرباح بالقول:' «المستخدمون منتمون لَشْرَكَات اخْرى فی اطار مناولة و تخریج و قد یؤدی يمهم الى ردود فعل مشابهة لاُلاف وسيمهم ألى ركود عن مسبهه و الدارات العمومية برفع نفس المطلب. " واضاف: "ما عدا الادماج كل المطالب الاخرى قبلت".. [حسب جريدة أوجوردوي لومارك 25 ابريل

ويجب هذا الصدد الا يتوهم العمال ان وضع عدم الاستقرار في العمل سيتغير باستجداء الدولة وطلب رحمتها. فقد تجندت الدولة بكل ما استطاعت من قوة ومناورة لهزم اضراب شغيلة أتوروت في 2012، بالقمع والاعتقالات والمحاكمات، ورفضت اجبار شركة اتوروت على تسوية وضعية العمال بترسيمهم. ولا يَفيد فَي هذا الصدد ابداء حسن النية، والانسياق وراء الكلام الخاوي حول "السلم الاجتماعي"، فهذا خدعة لا تعني سوى اُلُاجتماعي''، فهذا خدّعة لا تعني سوى استسلام العمال لمشيئة ارباب العمل ودولتهم. فهؤلاء يشنون حربا حقيقية على الشعب بالبطالة المستشرية وهشاشة التشغيل وغلاء المعيشة وخوصصة



الاستسلام.

أكذوبة الاتفاقية الجماعية في إطار مماطلاتها لربح الوقت،

والالتَّفاف على مطلب ترسيم العمال في شركة أوتوروت، طرحت فكرة الاتفاقية الجماعية، وهي خدعة لا غير ألماذا؟ لأن الاتفاقية الجمَّاعية، كما تعرفها مدونة الشغل عقد جماعي ينظم علاقات الشغل بين طرفين اثنين: المشغل والعمال عبر نقابتهم. وهما في هذه الحالة شركات التشغيل المؤقت والنقابة الوطنية تخدمي مراكز الاستغلال للشركة الوطنية للطّرق السيارة بالمغرب، ولا دخل في الامر لطرف ثالث. لن تقبل شركة اتوروت أن توقع اتفاقا جماعيا مع العمال المُعنيين لأن في ذلك اعترافا بعلاقة شغل بينها وبينهم. وقانونيا تعتبر شركة اتوروت أن لا علاقة لها باولئك

اما مراقبة تنفيذ الاتفاقية فقد اسندته المادةُ 128 من مدونة الشغل لمفتش

الشغل، لا غير. ماذا ستوقع شركات العمل المؤقت في الاتفاقية الجماعية المزعومة؟ استقرار الشغل؟ لقد اقرته بالعقود غير محددة المدة التي تربطها بالعمال. إذن لا طائل مما يسمى الأتفاقية الجماعية. ۗ

يقال ان الاتفاقية الجماعية حل مرحلي لإتاحة الفرصة للشركة الوطنية للبحث عن حل نهائي لوضعية المستخدمين. لقد اتيح للشركة أربع سنوات وأكثر ولم تجد بعد الحلّ النهائي. وهل هناك 36 حلا ممكنا لتبحث بينها عن حل؟ الحل بديهي والشركة ترفضه: انه الترسيم.

سجُل بيان المجلس الوطني لنقابة العمال بتاريخ 26 غشت " التراجعات الخطيرة التي طبعت موقف الإدارة العامة للشركةُ الوطنية للطرق السيارة في الاجتماعات الأخيرة"، وجاء بمكان آخراً من البيان ان التراجعاتُ تمس استقرارُ الشَّغلِ. لكُّنه لا يبيّن اين يكمنّ التراجع؟ هل التّزمت الادارة فّي آحدي "حواراتها" بحل مشكل عدم استّقرار العمل؟ كيف؟ على كل حال موقف الأدارة واضح، جدده المدير لموقع هسبريس: مستخدمو مراكز الاستغلال للشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب هم تابعون لشركات خاصة وليسٍ لشركة. "ADM

وقد سبق تأكيد هذا عمليا بتملص الادارة من التزامها بتنظيم انتخابات مندوبي العمال بشكل مشترك مع الشركات

ما مضمون الاتفاقية الجماعية؟ اين الشفافية والديمقراطية؟ ذكر بيان المجلس الوطنى لنقابة

المستخدمين انه تمت " مناقشة مقتضيات الاتفاقية الجماعية التي رفعت إلى المدير العام للشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب قصد المصادقة عليها وتوقيعها". لكن لا خبر عن مضمون هذه الاتفاقية الجماعية، وهلُّ وقعتها النقابة ولا تنتظر سوى توقيع مدير شركة اتوروت المغرب؟ (الذي لنَّ يوقعها لانَّه ينكر أي

علاقة بالمستخدمين المعنيين). القاعدة العمالية لا علم لها بمضمون الاتفاقية الجماعية، أي بالحل التي سيقرر مصيرها المهنى والاجتماعي. من مبادئ النقابة العمالية الديمقراطية، ومن أم الديمقراطية الشفافية ونشر المعلومة بين المعنيين. لماذا لم تعرض الاتفاقية الجماعية على المستخدمين لإبداء أرائهم واقتراحاتهم، لا سيما أَنْ تُكنولُوجْياً التواصل تتيح ذلك، وتتيح حتى تنظيم استفتاءً حولها؟ الاتفاقية عقد جماعي، إذن يجب أن يطلع عليه الجميع ويقبلةً، وآنذاك يتم توقيعه. ربما المشكل هنا مُزدوج، من جهة قيادة تنفرد بالقرار ومن جهة أخرى قاعدة غير نشيطة تعودت اعتبار النقّابة نوعا من المحامي يوكل اليه العمال امرهم ويقعدون في متازلهم. هذه ست تربية نقابية. النقابة هي المشاركة حساب عما تقوم به، وتضّع رهن اشارة القاعدة كل المعلُّومات.

لا سبيل نحو الحل الحقيقي غير النضال اولا، كل من يعتقد ان حسن النية ازاء الادارة، والجنوح إلى الاستجداء وانتظار رحمة طرف ما، واهم. لو كانت المشاكل تحل بهذه الطريقة لتُخلصت الطبقة العاملة المغربية من كل مشاكلها منذ

المعقوق تؤخذ بالنضال، لان الخصم لا يتنازل عن طيب خاطر، ولا بالكلام المنمق عن "حسن النية" وخرافة «السلم الاجتماعي". المصلحة الطبقية للخصم هي التي تجعله يرفض تلبية المطالب ويتَّاور لرَّبح الوقت.

لقد خاض مستخدمو اتوروت المغرب إحدى أكبر المعارك في التاريخ النضالي لُلطبقَة العاملة، واباتُّوا عَنَ قدراتَ كفاحية عظيمة بوجه القمع ومناورات الخصم. وصمدوا شهورا، مع اسرهم، مع ان التضامن من القطاعات الأخرى كآن ناقصا. وفرضوا بكفاحهم العقود غير محددة المدة.

إن تجربة ذلك الاضراب مدرسة يجب أنَّ نتعلمٌ منها كيف نناضل مستقبلاً، فلا سبيل غير الكفاح.

... ما هي اشكال النضال التي يجب البدء بها قبل الاضراب: حمل الشارة؟ وقفات

احتجاج خارج اوقات العمل؟ ما مضمون الحملة الاعلامية والتعبوية الواجبة قبل خوض النضال؟ ما هو الوقت المناسب للإضراب؟ ما هي المدة التي يجب أن يُدومها الاضراب كي لا يرهق المصربين واسرهم؟ ما فعاليةُ الاضراب بضع ساعات كل يومين في الاسبوع؟ او صيغة اخرى من هذا القبيل؟

سبين. ما هي الوسائل التي ستستعملها الادارة لإفشال الاضراب؟ وكيف يمكن ابطال مفعول تلكالوسائل؟

ما دُور المركزية النقابية في دعم نضال مستخدمي اتوروت؟

هذه الاسئلة وما شابهها هي ما يجب ان يكون موضوع نقاش جماعي بين كافةً المستخدمين من اجل الوصول الى شكل نضالي فعال يَحققَ الهدف: هدف الترسيم خلاصة: ان تدبير العلاقة مع ادارة الشركة طيلة السنوات الاربع الفاصلة عن الاضراب التاريخي لعام 2012 تدبير لم يعط النتيجة المرجوة. مصلحة العمال تقتضى تغيير المنَّهجِّية، والاعتماد علىَّ التعبئة العمالية ّ والنقاش الجماعي، في ظل الشفافية والديمقراطية.

رسيسروسية ليس القصد الطعن في القيادة، فقد فعلت ما بدا لها في مصلحة العمال، وقد حل ما بدا لها في مصلحة العمال، وان تصحيح الاتجاه، بالثقة ليس في ادارة الشركة بل بالثقة في القاعدة العمالية، وفي قدراتها الكَفاحية، واستعدادها للتضحية.

إن الاستعداد للنضال الذي دعا اليه بيان المُجلس الوطني لنقابة العمَّال لا معنى له دون نقاش جماعی دیمقراطی یتحمل فیه كلّ مستخدم مسوَّولية المشارّكة في تقرير المصير الجماعي

إن الاستمرار في منهجية السنوات الاربع الآخيرة سيعطي نتائج كارثية: سيسخط " العمالُ على النَّقابة، وقد تظهر دعوات خاطئة الى تغيير الإطار النقابي، وهذا عادة ما يجري عندما يسود الاحباط وسط العمال فيتوهمون ان الذهاب الى نقابة اخرى سيحل المشكل.

لا، الواجب هو التمسك بوحدة المستخدمين في إطار النقابة الوطنية لمستخدمي مراكز الاستغلال للشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، المنضوية في الاتحاد المغربي للشغل، وتفعيل المشاركة العمالية الديمُقرَّاطية. وَأَجْبَار قيادة الاتحاد المغربي لِلشغل على تنظيم التضامن مع عمال أتوروتَ. ما فَأَئدة الانتظام في مركزيَّة نقابيةً إن لم يكن تنظيم التضامن بين القطاعات المختلفة. لو كان كل قطاع قادرا على حل مشاكله وحده، فلماذا الاتحاد في الاتحاد المغربي للشغل؟

النقاش الجماعي، المشاركة الجماعية، بكل ديمقراطية وبضمان حرية التعبير للرَّاء النقدية، واتخاذ القرار بشكُل جماعي، وتنظيم التعبئة بعد وضع خطة نضالية تأخذ بالاعتبار الوضعية من جميع جوانبها، والتخلي عن اوهام "حسن النية" ازاء الادارة: هذا هو الطريق نحو نضال جماعي كفيل بتحقيق المطلب والحل الوحيد:

نضالاتُ العمالُ بالمغرب، وخارج المغرب، عقودا من الزمن. ومن واجب صحافة منتسبة للحركة العمالية أن توصل تلك الدروس الى العمال.

م-ج: صحافي بجريدة المناضل-ة

ويساهم القطاع ب1.5 بالمئة من

النَّاتِجِ الداخلي الخام، كما أن مناصب

الشغل المؤدي عنه يظل منخفضا بل

أنه في غالبيته يخلق عمالا بلا أجور،

عرضة لأوجه استغلال ولصوصية من

مسيري التعاونيات أو من قبل كبار مسيري مستري موقع الإنتاج انتاج التاج التاج المساعة التقليدية الاركان الأعشاب

التعاونيات الناشطة في قطاع الحليب سواء في جمع المادة أو في التصنيع تحقق أرباحا ورقم معاملات يفوق تحقق أرباحا ورقم معاملات يفوق

مليار درهم وتشغل أكثر من 15000

مستُخدم، وتُوفر عشراتُ الآلاف من

مناصب الشغل المؤقتة وغير المباشرة

وينطبق نفس الأمر على التعاونيات

المختصة في الخضر والحبوب وتلك

المختصة في الحوامضُ والبواكر، وهي مجالات اشتغال ٍ كوباك بالإضافة إلى

الطبية- مربى النحل-...).

أُوضاع مهنية حيث يحرمون من وفي اوضاع مهييه ___ . التأمين والتغطية الاجتماعية، وهم من المامين والتغطية المحصة من عمالية ● نسوية ● شيبية ● أممية

تعاونية كوباك: نجام في مراكمة الأربام ومصادرة حقوق العمال

بقلم: شلبي سيف

أقدمت تعاونية كوباك(الجودة) على طرد تعسفي لتسعة (09)عمال بسبب تأسيسهم لنقابة مهنية لتوحيد أجراء التعاونية والدفاع عن مطالبهم في خِرق سافر لليسير من المكاسب التي يتضمنها قانون الشّغل المغربي نفسّه، بأسلوب يتّنزع القناع التعاوني والتضامني الذي يخفي حقيقة التعاونية الرأسمالية بما هي الحريص عن تأمينٌ أرباح كبار المالكين على ظهر العمالً.

في كل وكالات التعاونية لا توجد

مصَّلحة طبية ولا طبيب بمقر العمل،

لا يصرح المشغل بجميع العمال لدى

الضمان الاجتماعي باستثناء الذين

يمتلكون عقودا غَير محددة المدة.

يعانى أُغَلِّب العَمال الذِّين يشتغلون في

التوزيع من ضغوطات نفسية ومشَّاكلَّ

في المفاصل والعمود الفقري (ناتجةً

تتبع ادارة كوباك(الجودة) أسلوبا ملتويا

في تكثيف أستغلال الأجراء، فتبقي على الأجرة إلأساسية متدنية وتشجع

مكملات الأجرة، كمردودية العمل

بناء على معايير محددة غايتها جعل

العامل يلهث بأقصى جهده لتحقيق

رقم المعاملات الضرورية ليتمكن من

تُحسين دخله، طبعا هي لعبة تستهوي

لكن مع مرور السنين وتراكم الانهاك

الجسدي والنّفسي، يتحولُ الأمر ألى جحيم لا يطاق وتنهار أوهام البداية

أمام الحقيقة المَوْلَمة، عندما يتضح أن

المستفيد من لعبة الغميضة الجهنمية

تلك، هو من يجني في ختام كل سنة مالية الأموال الطائلة، أي أصحاب الشركة، اما العامل فوضعه المادي

لإ يتزحزح قط. اما جسده فمثخنون

بٍامراض متنوعة (أمراض السياتيك-

أمراض المفاصل- الامراض الصدرية

لا يتردد مسؤولو تعاونية كوباك في

تحترم قانون العمل وأنها نالت علامات

كشاهد على احترامها للمسؤولية

الاجتماعية. ما يتجاهله هؤلاء أنه

ومكانتها الصاعدة قائمة على جهود

والتحويل والتوزيع، ومن الغباء الركون

الى الفتاتُ البئيسُ الذي يرمي به

اليهم. إن حقهم في تعزيز مكاسبهم المادية والاجتماعية مشروع تماما،

بل إن حقوقا عديدة «يضمنها» قانون

الشغل المغربي نفسه، محرمة على

عمال كوباك، وعلى رأس تلكُ الحقوق

إن تمكّين الإِّداريين والمراقبين من

أجور وتعويضات ضخمة مقابل أبتكار

أساليب تتيح عصر العمال وامتصاص

دمهم لمراكّمة ثروة كبار الملاكين

المساهمين، وتشديد الخناق على

العمال بأسلوب بوليسي للحد منَ

التنظيم النقابي.

العمل، ولا يستفيدون من التعويض محاولة تنظيمهم الجماعي لن يفيد

التبجح بأنهم من إلمؤسسات الت

نتيجة ضربات البرد المتواصلة..)

العامل الشاب الحديث العهد بالعمل

عنَّ ظروف العمل)

التنظيم النقابي وشراسة رد الإدارة

بادر مجموعة من الأجراء بالمعمل الرئيسي لتعاونية كوباك ايت عزة بضَاحيةؔ مدينَة تاروداَنت بتَأسِيسُ بعد عيد تسييم كارودك بتسيس مكتب نقابي ينظم العمال، فأودعوا الملف القانوني التأسيسي لمكتبهم لدى ممثل وزارة الداخلية بالمنطقة-الباشا- بِوم 2016 يوليوز 2016 حيث رفض الأخير تسلمه بمبرر أنه مغادر لمنصّبه في انتظار التّحاق إلباشاً الجديد، وطلَّب تسليمه لائحة بأعضاء المكتب النقابي. وصباح يوم 30 يوليوز 2016 أقدمت إدارة كوباك على طرد أربعة (04) مَن ُ الأعضَّاء. وبتاريخ 31 يوليوز 2016 آستكملت لائحة المطرودين بإضافة خمسة (05) والهدف إجهاض محاولتهم في المهد بفصلهم عن رفاقهم وبث جوًّ الترهيب والشك بنشر الإشاعة عبر زبانية التعاونية ومتزلفيها المندسين في صفوف الشغيلة ُ.(1)

. ندد العُمال التسعة المطرودون بما أقدم عليه باشا المنطقة وبالقرارات التعسفية لتعاونية كوباك وطالبوا بتمكينهم من حقهم القانوني في التنظيم النقابي والتراجع الفوري عن الطرد وإرجاعهم إلى عملهم. نظم إلعمال المطرودون وقفة احتجاجية أمام المعمل وأخرى أمام الباشوية وأجرت النقابة جلسات تفاوض مع رئيس التعاونية ولاحقا مع مدير الموارد البشرية

ومازال العمال ينتظرون رد فعل إدارة التعاونية التي تماطل وتقدم اقتراحات سرعان مّا تتراجّع عنهاً. لكنهم مستعدون لخوض الأشكأل النضالية الضرورية للدفاع عن الحق في عودتهم إلى العمل واحترام العمل النقابي. ويحتاج حُزمهُم إلى حزم النقابة التي يبدو أنها أيضًا تثق بوعود رئيس التعاونية دون أي ضمانات وتسير في اتجاه قبول ما سيفرضه من شروط لعودة إلعمال إلى العمل، لكن بوظائف أخرى وبتوزيعهم فى مناطق متفرقة مما سيتيح له الانفراد بهم بعد ُذلك لطردهم كل واحد على حدة. كما ستحتاج المعركة إلى تعبئة كبيرة من قبل جميع أنصار القضية العمالية بالمنطقة لتشكيل قوة ضاغطة على الشركة العملاقة التي تقف بجانبها السلطة المحلية ومندوبية الشغل، وأيضا لحشد ثقة وتعاطف العمال داخل المعمل تجاه ُ رفاقهم المطرودين كي يهبوا لنصرتهُم، والتقليلَ من حملة الإدارة المسعورة ضد النقابة واستفزازاًتها ضد كل من يبدي أي

تُعاطفُ مع النقابيينَ. ليست المرة الأولى هذه التي تدوس فيها تعاونية (كَوباك) بشراسة محاولات العمال لممارسة حقهم في التنظيم النقابي، فقد واجهت

-1 شغيلة كوباك بين محاولات بأسلوب قروسطى سنة 2012 محاولة مماثلة بدأها عمال بمختلف مراكز التوزيع وطنيا فشنت إدارة التعاونية حربا مدروسة باتباع خطة متدرجة قضت بطرد فورى للّنواة الأكثر نشاطا وإقداما وإُجبارُ ُفَّئة ثأنية على تغيير مواقع عملها لمنع أي رد فعلَّ يحفَّزُهُ تأثيرهم، ولاحقا فصلهم كذلك عن العمل، و أخيرا حملة وعود كاذبة وتهديدات مبطنة وغرس الأتباع وناقلي الأخبار وكاسرى وحدة الصف

حقها في ممارسة الحريات النقابية.

الضّرورية لتلبية حاجيات السوق قُود غير محدودة المدة ،كما تشغل

اعتبر أمسؤولو التعاونية أن عسفهم ومصادرتهم لحق عمالي بسيط من قبيل حق تأسيس النقابة أقبر الى الأبد، لكنهم تفاجأوا لما أتت المحاولة الأخيرة من قلب التعاونية ذاتها اى المعمل- الّذي اعتقدواً أنه بعيد عن الإصابة بتلك اللوثة، وكأن العاملين هناك ليسوا جزء من الآلاف الذين راكمت «كوباك» الأموال الطائلة على ظهورهم وتتنكر بسخافة وصلافة لهم. ان ما يدفع عمال (كوباك) إلى المحاولة تلو الأخرى لتأسيس تنظيمهم النقابي ،بالرغم مَن إدراكهم أنهم معرضون لوابلُ من القرارات الظالمة التي قد ترمي بهم إلى فقدان الشغل ، يكمن ظروف العمل وتدهور شروط العَّمال، فما على تعاونية (كوباك) إلا الكف عن أوهام الاعتقاد أنها تحسن إلى العمال، فهؤلاء مصرون على نيل حقوقهم ولن تتوقف المحاولات حتى تحقّيق مبتغاهم اسوة بإخوتهم من عمال قطاعات عديدة سلكت نفس الطريق بتضحيات كبيرة لكنها نالت

-2 أوضّاء شغيلة كوباك :كثافة الاستغلال واوضاع مهنية صعبة تعتبر تعاونية كوباك من المؤسسات الإنتاجية التي تشغل يدا عاملة كبيرة في مختلف فروعها الإنتاجية بعد صعود لمكانتها التجارية بالسوق المغربية يوازيه ازدياد في أعداد السواعد العاملة

تشغل التعاونية حوالي 23 ألف منصب شغل مباشر في وحداتها إلإنتاجية والتحويلية والتوزيع بالإضافة ألَى 30 الفّ منصب شغلٌ غير مباشر بالمقابل فالأرباح الهائلة للتعاونية فيَّ قطاع الحوامض والخَضر والأُلبانُ في ضيعات المنتجين المنخرطين بها اللالف من العمال في أماكن الانتاج تشغل تعاونية كوباك (الجودة) في كل وكالاتها قسما مهما من العمالّ الى جانب الاداريين والمراقبين أجراء آخرين بعقود عمل محددة المدة تدوم سنتين (عمال مؤقتون عبر أنابيكُ) براتب شهري لا يتجاوز 2600 درهم، وبدون تغطية صحية خصوصا بالنسبة للمستخدمين في توزيع السلع، الذين تحدد مدة عملهم بانتِهاء دورة التوزيع أي 06 أيام في الأسبوع ،وعمال شحن السلع الذين يزاولون عملا ليليا ويشتغلون لساعات غير محددة ودون توقف إلا باكتمال



بورجوازيي التعاونية في شيء. -3 تغيير أوضاع القهر تضمنه وحدة الشّغيلة.

ستتواصل جهود عمال تعاونية كوباك، سواء في نقاط الانتاج أو التصنيع او الطبيعي التوزيع، لنيل حقهم في ممارسة الحريات النقابية. إن الدافع اِلرَّئيسي لذلك هو أوضاعهم المهنية. انَّ أوهام إدَّارة كوباكَ بأن يظلُ العمال عزلًا من سلاح وحدتهم وتضامنهم، لن تدوم، ولن يفيد في شيء تواطؤ أجهزة الدولة، ولا سيف التهديد والعسف، بالتضيق تارة والطرد تارة أخري، لن ينعم قلة من كبار المالكين والإداريين بأرباح هائلة و أن يقبل العمال بأوضاع البؤس. سيتعلم العمال كيف يجدون السبيل لفرض إرادتهم وانتزاع حقهم في الانتماء إلنقابي وبناء وحدتهم كسبيل لتحسين أوضاعهم وفرض حقوقهم.

مُطالبنا عُودةُ النقابيينُ الْمطرودين إلي عملهم فورا، ووقف كل أشكال التضييق عليهم، وتوفّير الظّروف الملائمة لممارسة الحريات النقابية بما في ذلك تحديد أماكن الاجتماع ومكان السبورة النقابية وفتح باب المفاوضات المهنيّة، (الجودة) سوق المبيعات باعتبارُها رُقما والكف عن النهج القمعي المتأصل في محاربة الحريات النقابية بالسماح لعمال التعاونية بممارسة حقهم في آلتنظيم النقابي وطنيا.

-4 تعاونية كوباك مسيرة نجاح وأرباح متدفقة

بدأت التعاونية الفلاحية بالبروز في نهاية الثمانينيات، حيث أدى تَفكيكُ مكتب التسويق والتصدير و نهج سياسة تحرير الصادرات الفلاحية تنفيذا لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية، والفساد الهائِل الذي نخر هذه المؤسسة الُعمومية.. أُدَّت كلَّ هذَّه العوامل الي اتخاذ المالية العمومية عكازا لتطوير قطاع التعاونيات، وذلك بالإعفاءات الضريبية والدعم المالى والتقنى والعمومي بهدف خلق أقطاب اقتصادية رائدة تخدم رأسماليين كبارا يدمجون شبكة ممتدة من صغار الفلاحين ،تعاونيات عديدة وبآختصاصات متنوعة انتهى أغلبها الى ردهات المحاكم جراء عمليات نهب ضخمة وسرقة مستحقات صِغار الفلاحين وتشريد المئات من

حسب احصائيات 2013 يضم القطاع التعاوني ما يناهز12022 تعاونية تلف 440.372 منخرطا. غالبية التعاونيات فلاحية وصناعة تقليدية وسكنية.

تربية وتسمين الأبقار (2) تقدم تعاونية كوباك مثالا عن نجاح فريد في مجال يعج بتجارب الفشل ريب قضائح الفساد المالي الضخمة التي يتورط فيها مسيرو التعاونيات وكبار المُنْخرطين (التعاونية الفلاحية واد زم/تعاونية الحَليب الجِيد مراكش/ حليب سوس/ تعاونيات تخزين وتسويق الحبوب...). توسعت أنشُطة «كوباك» من تصدير الخضر والفواكه إلى تربية وتسمين الْأَبقار، ولَاحَقا ۗ إلى تجميع وتصنيع الحليب، وتمددت من التموين الجهوي إلى أحدٍ كبار محتكري السوق الوطنية حيث أنها في مجال مشتقات الحليب تتصدر كوباك تجاريا يتصدر السوق ب 95 منتوج référence يتم استهلاكي توزيعها عبر 15 وكالة تجارية تزود 52000 نقطة بيع بمختلف جهات

المناطق المغربية.(3) بلا شكَّ فالِنجاح التجاري لتعاونية كوباك يدر أرباحاً طائلة لُكَّن السَّوال من يستفيد من قصة النجاح تِلك؟ ما حصة صغار الفلاحين من الأرباح المحققة؟ ما حقيقة ما يجنيه كُبار المنخرطين بشكل مباشر أو بطرق غير مباشرةً؟ مادًا يستفيد عمال كوباك؟ هل تحسنت أوضاعهم المهنية وأجورهم بالتوازي مع ازدياد رقم معاملات وأرباح التعاونية؟ الأكيد أن كوباك تعاونية رأسمالية في خدمة كبار المالكين و المدراء أما المنخرطون الصغار والعمال فمهمتهم بذل كُل ما في طاقتهم لتبقي كوباك رآئدة اقتصاديا لضخ الثروة في ارّصدة الكبّار.

-أ انظّر بيان دائرة الإعلام والاتصال لنقابة ام ش بتاريخ 01 غشت 2016.

-3 انظر موقع تعاونية كوباك على

استهداف حرية الإضراب هجوم

نوعي منذ بداية سنوات 2000، تهيئ

الدولة وأرباب العمل شروط تجريد

العمال من سلاح الإضراب. تاعاقبت

مشاريّع قوآنين الإّضراب، منها الرسمي

وآخر من صنع منظمة ارباب العملَّ،

ومعها حملات تضليل لتشويه صورة الإضراب العمالي (تنافسية «المقاولة

الوَّطنَيةَ»، تضرر مصالح المُواطنين في

المرافق العامة،...). ثم كانت الخطوة

النوعية المتمثلة في اقتطع اجور ايام

الاضراب في الوظيفة العمومية. بلغ الهجوم حاليا مستوى مصادقة مجلس

الوزراء برئاسة الملك على مشروع قانون الإضراب في سبتمبر الأخير. سيكون

صدور هذا القانون هزيمة تاريخية للحركة النقابية بما سيؤدي الى

تدهور الوضع العمالي: سيلقي بأعداد

متزايدة من النقابيين في السجون لأن يعادل أضعافا مضاعفة من الفصل

288. وسيشجع تفرعن ارباب العمل

لزوال خوفهم من الأضراب، لا سيماً

مع عدم ضعف جهاز تفتيش الشغل

وعدم فعاليته. وطيلة سنوات تمهيد

طريق هذا القانون، ظلت القيادات

النقابية ممتنعة عن تنظيم حملة

مضادة، توضح للأجراء الخطر المحدق،

وتوحد قواهم لصده. لا بل ابانت عن

استعداد لمساعدة الدولة على تمريره،

استعداد جرى التعبير عنه بتصريحات

قادة نقابيين، وكشف عنه مسؤولون

في الدولة، مثال ذلك غير الفريد ما

قالَّ وزير التشغيل سنة 2004، مفاده

أن « النَّقابات تُدَّعو إلى إصدار قانون

الإضراب في القطاعُ الخَّاصِ على أنَّ

يتم التداول حول القانون الذي ينظم

الاضرابات في القطاع العام فيما بعد

تبعاً لَخصوصيات هذا القطاع.» (جريدة

الشرق الاوسط في 4 غشت 2004).

الحركة النقايية أمام تصعيد عدوان أرباب العمل ودولتهم

بقلم: م.عمران

وفضلا عن الأقوال، مثل امتناع القيادات الواعي و المقصود عن التصدي لاقتطاع الموظفين المضربين اسطع دليل على استعدادها لقبول قانون منع الاضراب. معركة الدفاع عن اجور المضربين خاضها بنجاج شغيلة التعليم في سوس/ماسة/ درعة في العام 2010.

بعد نجاح الغارة الاولى على مكاس التقاعد: الشوط الثاني في الضمان الاحتماعي

لم تنتقل الدولة الى تنفيذ عدوانها إلا بعد 12 سنة من التحضير، بحملة تضليل بوسائل الاعلام، وبتوريط القيادات النقابية فيما سمى باللجنتين الوطنية والتقنية .. لاصلاح أنظمة التقاعد. وقد دفع الطابع السافر للعدوان (تدمير واضح لمكاسب تاريخية) القيادات الى التصريح بمعارضة تدابير الدولة، لكنها عمليا لم تنظم معركة دفاع وفق الاصول. وقد فضحها كون تنسيقية اسقاط خطة التقاعد نظمت مسيرتين وطنيتين ناجحتين بالعاصمة رغم جهود الدولة لقمع الثانية (2 اكتوبر 2016). و المصيبة هنا ايضا ان تورط القيادات النقابية في لجنتي الدولة الخاصتين بالتقاعد، وجد مدافعين عنه ضمن اليسار الجذري رغم اتضاح غاية

ذلك التوريط. رر. بعد نجاح عملية النيل من حقوق الموظفين في التقاعد، سيمتد الهجوم الي أجراء القطاع الخاص، اي تقاعد الصندوق الوطنى للضّمان الأجتماعي. انه تكتيك التدرج في الإغارة على الشغيلة لتجنب اثارة رد فعل جماعي قوي. ما تم فرضه على الموظفين سيطبق في الضمان الاجتماعي: رفع سن التقاعد ومبالغ الاشتراك، وخفض المعاش بتغيير طريقة احتسابه. هذا ما اوضحه مدير الضمان الاجتماع (جريدة الاخبار أأ غشت 2016) مبررا الامر بالحجة المضللة المألوفة: اكذّوبة «العامل الديمغرافي»

(نسبة المتقاعدين الى العاملين). ومع اعترافه ان مشكل «العامل الديمغرافي» هو اقلُ في الضمان الاجتماعي، تراه يَدعُو الى الحل المألوف: الحل على حساب حقوق الشغلية. فيما الحقيقة ان مشكل صناديق التقاعد هو مشكل التشغيل اي امتناع الدولة عن التوظيف، وعجز القطاع الخّاص عن خلق فرص عمل. و ألحل الحقيقي هو تخصيص ميزانية كأفية للتشغيل. وطبعًا سيسعى ير . مدير الضمان الاجتماعي الى توريط ممثل_ج النقابات العمالية بمجلس ادارة الضمان الاجتماعي في «الاصلاح» الذّي يضر بمصلحة العمال، إذ اوضح ان لجنة من مكونات المجلس الاداري ستكلف ببلورة مقترحات الحلول. يوجد بمجلس ادارة الضمان الاجتماعي 8 اعضاء يمثلون النقابات العمالية (8 اخرون يمثلون ارباب العمل ، و8 الدولة). فهل سيسقط ممثلو العمال في المصيدة؟ المشكلة ان هؤلاء الممثلين لا يتواصلون نهائيا مع العمال، ولا يعرفهم العمال. المفترض ان يقاتلوا في مجلس ادارة الضمان الاجتماعي من اجل مصالح العمال، ويخبروا العمال بما يجرى هناك، ويتعبأ العمال لمساندة ممثليهم. غياب هذا الدور (مع الأسف حتى لدى يساريين مروا من هناك) هو احد اسباب كارثة النهب التي

حرب طبقية لا نهاية لها

تعرض لها الضمان الاجتماعي.

كلما تقدم العدوان على الطبقة العاملة، وحقق العدو انتصاراً، يشرع في تنظيم غارة جديدة على جبهة من الجبهات العديدة. طيلة السنوآت المنصرمة منذ بدء «تطبيق» مدونة الشغُل (2004)، تطرح منظمة أرباب العمل (الكونفدر الية العامة لمقاولات المغرب) مقترحاتها لتعديل بعض مواد مدونة الشغل، وقد سبق أن اصدرت كتبا خاصا بالموضوع. تسير مقترحاتها في اتجاه فرض مزيد من الهشاشة على الاجراء، وجعلهم عجينا بيد رب العمل. وضرب مكاسب رغما انها تظل على الورق، مثل مصلحة طب الشغل، الخ

المكاسب و تعميم هشاشة التشغيل، وتشديد الاستغلال.

هذه الهجمات ستشتد، ليس لأن نفس «الحكومة» ستعود بعد نتائج انتخابات 7 اكتوبر، بل لأن الحكومة الحقيقة لا تزال بمكانها لا تتغير: حكومة الظل المكونة من الملك ومحيطه، برعاية من الجهات الامبريالية التى تفرض استعمارها الجديد على المغرب

(صَنَّدوقُ النَّقد الدوليِّ، الاتحاد الأوربِّي،...) لن يوقُفُ هذا التعديُّ السافر غير قوةً العمال الجَماْعية في شكل إضّراب عام حُقيقُي، يشلّ آلة الانتاج والإدارة. أضراب عام قابل للتمدين يسيره المضربون والمضربات بجموعهم العامة

الديمقراطية. إضراب عام من هذا القبيل يستوجب خطة نضالية تكون فيها كل خطوة تمهيدا لخطة تالية، على نحو يحرك كل مرة مزيدا من فيالق الطبقة العاملة. فلن يتحرك المترددون ت الشغيلة غلا بقدر ثقتهم في عزم البادئين بالنضال. لقد جرب عمال المغرب تلك الخطوات اليتيمة (اضراب عام 24 ساعة) لا تتبعها أخرى إلا بعد مدة طويلة، ولمسوا بالتجربة انها لا تؤتى نتيجة ايجابية، بل تنهك كفاحيتهم وتستنزف قواهم وتحطم معنوياتهم. يجب أن يشعر المشاركون في النضال أن الحركة تتسع بعد كل خطوة

الإضراب العام لا يكون بضغط على زر، بل بحملة تعبئة ممتدة في الزمان والمكان، وبجعل الإضراب العام أداة نضال فعلية بعدم اقتصاره على يوم واحد تعود آلة الإنتاج والإدارة بعده إلى حركتها، بل نضاً لا قابلاً للتمديد ما لم تستجب الدولة لمطالبنا. وستشتد قوة الإضراب العام بقدر تسييره من قبل المضربين أنفسهم بواسطة جموع عامة تناقش وتقرر وتراقب التنفيذ.

السير على هذا الطريق، وهي أعداد متزايدة من الشغيلة، واجب المناصلين الأوفياء

[سنعود الى هذا الموضوع في عدد مقبل]. لطبقتهم. وهذا محور من محاور تجميع كذلك الدولة إزاء اجرائها، ستتوغل في ضرب الرافضين للسياسة الحالية لقيادات منظماتنا في قطب منظم ببرنامجه ومقترحاته في مضَّمون المطالب و أشكال النضال، وسبلَّ التسيير الديمقراطي للمنظمات.

واجب اليسار المنتسب لقضية تحرر الطبقة العاملة

لم تبق سياسة القيادة النقابية دون اثارة استياء في قواعد المنظمات، بيد انه كان جزئيا، فئويا أحيانا، وعابرا بصدد هذه المسألة أو تلك و أدى تعاظم ذلك الاستياء في بعض حالاته إلى المنقاقات عقيمة، وإلى ظهور تنظيمات فئوية. كما يجد هذا الاستياء تعبيرا له في ظهور تنسيقيات، نموذجها الراهن تُنسيقية اسقاطُ خطة التقاعد التي صعدت ردا عمليا على تخاذل القيادات. وإن كانت صيغة التنسيقيات تسهم في تحرر الاستعداد النضالي من سطوة البيروقراطيات، فيجب ألا يؤدي إلى التخلي من التنظيم النقابي، بل إلى تعزيزه، فقد سبقت عن التنظيم النقابي، بل إلى تعزيزه، فقد سبقت انشقاقات بلا أفق (مثل النقابة المستقلة و الهيئة في قطاع التعليم)، وتلاشت تجارب معارضة قطاعية يعوزها منظور شمولي، ابرزها ما سُمى الحركة الرافضة في نقابة كُدش في الحماعاًتالمحلية.

كذلك دلت تجربة ما سمي "التوجه الديمقراطي" في الاتحاد المغربي للشغل أن مجرد دفاع عن حق الوجود في النقابة ضد الطرد لا يضع اسس خط نشال داخل النقابات ذائد فعلا عن مصالح الأجراء بوجه تعاون القيادات مع الدولة.

يجب و الحالة هذه تجميع معارضي الخط السائد في النقابات، وتوحيد جهودهم. وهي مهمةً لا تنفصل عن توسيع قاعدة الحركة النقابية بالسعى الى تنظيم قطاعات جديدة، والتطوير الكمي والنوعي للقطاعات المنظمة، وإشاعة تقاليُّد التضامُّن الطبقى العابر للمنظمات، بما فيها تلك التي يهيمنَّ «الاسلامويون»على قيادتهاً.

بقلم: م. الساعب

<u>طلاب الطب: اضراب وطنى ناجح لمدة 24 ساعة </u>

بعد 11 شهرا من توقيع محضر الإتفاق -أي ما بقارب السنةُ-بين الطّلبة الأطباء ووزارتي الصحة والتَّعليم العاليِّ، الَّذي يقضى بإلغاء مُشُروع قانون الخدمة الإجبارية، تعود موجة الاحتجاجات الواسعة في صفوف الطّلبة والأطباء الداخليين والمقيمين، ضد مُماطلة الوزارتين في تنفيذ بنُود مُحضر الإتفاق الموقع بين التنسيقية والوزار تين بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني من سنة 2015. وقد خاض طلبة إلطب العام إصرابا وطنيا تحذيريًا يُوم الأربعاء 5 أكتوبر 2016، شمل التداريب الاستشفائية في جُميع المصالح باستثناء المستعجلات والحراسات النهارية والليلية، ومقاطعة للدروس النظرية والحصص التطبيقية في عموم المُستويات لمدة 24 ساعة، ووقفات احتجاج في كليات الطب التسعة. تعبيرا عن الاستياء من «عقم» اجتماعات لجنة المتابعة، التي لم تساهم في تسريع تنفيذ بنود محضر الاتفاق الموقع. فباستثناء إسقاط مشروع الخدمة الإجبارية، والشروع في تشييد مراكز المحاكاة الطبية في المواقع الجامعية، لم يتم تحقيق أي بند من البنود التسعة إلأخرى المتضمنة في بند من آلبنود التسعة الاخرى المتضمنه في محضر الاتفاق. إضافة لتأخر صرف المستحقات

يعتبر احتجاج طلاب الطب هذا، امتدادا لمعركة واسعة انطلقت بداية السنة الماضية لمقاطعة الدروس والتداريب، متوجة بمسيرات احتجاج

المالية

وطنية بالعاصمة، ووقفات وتجمعات وأشكال اُحتجاج جماهيرية بالجامعاتُ. من أجلُ إجبارً الدولة على التراجع عن مخططها القاضي بالخدمة الإجبارية لمدة سنتين في المناطق التائية دون الأدماج في الوظيفة العمومية. سخرت الدولة كُلّ المكاناتها للنيل هذه المعركة، من إبواق إعلامية تبث السموم، ومحاولة لتأليب العائلات... هذا الهجوم لم يثنى الطلبة عن المضى قدما بقتالية تعززت ماندة عائلاتهم. هذا ما اجبر الدولة على الخضوع لمطالب تنسيقية طلاب الطبُ، لكنها تتماطل في تنفيذ بقية بنود الاتفاق، مراهنة على عامل الوقت للنيل من معنويات طلاب الطب، ونسف الاستعداد النضالي النوعي الذي ابانوا عنه، لكى لا يكون نموذجاً يقتدى، لكي تتمكن من استئناف هجومها؛ المتمثل في إعادة هيكلة قطاع الصحة (تراجع القطاع الصحى العام وتعبيد الطريق امام القطاع الخاص ليستثمر في صحة المواطنين تحقيقا لمزيد من الارباح) وفي صلبه ضرب الاستقرار المهني لشغيلته، أي نسف احدى المكاسب التاريخية

. لشغيلة القطاع الصحي.

اضراب وطنّي لمدة 24 ساعة ب بلاغ «التنسيقية الوطنية لطلبة الطب بالمغرب» للذي تلا اضراب يوم الاربعاء 5 اكتوبر، فقد عبر طلاب الطب من جديد عن وجدتهم صفهم، واستنفارهم للذود عن مطالبهم. وأشارت التنسيقية إلى أن هذه الخطوة الاحتجاجية، التي

بِالغَّاء مشروع الخدمَّةُ الْإجبارية، جاءتُّ «بعدُّ تُدارسها للأوضاع التي تمر منّها كليات الطب في المغرب، والتي تتسم من جهة بالتراجع الملحوظ في جودة التكوين بسبب الاكتظاظ المهول في المستشفيات الجامعية، والنقص الحاد في عدد الأساتذة، مما يؤثر على جودة التداريب

الاستشفائية وعلى صحة المواطنين». وعبرت «التنسيقية الوطنية لطلبة الطب بَّالمغَّرب» مرة أخرى، عنّ عزمها خوض إضراب وطني جديد، متبوع بمسيرة وطنية في حال لم تستجب الحكومة لمطالبهم، وأكدت عزمها خُوض إضراب لمدة 48 ساعة، ثم إضراب مفتوح الأسابيع المقبلة في حال لم تلتزم وزارة الصحة ووزارة التعليم العالى، بتطبيق جميع النَّقَاط العالقة

في محضر الاتفاق. وكانت «التنسيقية الوطنية لطلبة الطب بالمغرب»، قد نظمت سابقاً وقفات احتجاجية محليةً، بالمستشفيات الجامعية المغربية السبع بكل من الرباط والدار البيضاء ومراكش وفاس

معركة الطلبة الأطباء هي معركتنا حميعا

حالة الخدمات الصحية العمومية وصلت من التردى مستويات قياسية، نتيجة تراجع دعم

تأتي بعد 11 شهرا من توقيع محضر الاتفاق الدولة. والمؤشرات التي تنشر بين الفينة والاخرى، بين الطلبة والأطباء ووزارة الصحة، والذي يقضي تبين الطلبة والأطباء ووزارة الصحة، والذي يقضي نِفْسَهَا ثُمَةً تزايدا في عدد الوفيات عند الولادة، حيث أن نسبة 60 بالمئة من النساء يضعن حمَلهن خارج أية عناية طبية. وحسب موقع "بيغ ثينك"، حل ري مناية طبية. وحسب موقع "بيغ ثينك"، حل المغرب في الرتبة 78، من أصل 115 دولة عبر العالم شملَّها الإِتَّصاء. ووفق نفَّس الْإحصائيات، فإنَّ عددُ المواطنين لكل طُبيب بالمغرب بلغ 2000 شخص، وهو رقم بوأ المغرب مرتبة متأخرة، مقاينة مع دول افريقية وعُربية، أبرُزها الجُزائر والبحرين وقُطر والأردن والعراق.

لُذلكُ مطلب الصحة مطلب حيوى لجميع المواطنين، يتطلب تحقيقه مجانية كاملة ممولة من المالية العمومية، وخدمات صحية ذات جودة عالية، فضلا عن توزيع مجالي عادل للمرافق الصحية، وتوفير أطر صحية كافية بناء على احتياجات المواطنين وليس اعتمادا على توازنات مالية، وخلق كل الطروف المناسبة لإشتغالها على أكمل وجه.

لذلك لا يمكن إن تنوب تنسيقية طلاب الطب المكونة من بضعة ألاف الاطباء في النضال، عن ملايين المغاربة الذين يواجهون مرضهم عزلا. لابد إذن ان يتعزز نضال طلاب وطالبات الطب من أجل شروط عملَ لائقة، بنضال المواطنين، وتنظيماتهم العمالية الجمعوية والسياسية المناصلة، لتحقيق ميزان قوى يمكن فِعلاً من انتزاع مطلب الصحة للجميع.

ية. محمدالساعي

<u>ورزازات</u> : احتجاجات شعبية من أجل مياه الشرب والعيش الكريم

بقلم: حماد أختار



إنه بقدر ما ينعم كبار البرجوازيين بالخيرات المتنوعة للمنطقة، بقدر ما يكتسح الحرمان والبؤس والاقصاء والبطالة حياة الآلاف ممن هُمْ ُ فَي «الأسفل»، مواطنو الجنوب الشرقي البسطاء، الذين لايعاملهم الرأسمال المتعطّش للربح والمحمي من قبل دولة الأغنياء، إلا كمواردً لتنمية ثرواته المالية، لا كبشر، ليبقى هؤلاء الكادحون عرضة للحرمان من أبسط الحقوق، لاخدمات صحية، لامستوصفات، لاتعليم جيد، لاتشغيل، حيث الطرد منّ العمل وتشريدُ الأُسر العمالية هو سيد الموقف بقطاع الفنادق، وحيث تمر ضرب الحريات النقابية وتسليط قمع بالغ الشراسة على العمال المحتجين على الطرد وفرط الاستغلال ومحاصرة النقابيين بالمحاكمات والغرامات والاعتقالات.

وُلمنّع الوعَى العمالي والشعبي من التبلور كوعي طبقى قادر على تنظيم الرد النصالي الجماعي للساكّنة ضد هذه التعديات، ينخرط قيه الضحايّا بكل فئاتهم، من معطلين وطلبة ونساء فقيرات وعمال مطرودين .. يتم توظيف الاحزاب السياسية



وكل خدام الاستبداد من كل الأصناف، من أنسجة جمعوية وغيرها، لتلعب ذلك الدور القذر الموكول لها، عبر تقديم حلول ترقيعية قائمة على علاقات زبونية شُتى كبطاقات الانعاش ومختلف المسكنات التي من شانها تضميد الجراح وشد الضحايا بأوثق الروآبط لسلطة المخزن ورجاً لآته المستبدين.

الاحتجاج الشعبي من أجل الماء الشروب فيما كبار البرجوازيين ينعمون بتلك الخيرات، لايقدمون لساكنة المدينة سوى خدمات رديئة وباهضة التكلفة. فالمكتب الوطني للماء يوزع مياه شرب ذات مذاق غير عادى ورائحة نتنة، وهي مياه ستمدها المكتب المذكور من بعض الآبار وبشكل خاص من سد المنصور الذهبي الذي يصب فيه مجرى رئيسي للواد الحار(هذا عار ***شربتونا الواد الحار) تحملت الساكنة هذه الكارثة البيئية والصحية طيلة سنوات. وفي يوم 25 يوليوز 2016 نظمت وقفة احتجاجية أمآم البلدية للتنديد بهذا الوضع، وهي تأتي كثمرة لحملة فيسبوكية لشباب ورزازات وجماعة ترميكت القريبة. انبثقت عن الوقفة لجنة من المتطوعين والمتطوعات مهمتها الأشراف والتنسيق بين الضحايا قصد مواصلة الاحتجاج. اجتمعت اللجنة في اليوم الموالي وشكلت « تنسيقية ورزازات من أجل جودة مياه ر الشرب» وأنشأت صفحة على الفايس بنفس الاسم، فتوالت الوقفات الاحتجاجية للساكنة الي حدوديوم 03 شتنبر 2016، للمطالبة بمياه صحية وصالحة للشرب، بعد أن صرح مجموعة من المواطنين

عبر فديوات عديدة عن اقلاعهم عن شرب مياه الصنبورالتي تتسبب لهم بحالات اسهال فور شربها، وتفضيلُهم البحث عن مياه بديلة جيدة خارج المدار الحضري.

مباشرة بعد تنفيذ الوقفة الاحتجاجية وتشكيل التنسيقية برز حدثان متتابعان، كلاهما مكمل للآخر: - الحدث الأول : اعلان مخلوق شبه سياسي يحمل عنوان «المجلس المحلي لشباب بلدية ورزازات (مجلس بلدي مصغر وشكلي) عن انسحابه من اللجنة واصداره لبيان كله افتراءات ضد هذه الأخيرة. كشف هذا السلوك للجميع النوايا الخفية لهذا الكائن الشكلم الذي كان ينوى الاستيلاء على التنسيقية وتوجيهها وفق أجندات أنتخابوية، وهو الذّي لايتقن سوى الكلام حول «ترافعات» وهمية (كبديلٌ عن الاحتجاجات)

لتحقيق تنمية وهمية وتدويخ الشباب. - الحدث الثاني : هرع المكتب الوطني للماء بعد ثلاث أيام فقط على الوقفة لعقد لقاء تواصّلي مع الساكنة بتنسيق مع رئيس البلدية ورئيس جمّاعة ترميكت يوم 28 يوليوز2016 تحت أشراف مسؤول وطنى للمكتب المذكور أتى من الرباط خصيصا لهذا الغرض، خوفا من اتساع الغضب الشعبي، حيث أشرف هؤلاء جميعا على تشكيل لجنة سميت «لجنة المتابعة» مهمتها زيارة مختبرات المكتب الوطنى للماء قصد البرهنة للساكنة على أن المياه التي يشربونها «مياه صالَحة للشرب وتستجيب لكافة المعالير الدولية». يبرز هذان الحدثان لكل ذي عين بصيرة، ما ينتاب دولة الأغنياء وخدامها من خوف جراء امكانية

تفجرالوضع نظرا للمشاكل البالغة السوء التي يرزح تحتها مواطنو المنطقة، وما تراكم من بؤس وحرمان طيلة عقود وسنوات، مما قد يفسد لعبة الانتخابات البرلمانية ليوم 07 أُكتوبر 2016، التي يستعد لها نظام الاستبداد لتغيير

. لم تكثرث التنسيقية لهذين الحدثين واستمرت في اخراج

الساكنة الى الشات والساحات لتنظيم الاحتجاج. من معظة الماء الى مطالب شعبية أخرى خلال النقاشات التي تفتح ابان الوقفات الاحتجاجية، عبرت الساكنة عن معاناة حقيقية حيث برزت معضلات بيئية واجتماعية مختلفة على السطح، ظُلت الساكنة

- امعظلة الغياب التام لقنوات الصرف الصحى بجماعة ترميكت، والتي تتم الأستعاضة عنها بآبار، وما يُترتب عن ذلك من مشاكّل بيئية. هذه الأخيرة دفعت سكان دوار «تلات نوسعايد» الى تشكيل تنسيقية خاصة بهم وتنظيم وقفة احتجاجية للتنديد بوضعهم الاجتماعي والبيئي

-2مُعَظَّلة الروائح الكريهة لمجاري الواد الحار التي تمر بمحاذاة حيي «أيت كطيف» و»أناتيم بورزازات والتي تقض مضجع سكان هذين الحيين ووتنكدعليهم حياتهم. -3 معضلة اهتراء البنيات التحتية بحي «توريرت» العتيق المبني بالثراب، والذي يسبح فوق مياه اُلُواد الحارالتي تنخر هياكله، وهو الحي الأشد فقرا وبؤسا بالمدينة.

خلاصة لاخلاص لسكان المدينة والاقليم عامة سوى بتوحيد قواهم وجمع شتاتهم وكسر جدار الخوف وادراك زيف الاجراءات والحلول الترقيعية التي يقترحها المخزن وخدامه قصد امتصاص الغصب الشعبي الكامن في الذات الشعبية الورزازية منذ عقود. لابد لهذا العضب أن يعبر عن

نفسه عبرتعبئة المقهورين نساء ورجالا، عمالا وعاملات، معطلين ومعطلات مطرودين ومطرودات، طلبة وطالبات، لخوضَ نضًال جماعي ومُوحد، من أجل العيش الكريم ومناصب شغل قارة وتعليم جيد للأبناء وخدمات صحية مجانية ومنحة جامعية لكل الطلبة والطالبات دون استثناء كما هو الشأن باقاليم زاكورة والصحراء. فلتتكأثف جهود الساكنة الورزازية لانتزاع المطالب الشعبية العادلة. حماد أختار

قضايا اممية

لا للقصف الجوِّي الممجي في سوريا واليمن!

بقلم: جلبير الأشقر

ينقسم الجمهور السياسي العربي إلى فئتين بتين: فئة تندد بالقصف الوحشي والمدمِّر الذى يمارسه النظام السورى وسيّدة الروسي على المدَّن والأرياف السُّوريَّة، وتسكتُ عنَّ القصف الوحشى والمدمِّر الذي يمارسه التحالف الذي تقوده المملكة السعودية على المدن والأرياف اليمنية، هذا إن لم تكن تؤيد هذا القصف الأخير؛ وفئة أخرى تندد بالقصف الوحشى والمدمِّر الذي يمارسه التحالف الذي تقوده المملكة السعودية على المدن والأرياف اليمنية، وتسكت عن القصف الوحشى والمُدمِّر الذى يمارسه النظام السوري وسيّدة الروسى على المدن والأرياف السورية، هذا إن لم تكنُّ تؤيد هذا القصف الأخير.

ونكاد لا نسمع صوت الفئة الثالثة، أي فئة الذين ينددون بالقصفين، ويعتبرون أنهما إجراميان على حد سواء (حتى وإن صح أن قصف النظام السوري وسيّده الروسي قد تسبّب بعدد أكبر بكثير من القتلي وبحجم أعظم بكثير من الدمار). لكنُّ هذه الفئة الثالثة موجودةً، بلُّ هيّ بالتأكّيد أكثر انتشارًا واتساعًا مماً يوْحى بهّ متها. إنها فئة الذين واللواتي يضعون مصلّحة الشعوب وسلامتها فوق أي اعتبار سياسي ولا يقبلون بالمنطق البائس الذي يرى أن "عدو"

عدوّي صديقي" بصوِرة تلقائية، بصرف النظر عن طبيعة هذا "الصديق" والقيّم التي يمثّلها والأهداف التي يسعى وراءها. والحقيقة أن القوى المضادة للثورة التي هبّت في وجه الانتفاضة العربية الكبرى لعامَ 2011ً، والمعروفة باسم "الربيع العربي"، قوى متعدّدة الأنواع والأشكال.

فالنظام السوري والنظام السعودي كلاهما ركنان رئيسيان من الأركان التي قام عليها النظام العربي الُقديمِ الْعَفْنِ، ذلِكُ الَّذِي هَبِّتِ الانتَّفَاضةِ في وجُهَّةً حالمةً بأنَ تتمكّن من أن تكنّسه وأن تُحلَّ محلَّه نظامًا يوفر "الخبز" (أو العيش، كما يُقالَ بالدارجة نظامًا يوفّر "الخبز" المصرية) والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية"، وهي العبارة التي جرى تداولها في ساحة التّحرير القاهريّة وغيرها العديد من الساحاتّ والت لخّصت خير تُلخيص أماني "الربيع العربي". والغاية من القصفين، سِواء ذلك الذِّي يِنَفَّدُه النَّطْآم السُّوري وسيّده الروسي أو ذلك الذي يَنفّذه النظام السعودي وسيّده الروسي أو ذلك الذي يَنفّذه النظام السعودي وصن لِف لفه، إنما هي واحدة في جوهرها، ترمي إلى وأد السيرورة الثورية التي انطَّلَقتِ شُرارتها من تونس في 17 ديسمبر/ كآنون الأول قُبلُ ستَّ

إن دور النظام البعثي في سوريا وداعميه الإيراني أن الم أتباعه) والروسي في مواجهة الثورة السورية، وقمعها بأبشع وأحقر الطرق وأكثرها فتكا وتخريبًا

دورٌ جليّ بأقصى درجات الجلاء، اللّهمّ إلّا في نظر المُتعامين الذين ينكُرون الواقع أو يجهدُون لتبريرهُ فيصوّرون الانتفاضة على أنها مؤامِرة خارجية مردّدين الحجة المعهودة لدى كافة الأنظمة الرجعية في وجه الانتفاضات والثورات. أما دور النظام السعوديّ في تصدّر الرجعيةُ العُربية فدورٌ يُشهد عليه تأريخً المملكة بأكمله، لا سيما منذ أن بدأت رياح التحرر من الاستعمار والإمبريالية تعصف بالمنطقة العربية. ولم يشدّ عن القاعدة التاريخية سلوك المملكة ومن لَفَّ لفَّها منَّ الأنظمة في مواجهة الانتفاضة العربية. فقد تراوح بين التدخل القمعي المباشر كما جرى في البحرين، ودعم النظام القديم بشتى الطّرق كماً جرى في تونس ومصر، وتشجيع وتمويل الجماعات السلفية يّ سوريا بغية إغراق الانتفاضة في إيديولوجية دينية طائفية تناسب المملكة، وتحاصر الخطر الديمقراطي الذي شكلته الثورة السورية على الاستبداد العربي بكافةً أوجهه، وليسُ على النّظام البعثي وحده. في اليمن، البلد المجاور الذي تخشى المملكة نتائج

واتَّعكاساتٍ ما يحصل فيه ٍ أكثر مما في أي بلد عربي أخر، تدخَّلت لترعى اتفاقا بين على عبد الله صالحً الرجعي بامتياز ومعارضة طغت عليها القوى الرجعية وكان محتومًا ألا يصمد طويلا ذلك الاتفاق البائس، فانهار وانهارت معه الدولة اليمنية ودخلت البلاد بدورها في جحيم الحرب. وليست الحرب اليمنية

حربًا بين فريق ثوري وآخر مضاد للثورة، بل بين موبه بين حريق حريق وركور عرب المسلمية التي ثار من معسكرين مضادين للأماني الأساسية التي ثار من أجلها الشباب اليمني في عام 2011. فالتدخل الذي تقوده المملكة السعودية هو انحيازً لطرف في حرب بين طرفين رجعيين ولاعتبارات تتعلق حصرًّا بالأمن السعودي، وهو تدخَّلُ تنسجُم أداته الرئيسيةُ مع طَّابِعِه الرَّجِعيِّ، ألا وهي القصف الجوِّي على المناطق السِكنية عير المبالي بقتل المدنيين، شأنه في ذلكَ شأن القصفَ الروستي في سوريا، ناهيكم بتعمّد النظام السوري قتل المدنيين.

لذا لا بدّ لكل الأوفياء للآمال التي خلقتها الانتفاضة العربية، الحريصين على إحياء السيرورة الثورية التي أطلَّقتها تلكُ الانتفاضة، وأصابتها أنتكاسة خطيرةً بعد سنتين من انطلاقها، لا بدُّ لهم أن يحافظُوا على انسجام الموقف في التنديد بالهمجية الرجعية المنهالة من الجوّ من أي مصدر أتت. وهذا وجه من أُوجه بناء قطب تقدّمي في المنطقة العربية مستقل عن كافة أقطاب ومحاور النظام العربي القديم ً ومعارضاته الرجعية، وهو الشرط الذي لا بدّ من توفَّره إذاً كان للثورة العربية أن تحيى من جديد وتواصل المسار الذي بدأته قبل ست سنوات، وهو الْأُمُلِ الْوحيد فَى الخَّروج من الوضع الكارثي الذِّي انحطّت إليه المنطقة.

<u>الاشتراكية البيئية</u> البديل الجذري عن الكارثة البيئية الرأسمالية

الكاتب: مايكل لوي

المسراتية بلينية عن طرف سيسية تقوم على أساس إثبات رئيسي: إن الحفاظ على التوازن البيئي للكوكب، والحفاظ على بيئة مواتية لأنواع الكائنات الحية - بما في ذلك نحن البشر- لا يتفق مع المنطق التوسعي والمدمر للنظام الرأسمالي. ويؤدي السُعي لتحقيق «النمو» تحترعاية الرأسمال] في المدى القصيرُ- في العُقوّد القّادمة - إلى كارثةً لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية: الاحترار الشامل. الاحترار الشامل.

نشر مایکل لوی مؤخرا کتابا صغیرا مفید جداً بعنوانَ «اَلاَّشترُاكيَة البيئية» (مُطبعة يلي مقدمة الكتيب. جيمس هانسن، عالم المناخ في وكالة ناسا في الولايات عالم المناخ في وكالة ناسا في الولايات المتحدة، واحد من أبرز خبراء العالم بخصوص قضية تغير المناخ - كانت إدارة بوش قد حاولت عبثاً منعه من عام 2009: «كوكب الأرض، والخلق، والعالم حيت ازدهرت الحضارة، والعالم مُع المعايير المُناخُية التي نعُرفها ومع شواطئ مستقرة لمحيطات، في خطر وشُيك لقد تِبلوُرت ملحاحية الوَضِّع ِفيَ السنُّوات الأُخْبِرُةُ فقط، ولدَّينا الْآنَ أَدلَةُ واضحُة على الأَزْمَة. إن الاستنتاج المَذِهل هو أن الاستغلال المستمر لجميع أنواع الوقود الأحفوري من الأرضُ لا يهدد فقط المَلاَيين منَ أَنْواع الكائنات على كوكب الأرض ولكن أيضا يهدد بقاء البشرية داتها - والآجال النهائية هي أقصر مما كنا ١٠٠٠ - ١٠٠٠ نظن. «[1]

ويشاطر هذا الإثبات على نطاق واسع. في ر... كتابه الثاقب والغني بالمعلومات «كيف يدمر الأغنياء كوكب الأرض» (2007)، يقدم هيرفي كيمف دون عبارات ملطفة وادعاءات كاذبة، سيناريوهات الكارثة التي يُتم إعدادها: ما وراء عُتَبة معينة، والتي قد نصلها أسرع بكثير مما كان متوقعاً، يمكن للنظام المناخي دخول دوامة لا رجعة فيها. لا يمكننا استبعاد حدوٍث تِّغيير مفاجئ وبشكل عنيف، من شأنه أن يتسبب في نقل درجة الحرارة بعدة درجات لتصل لمستويات لا تطاق بالنظر إِلَىٰ هذا الاستنتاج، الّذي يؤكده العلماء، والذي يتشاركه ملايين من المواطنين تُجميع أنحاء العالِّم الواعونُ بهذه في جميع الحاء العالم الوحران. المأساة،التي ينتجها الأقوياء، أوليغارشية " : مديد على المليارديرات الذين يهيمنون على الاقتصاد العالمي؟ «إن النظام الاجتماعي الذي يحكم حاليا المجتمع البشري، الرأسمالية، ٰيبقى بصورة عمياء على مواقفهِ ضد التغييرات الضّرورية المأمولة إذاً ما أردنا الحفاظ ً على الوَّجُّود الإنسانِّي وكرامته وعهده» إن الطبقة الحاكمة المفترسة والجشعة تعرقل أى محاولة لتغيير فعال؛ فتقريبا جميع مجالات السلطة والنفوذ خاصعة لواقعيتها المزعومة التي تدعُى استحالة أي بُديلٌ وأن الطُريُقة العي تعلق الشعاعة على الميرون حر... (النمو». إن هذه الأوليغارشية، المهووسة بالمنافسة - كما أشار لذلك ثورستين فيبلين - غير مبالية بالظروف المُعيشية المتردية لأغلبية البشر وهي عمياء أمام شدة تسمم المحيط الحيوي [2].

ويبدو أن «صناع القرار» على الكوكب

المليارديرات، والمديرين، والمصرفيين،

والمستثمرين والوزراء والبرلمانيين

الاشتراكية البيئية هي حركة سياسية وغيرهم من «الخبراء» -بدافع من عقلانية النظام المحدودة والقصيرة النظر، والتي تستحوذ عليها متطلبات النمو والتوسع، والصراع من أجل حصص السوق، والقدرة على ألمنافسة، وهوامش الربح والمردودية، منصاعون للمبدأ الذي أعلنه لويس الخامس عشر: «من بعدي، الطوفان». ومن المرجح أن يكون طوفان القرن الحادي والعشرين، مثل طوفان الأساطير التوراتية، على شكل ارتفاع متواصل للماء، يغرق نحت الأموآج مَدن الحضَارة الإنسانية.

يوضح الفشل الذريع للمؤتمرات الدولية بشأن تغير المناخ في كوبنهاغُن (2009)، وكانكون (2010) هذا العمى: لقد رفض أقوياء هذا العالم، بدءا من الولايات المتحدة والصين، أي التزام، حتى الأدنى، للحد من انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون على نحو كمي وملموس. إن التدابير التي اتخذت حتى الآن من قبل القوى الرأسمالية «المستنيرة» - اتفاقيات كيوتو، وحزمة الإجراءات الأوروبية من أجل المناخ، مع «أليات المرونة» المرافقة لها وأسواقهم لحقوق التلويث- هي، كما هو مبين من قبل عالم البيئة البلجيكي دانيال تانورو، «سياسة بلهاء» غير قادرة على مواجهة "سيست به المتمثل في تغير المناخ، والأمر نفسه ينطبق من باب أولي على الحِلول «التكنولوجيةٍ» التي يفضُلها الرئيس أوباَماً والحكومات الأوروبية: «السيارة الْكَهربائيَّة»، والوقود الزراعي، و«الكربون النَّظيفُ» وهذه الطَّاقة الرَّائعة والنظيِّفة والآمنة: الطاقة النووية (هَذا قبلُ كارثة فوكُوشيما)... كما تِوقَعَ ماركس في الإِيديولُوجُيا الأَلمانية، صبحت القوى المنتجة سائرة لتصير قوى مدمرة، وتخلق خطر التدمير المادي لِعشرِات الملايين من البشر- سيناريو أسوأً من سيناريو «المحارق الاستوائية» في القرن التاسع عشر، التي درسها مايك

فَمَا البَّديل إذن؟ التوبة والزهد الفردي، ربما كما يقترح الكثير من علماء البيئة؟ أُو خُفض حاد للاستهلاك؟ يرى دانيال تانورو بوضوح أن النقدالثقافي للنزعة الاستهلاكية المقترح من طرف المعترضين على النمو ضروري ولكنه غير كاف.إذ علينا أن نهاجم نمطُ الإَنتاج نفسه. فقط مسؤولية جماعية ديمقراطية هي ما سيسمح على حد سواء بتلبية الاحتياجات الاجتماعية الحقيقية، وتقليص وقت العمل، وإزالة الإنتاج الضار وغير الضَّرُوري، وإحلَّالُ الطاقةُ الشَّمَ مُحلُ الوقودُ الْأَحفُوري. مما يعني اقتحاما عميقا للملكية الرأسمالية، وتمديدا جذريا للقطاع العام وللمجانية، وبإيجاز خطّة

اشتراكية-بيئية متماسكة.[3] إن الفرضية المركزية للاشتراكية البيئية المتضمنة في اختيار هذا المصطلح نفسه، هي أن اشتراكية غير بيئية طريق مسدود، وأن بيئةً غير اشتراكية غير قادرة على مواجهة التّحدياتَ الراهنةُ. إن مشروع الاشتراكية البيئية هو ربط «الأحمر» -النقد الماركسي لرأس المال، ومشروع مجتمع بديل -و «الأخضر» النقد البيئي للنزعة الإنتاجوية، وهو مشروع لا علاقة له مع التركيبات الحكومية المسماة «أحمر-أخضِر» بين الاشتراكية الديمقراطية وبعض أحزاب الخضر حول برنامج اجتماعي ليبرالي لإدارة الرأسمالية، وبالتالي فالاشتراكية البيئية هي اقتراح جذري-أي، يستهدف جذور للأزمة البيئية

- متميّز عن كلا نمطى النزعة الإنتاجوية

لاشتراكية القرن العشرين - سواء اشتراكية ديمقراطية أو «شيوعية» ستالينية - كما عن التيارات البيئية المتكيفة، بطريقة أو بأخرى، مع النظام الرأسمالي. إنها اقتراح جذري لا يهدف فقطُ إلى تحويلٌ علاقات الانتاج، والجهإز الإنتاجي وأنماط الاستهلاك السائدة، وُلكنْ أَيُضاً لِخلق نموذج حضارة جديد، يشكل قُطيعةمع أسس الحضارة الرأسُمالية الصناعية الغربية الحديثة. هذاً ليس هو المكان المناسب لسرد تاريخ

مدا بيس عو المدان المنظم المنظم المنظم الأول معالمه. سيتعلق الأمر هنا في المقام الأول بتناول التيار البيئي الماركسي، ولكن في البيئة الاجتماعية المستلهمة لأفكار الأباركي موراي بوكتشين،وفي النسخة اليسارية للب العُميقة لآرني نأيس، وفي بعض كتابات «المعترضين على النمو» (بول Ariès)، نجد تحليلات جذرية مناهضة للرأسمالية واقتراحات بديلة قريبة من الاشتراكية البيئية. لَم تبدأ فكرة اشتراكية بيئية - أو بيئة اشتراكية - ُحقا ِفي التطور سوى انطلاقا من عام 1970، بأشكّال متنوّعة، في كتابات بعض رواد التفكير «الأحمر والأخضريُّ: مانويل ساكريستان Sacristan (إسبانيا)، ورايموند ويليامز (انكلترا)، وأندريه جورز (فرنسا) وبإري Commoner (الولايات المتحدة الأمريكية). ويبدو أن مصطلح «اشتراكية بيئية» لم يبدأ استخدامه سوى انطلاقا من سنوات 1980 عندما ظهر في حزب الخضر الأَلْمَاني، تيار يساري يقْدُم نَفْسهُ كـ«بيئي اشتراكي»، وكان النَّاطُّقون الرسميون باسمةً هم رايتر Trampert وتوماس أيبرمان.

بيان اشتراكي بيئي أوروبي. وفي الوقت

نفسه، في إسبانيا، وحول مجلة برشلونة، و

نفسه، في إسبانيه، وحون سبت برسرت Mientras تانتو، سيطور تلاميذ مانويل ساكريستان مثل فرانسيسكو فرنانديز Buey هم أنفسهم أيضا تفكيرا بيئيا اشتراكيا. وفي

عام 2001 اعتمد تيار ماركسي ثوري حاضر

في بلدان عديدة، الأممية الرابعةً، وتُيقَّة تحتُّ

عنُّوان البيئة والثورة الاشتراكية، بإلهام بيئي

جويل كوفل ومؤلف هذا الكتاب بيانا اشتراكياً

بيئيا، سوف يكون بمثابة مرجع لتأسيس

الشبكة البيئية الأشتراكية الدولية، في باريس

. بيليم، بياتا جديداً للاشتراكية البيئة حول

بيها بيا بديه مرسور على البية بوالفاهرة الاحتباس الحراري الشامل. إضافة إلى ذلك هناك أعمال جون بيلامي فوستر وأصدقائه في المجلة اليسارية الأمريكية

المشهورة موتتي ريفيو، والذين يدعون إلى

ثورة بيئية مع برنامج استراكي. وكتابات

اشتراكي واضح. وُفَى تلك السنة نفسها، نش

وفِيٰ هَذَا ُالوقت تَقريبا ظُهرُ كتَابَ ٱلْبَديلَ لأحّد المنشّقين الأشتراكييّن من ألمانيّا الشرقية، رودولف باهرو Bahro الذي طور باسم الاشتراكية البيئية نقدا جذريا للتموذج السوفياتي والألماني الشرقي. وخلال سنوات 1980، سيطور الباحث الأمريكي الشمالي جيمس أوكونور أعماله من أجل ماركسية بيئية، وأسس مجلة إلرأسمالية، الطبيعة والاشتراكية، في حين أن فريدر أوتو وولف، وهو نائب برلماني أوروبي وأحد قادة يسار حزب الخضر الألماني، وبيير Juquin وهو زعيم شيوعي سابق انَّتقلَّ إلىّ وجهات النظرّ الحمراء الخضّراء، سيعملان معا على تحرير الكتابُ الذي يحمل عنوان أوروبا الخضراء البديلة، تُ (دَّار النَّسر بِلْإِكَ روز، مونتريال، عام 1992)، وهو نوع من أنواع محاولة كتابة

ذُلُك مسبقًا، «ولقد أُحسن الفعل» ... وحماية البيئة.

فى كتاب صدر مؤخرا، قام ستيفان Lavignotte بتقييم تقريبي للنقاش الدائر بين «المعترضين على النّمو» والاشتراكيينُ البيئيين. هلّ ينبّغي تَفضيلُ انتقاد العّلاقاتّ الاجتماعية الطبقية ومكافحة عدم المساواة، أو التنديد بالنمو غير المحدود للقوى المنتجة؟ هل يجب على الجهد أن يقتصر على المبادرات الفردية، والتجارب المحلية البيئيين|الاشتراكيين|لنسويين|النسوانيين| والبساطة الطوعية، أَوْ عَلَى تَغْيِير الجهاز اربيل TERISA وTERISA تيرنر. والمجلة الإنتاجي و «الآلة الضخمة» الرأسمالية؟

الكندية Dimension،التي ينشطها البيئيون الإشتراكيون ايان انجوس وČy Gornik. وأفكار الثوري البيروفي هوغو بلانكو حول ر ر تعربي ببيرويي بيروطي طوق العلاقات بين المجتمعات الأصلية والبيئة الاشتراكية. وأعمال الباحوالليجيكي دانيال تانورو بشأن تغير المناخ ومأزق «الرأسمالية الخَضْراء». وأبحاث مؤلفين فرنسيين آخرين قريبين من التيار المناهض للعولمة مثل جأن-ماري هاريباي وجان بول ديلياج. والشبكات البيئية الاشتراكية في البرازيل وتركيا؛ والمؤتمرات البيئية الاشتراكية التي

رد يبار المرسط تبيية المسار عيسي بدأ تنظيمها في الصين،الخ ما هي نقاط التقارب والاختلاف بين الاشتراكية البيئية وتيار تقليص النمو، ذو التأثيرُ غير إلهين في فرنسا؟ فلنتذكر أولًا أنّ هذا التيار أبعد ما يكون عن التجانس، وهو يستوحى أفكاره من الانتقادات الموجهة ضد المجنَّمع الاستَهلاتكي - هنري لوفيفر وغي ديبور، وجان بودريار - وضد «النظام التقني» جَاكُ إِيلُولَ. يتُعلقُ الأمرُ بحركة متعددة من قطبين متباعدين إلى حد ما: من جهة، مناهضو الغرب تحركهم النسبية الثقافية (سيرج َلاتوشَ)، ومن جهة أخرَى بيئيون جمهوريون / كونيون (Vincent Cheynet .(Paul Ariès

لا شك أن سيرج لاتوش كان الأكثر إثارة للجدل ضمن أنصار «تقليص النمو». صحيح أن بعض حججه مهمة: إزالة الغموض عنَّ «التنمية المستدامة»، ونقد ديانة النمو والتقدم، والدعوة إلى التغيير الثقافي. إلا أنُّ رفضه الكلى للإنسية الغربية، ولفكر الأنوار والديمقراطية التمثيلية، ونسبيَّته الثقافيَّةُ وُمدحه المفرط للعصر الحجري، كلّ ذلك موضع شك كبير. أما بالنسبة لإدانته مقتر حات حركة أتاك (جان ماري Harribey) بالنسبة لبلدان الجنوب -تطوير شبكات الماء، والمدارس ومراكز الرَعاية الصُحُية -من خلال نعتها «بالمركزية الاثنية»، و «النزعة الغربية» و «المدمرة لأنماط الحياة المحلية»، فمن الصعب تحملها. وأخيرا، حجته غير الجدية لعدم الجديث عن الرأسمالية -تحصيل حاصل لأن هذا النقّد «قد تم القيام به، وتم القيام به بشكل جيد من قبل ماركس»: هذا شبيه بعدم الحاجة للتنديد بالتدمير الإنتاجوي لهذا الكوكب لأنGorz قد فعل

والأكثر أثارة للاهتمام هو التيار الكوني، الممثلُ على وجه الخصوصِ من قبل مجلَّة تقليص النمو La Décroissance، حتى إذا استطعنا انتقاد الأوهام «الجمهورية» لـ Cheynet وخلافا للأول، فهذا القطب الثاني لديه العديد من نقاط الالتقاء-على الرغم من الجدل -مع حركة أتاك المناهضة للعولمة،والبيئيين الأشتر أكيين ويسار اليسار (NPA₉PG): توسيع المجانية، وغلبة القيمة الاستعمالية على القيمة التبادلية، وتقليص ساعات العمل والتفاوت الاجتماعي، وتوسيع المنتجات «غير الموجهة للسوق»، وإعادة تنظيم الإنتاج وفقا للحاجات الاجتماعية

يرفض الكاتب أن يختار، وبدلا من ذلك يقترح الجمع بين هذين النهجين المتكاملين. ويتمثلُ . ع... ع. م. م. م. الم. ... الرهان، في رأيه، في الجمع بين النضال من أجل المصلحة البيئية الطبقية للأغلبية، أي مصلحة غير المالكين لرأس المال، وبين سياسة الأقليات العُاملة لأَجّلَ تغيير ثقافي جذري. وبعبارة أخرى، إنجاح ۖ- دون إَخفاء ٱلتباعداتُ وَالخَلَافَاتُ التيِّ لا مفر منها - «تشكيل سياسي» يجمع كل أولئك الذين يعرفون أن كوكبا وإنسانية قابلين للعيش يتعارضان مع الرأسمالية والنزعة الإنتاجوية، وتسعى لإيجاد طريق للخروج من هذا النظام اللاإنساني. [4] لنذَكر، لخَتَم هذه المقدمة الوجيزة، أن الاشتراكية البيئية هى مشروع مستقبل بِوتوبياً جَذريةً، وأَفق جَذرى لُلممكن، ولكن أيضًا، وبشكل غير منفصم، عمل هنَّا والإِّنَ، -حول أهداف ومقترُحات ملموسة فورية. واَلأمَلَ الوحيد للمستقبل هي تعبئات جماهيرية مثل تلك التي شهدتها سياتل في عام 1999، والتى شهدت تقارب النقابيين ودعاة حماية البيئَّة، وكذلك ولادة الحركة المناهضة للعولمة. ... واحتجانجات مُئات الأَلاف من الناس َ في كوبنهاغن في عام 2009، حول شعار «لنغير النظام، وليس المناخ». أو مُؤتمر الشعوب بشأن تغير المناخ والدفاع عن الأرض الأم في

L'Écosocialisme, par Michaël Lowy. Éditions Fayard, Collection : Les Petits Libres. Code ISBN / EAN : 9782755506174 / Hachette: 4206587 المؤلف: ولد في البرازيل ويعيش في باريس منذُ عام 1969، مايكلُ لوي مناضلُ في الشبكة الاشتراكية البيئية العالمية والمدير الفخرى للأبحاث في CNRS. من بين مؤلفاته: «حرب الألهة، الدين والسياسة في أمريكا اللاتينية» (مُطَّبعة 2000 Felin، أو «والتر بنجامين. تحذير النار «(PUF، 2001). وشارك في كتابة «تشيّ غيفاًرا، شعلة لا تزال متقدّة» ُمع أُوليفييه بيسانسينوه (Mille et une nuits، 2007). المصدر: موقع www.lcr-lagauche.be

. كوتشابامباً في أبريل 2010، والذي جمع أكثر من ثلاثين ألف مندوب من حركات السكان

الأصليين والمزارعين ودعاة حماية البيئة في

James Hansen, Storms of my [1] Grandchildren. The Truth about the coming

climate catastrophe and our last chance to save humanity, Bloomsbury, New York, .2009, p. IX

Hervé Kempf, Comment les riches [2] détruisent la planète, Le Seuil, 2007. Voir aussi son autre ouvrage tout aussi intéressant, Pour sauver la planète, sortez du capitalisme, Le Seuil, 2009

Daniel Tanuro, «L'impossible capitalisme [3] vert », Coll. « Les Empêcheurs de penser en rond », La Découverte, 2010. Cf. le recueil collectif, organisé par Vincent Gay, Pistes pour un anticapitalisme vert, Syllepse, 2010, avec des collaborations de Daniel Tanuro, François Chesnais, Laurent Garrouste, et autres. On trouve aussi une critique argumentée et précise du capitalisme vert dans les travaux des éco-marxistes nord-américains : Richard Smith, « Green capitalism : the god that failed », Real-world Economic Review, n° 56, 2011 et John Bellamy Foster, Brett Clark and Richard York, The Ecological Rift, Monthly .Review Press, New York, 2010

Stéphane Lavignotte, La décroissance est- [4] elle souhaitable ?, Textuel, 2010.4